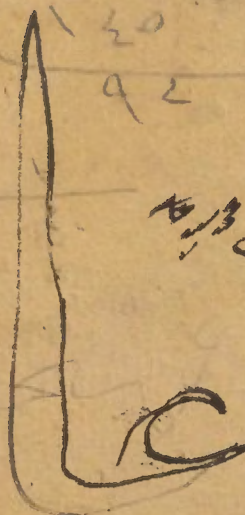


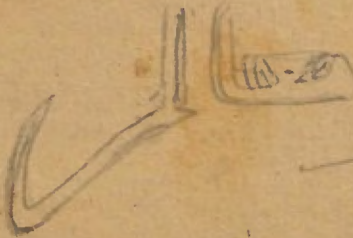
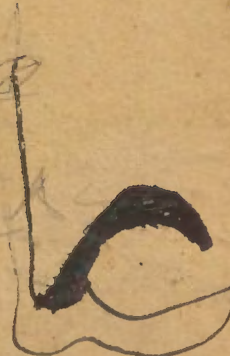
$$\begin{array}{r} 10 \\ 22 \\ \hline 11 \end{array}$$

$$\begin{array}{r} 10 \\ 10 \\ \hline 20 \end{array}$$

$$\begin{array}{r} 10 \\ 10 \\ \hline 20 \end{array}$$



$$\begin{array}{r} 10 \\ 10 \\ \hline 20 \end{array}$$



$$\begin{array}{r} 10 \\ 10 \\ \hline 20 \end{array}$$

1444473

کتاب در بیان عقاید
فی ربیع ثانی بقدر عقاید
یوم سبت و الاحد
کتاب است و در ده جلد
بعد از اینها منتهی است
لا اله الا الله
و لا اله الا الله

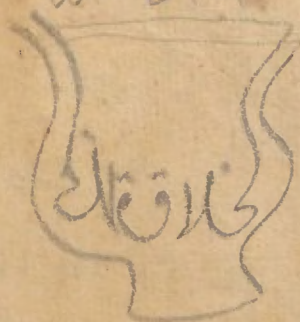
جهنم فی قرآن و احادیث
جهنم قلم فی روزگار
من تمام

است
صفحه

۱۲۱

۲

Amir, Hasan ibn
"Zayn al-Din



Ma'alim al-din

ISLM
RARE
KCL
A45
1856

BDB6902

750
27-10-95

W

5	2	1	
0	1		
2	2	5	
<hr/>			
1	2	1	
1	1	1	
<hr/>			
1	2	1	

2	2	
1	2	
<hr/>		
1	1	
1	1	
<hr/>		
1	2	

1

الحمد لله المتعالي عن عجلاله عن مطارح الافهام فلا يحيط بكنهه
 الغارون المقدس بحال ذاته عن مشاجرة الانام فلا يبلغ
 الوصفو المفضل سوانع الانعام فلا يحصى نعم الغادون المنظور
 بالمن الجسام فلا يقوم بوحش كره الحامدون القديم لا بدى فلا
 ازلى سواء الدائم السهل على مكل شئ ومخيل عداه اهل سبطه
 يقربه الى ضاه واشكره شكر الاستوجب بالمرئيد من موهبيه
 وعظاياه واستقبله من خطاياه استقالة عبد معترف بما جفا
 فادام على ما قرط في جنبه ولاه واساله العصاة من الخطا واخل
 والسداد في القول والعمل واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له
 له الكرم الكمال لا يحصى له الامال العثير فهو لما يشاء فقال واشهد
 ان محمدا عبده ورسوله المبعوث لتبشيرا لقاصد قواعدا الدين وتهديب للناس
 اليقين الناسخ بشريعة المظهر شرايع الاولين والمرسل بالارشاد

الحمد لله المتعالي عن عجلاله عن مطارح الافهام فلا يحيط بكنهه
 الغارون المقدس بحال ذاته عن مشاجرة الانام فلا يبلغ
 الوصفو المفضل سوانع الانعام فلا يحصى نعم الغادون المنظور
 بالمن الجسام فلا يقوم بوحش كره الحامدون القديم لا بدى فلا
 ازلى سواء الدائم السهل على مكل شئ ومخيل عداه اهل سبطه
 يقربه الى ضاه واشكره شكر الاستوجب بالمرئيد من موهبيه
 وعظاياه واستقبله من خطاياه استقالة عبد معترف بما جفا
 فادام على ما قرط في جنبه ولاه واساله العصاة من الخطا واخل
 والسداد في القول والعمل واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له
 له الكرم الكمال لا يحصى له الامال العثير فهو لما يشاء فقال واشهد
 ان محمدا عبده ورسوله المبعوث لتبشيرا لقاصد قواعدا الدين وتهديب للناس
 اليقين الناسخ بشريعة المظهر شرايع الاولين والمرسل بالارشاد

والهداية ورحمة العالمين صلى الله عليه واله لهداية المهديين وغيرهم
الكرام الطيبين صلواتهم وتزبد على منتهى رضاهم وقبلهم غاية
حراهم ونهاية مناهم وتكون لنا هذه وذخيرة يوم تلقى الله سبحانه
ونلقاهم وسلم تسليماً ومجداً فان الى ما انفتحت في تحصيله
كوزا الامعان واطالت الترددين العيز والاثري في معالمة الافكار
هو العمل بالاحكام الشرعية والمسائل الفقهية فلهي انة المطلب
يظهر بالانجاح ظاهريه والمغم الذي يشترطه الارباح كاسبه والعلم الذي
يعرج بماله الى الذوق العلياق والبالسعادة في الدار الاخرى
ولقد بذل علماءنا السابقون وسلفنا الصالحون رضوان الله
عليهم اجمعين في تحقيق ما خاضه جدهم واكرؤا في تفقيح مسائله كدهم
فكم فتوايه متفلا ببيان افكارهم وكم شرواحه مجللا ببيان امار
وكرو صفوايه من كتاب هيك في ظم الحجا الى ابن الصواف في مختصر
كان في تبليغ الغاية وبسوط شاف يتجاوزة النهاية وايضاح يحل
من قواعد المشكل وبيان يكشف من سر اين العضل وتهذيب
من لا يخفى الفقيه بمصباح الاستبصار الى مدينة العلم ويجلو بان
مسالكه عن الشرايع ظلمات الشك والوهم وذكرى ودروس مقنعة
في تلخيص الخلاف والوافق وتحرير تذكروهي منه للطلبة الافاق

[illegible]

[illegible]

عن عبد الله بن ميمون الصلاح عن أبي عبد الله قال قال رسول الله
سلك طريقا يطلب فيه علما سلك الله به طريقا إلى الجنة وإن الملك
لنضع أجرة الطالب العلم وحق به فإنه ليستغفر له طالبا للعلم من في السما
ومن في الأرض حتى يحوت في البحر وفضل العالم على العابد كفضل العمر
على السائر في النجوم ليلة البدر وإن العلماء وثمة الأبناء وإن الأبناء لو نجا
دينا وأولادهم ولكن ودوا العلم فمن أخذ منه أخذ بحظ وافر وبأكبر
عن الشيخ المفيد محمد بن محمد بن النعمان عن الشيخ الصدوق أبي جعفر محمد بن
الحسين بن بابويه القمي عن أبيه عن سعد بن عبد الله عن محمد بن عيسى بن
القطيبي عن يونس بن عبد الرحمن عن الحسين بن زياد الطاطار عن سعد
ظريف عن الأصمعي بن بانه قال قال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه
عليه السلام قال تعلموا العلم فإن تعلمه حسنة وفعله سنة شريفة والبحث عنه جهاد وعلمه
من يعلّم صالحة وهو عند الله لأهله قربة لأنه معاملة الحلال والحرام
وسلك بطاله سبيل الجنة وهو ابن في الوحشة وصاحبه
في الجنة وسلك على الأعداء وزين الأعداء برع الله به فأما المجمل
ففي الخبر أنه يقتلهم وترق أعماهم وتقتل أباؤهم وترغب الملك
في علمهم يسعونهم بأجنتهم في صلواتهم لأن العاجية القلوب في العلم
أي صدقتهم على الفضائل فإن كان لارادة الله
محمد بن عبد الله

من العرف قوه الأبدان من الضعف ينزل الله حامله صاندا لا يبرق في
 مجالسة الأخيار في الدنيا والآخرة وبالعلم يطاع الله ويعبد وبالعلم
 يعرف الله ويوقد وبالعلم توصل الأرحام ويعرف الحلال والحرام
 والعلم امام العقل والعقل تابع له العلم السعداء وشجرة الاشقياء فاضل

من العرف قوه الأبدان من الضعف ينزل الله حامله صاندا لا يبرق في
 مجالسة الأخيار في الدنيا والآخرة وبالعلم يطاع الله ويعبد وبالعلم
 يعرف الله ويوقد وبالعلم توصل الأرحام ويعرف الحلال والحرام
 والعلم امام العقل والعقل تابع له العلم السعداء وشجرة الاشقياء فاضل
 وروينا بالاسناد عن محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم بن هاشم عن ابيه
 عن الحسن بن الحسين الثماري عن عبد الرحمن بن زيد عن ابيه عن ابي
 عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله طلب العلم فريضة على كل مسلم
 الا ان الله تعالى يحب نفاة العلم وعن محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى
 بن محمد بن عيسى عن ابن محبوب عن هشام بن سالم عن ابي حمزة الثمالی
 عن ابي اسحق السبيعي عن حمزة قال سمعت امير المؤمنين يقول يا ايها الناس
 اعلموا ان كمال الذين طلب العلم والعلم به الاوان طلب العلم اوجب عليكم
 من طلب المال لان المال مقسوم ومضمون لكم قد قسمه عادل بينكم وسيف
 لكم والعلم مخزون عند اهلله وقد احرته بطلبه من اهلله فاطلبوه
 وعنه عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن خالد عن
 ابي الحسن المجتبي عن ابي عبد الله قال ان العلماء شجرة الانبياء واولاد
 الانبياء المعصومين واولاد بني اوانا اولادوا احاديث من احاديثهم من

اما ان راد بالابرار الانبياء وبالابرار
 الاوصياء او بالعكس وادرك
 بكل واحد منهما واحد منهما
 والعطف لا تقف اريد ان
 العبادة لا تقف ان العبادة
 المسمى وعبادة الاابرار
 والابرار لا تقف الا بالابرار
 والعطف لا تقف اريد ان
 العبادة لا تقف ان العبادة
 المسمى وعبادة الاابرار
 والابرار لا تقف الا بالابرار

كان له ان لا يطلب العلم
 وجميع احواله ان لا يطلب العلم
 فجميع احواله ان لا يطلب العلم
 فجميع احواله ان لا يطلب العلم

اخذني منها فداخلها فانا نظرا على علمك هذا نحن فاحذونه
 فان فينا اهل البيت كل خلف عدو لا ينفون عنه خريف الغالين
 وانحال المبطلين وقاويل الجاهلين وعنه عن الحسن بن محمد عن
 بن سعد عنه عن ابي حمزة عن علي بن الحسين قال لو يعلم الناس في
 طلب العلم ولو بشك الحرج وخوض البحر ان الله يبارك وتعالى
 وانما ان مقت عبك الى الجاهل المستخف حتى اهل العلم الناس
 لا اقدارهم وان احب عبك الى الله الطالب للثواب يجزيه لا ادر
 للعلماء التابع للحكماء القابل عن الحماة عنه عن علي بن ابيهم عن ابيه
 وعن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد جميعا عن ابي بصير عن كيفة غير
 عن ابي عن عن ابي جعفر قال عالم ينفع بعلمه افضل من سبعين الف
 عابد وعنه عن الحسين بن محمد عن احمد بن اسحق عن سعدان بن مسلم
 عن معاوية بن عمار قال قلت لابي عبد الله رجل دابة لحد بشكم تاكل
 ذلك في الناس ويشده في قلوبهم وقلوب شيعتكم ولعل غابدا
 من شيعتكم ليس له هذا الرواية ايها قال الرواية لحد ثانيا يشد
 به قلوب شيعتنا افضل من الف عابد فضيل ومن اهلهم ما يجب على
 العلماء اعادة تصحيح القصد واخلاص النية وتطهير القلب من دنس

ملكا صليبا من زينة
 مسجدا من زينة
 كمالا من زينة
 من زينة

عنه عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن عيسى وعن علي بن ابراهيم عن ابيه
جميعا عن حماد بن عيسى عن عمر بن اذينة عن ابان بن ابي عياش عن سليمان بن
قيس قال سمعت امير المؤمنين يقول قال رسول الله صلى الله عليه وآله
منه ومن لا يشعرا طالب الدنيا وطالب علم فمن اقصى من الدنيا
على اهل الله له سلم ومن ساوطا من غيرهم اهلك الا ان يتوب الى
ومن اهل العلم من اهله وعملهم نجي ومن راد به الدنيا فهو خطيئة
عن الحسن بن محمد بن عامر عن محمد بن الحسن بن علي الوشاء عن احمد
بن حنبل عن ابي خديجة عن ابي عبد الله عليه السلام قال من اراد احدى الميقاتين
الدنيا لم يكن في الاخرة نصيب من اولاد خير الاخرة لخطاه الله تعالى
والاخرة عنه عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن القاسم بن محمد ابنا بصير عن ابي بصير
عن حفص بن غياث عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا رايت عالما محبا للدنيا
فاقموه على دينكم فان كل محب لشيء محوط بما احب وتعالى وحى الله تعالى
الى اولاد الامم على ديني بينك عالما مقنونا بالدنيا فيصلك عن طريق
حجتي فان اولئك قطاع طريق عبادي المريدين ان ادق ما انا ضاع
بهم ان ازع حلاوة مناقمهم عن محمد بن اسمعيل عن الفضل
بن شاذان عن حماد بن عيسى عن رجب بن عبد الله عن محمد بن ابي جعفر

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

14

قال من طلب العلم لياهي به العلى او ليرى بلسانها او يقرب به وجوه الناس
اليه فليتبو مقعد من النار وان الربا لله لا تصح الا لاهلها وفضل
ورويها بالاستناد السابق عن الشيخ المفيد محمد بن محمد بن نعمان عن الشيخ
الصدوق محمد بن علي بن بابويه عن علي بن احمد بن موسى الدقاق عن
عنه قال حدثنا محمد بن جعفر الكوفي الامسك قال حدثنا محمد بن اسمعيل
البركي قال حدثنا عبد الله بن احمد قال حدثنا اسمعيل بن الفضل عن
بن ديناو التمار عن سيد العابدين علي بن الحسن بن علي بن ابي طالب عليه السلام
قال حق ساديسك بالعلم العظيم له والتوفير لمجلسه من الاستماع اليه
والاقبال اليه وان لا ترفع عليه صوتك ولا تجيب احدا ياله عن شيء
حتى يكون هو الذي يجيب لا تحدث في مجلسه احدا ولا تغتاب عن احدا
وان تدفع عنه اذا ذكره ذلك بسوء وان تستر عيوبه وتظهر مناقبه
ولا تجالس له عدوا ولا تعادى له ولينا فاذا فعلت ذلك شهد لك
ملكك الله بانك قصت وتعلمت علمه لله جل اسم الله الناس حق
وعينك بالعلم ان تعلم ان الله عز وجل انما جعل قيمته في انك من
وقع لك من خزانته فان احسن تعليم الناس لم تحرق بهم ولم تقص عليهم
زاواك الله عز وجل من فضله وان انت منعت الناس علمك او خففت

۱۳
 قوتی است که در هر وقت که
 بخواهی غصه را از دل خود
 بکنی بجز آنکه غصه را
 بکنی که غصه را بکنی
 غصه را بکنی که غصه را
 غصه را بکنی که غصه را
 غصه را بکنی که غصه را
 غصه را بکنی که غصه را

قوله في التقييم في سنة
اي ملكه ابوهم صالح

و قد قد را ایا از منسوب و یا از انچه در
 علم و معرفت است و یا از انچه در
 احوال و انقیاد است و یا از انچه در
 علم و معرفت است و یا از انچه در
 احوال و انقیاد است و یا از انچه در

فانظر عليهم فخره ويدا ابترم ولفظ
فانظر و قد فتحهم بفتح الحقيق
صلى الله عليه وسلم

بهم عند ظلمهم منك كان حقاً على الله عز وجل ان يسلبك العلم ويحاطه
 وليقطع من القلوب حججك بالأسنان عن الميعة عن احمد بن محمد بن سليمان
 الزاهد قال حدثنا مؤيد بن علي بن الحسين السعد آبادي ابو الحسن النخعي قال حدثنا
 احمد بن ابي عبد الله البرقي عن ابيه عن سليمان بن جعفر الجعفي عن رجل
 عن ابي عبد الله قال كان علي يقول ان من حق العالم ان لا تترك عليه
 ولا فاحذ شوبه واذا دخلت عليه عند قوم فسلم عليهم جميعاً وخصه
 بالتحية دونهم واجلس بين يديه لا تجلس خلفه ولا تقبض بعينيك ولا
 تشرب بيمينك ولا تكرر من القول قال فلان وقال فلان خلافاً لقوله
 ولا يقبح طول صحبتك فاما مثل العالم مثل النحلة تنظر لها حتى^{ميت}
 يسقط عليك منها شيء والعالم اعظم أجراً من الصائم القائم الغازي
 في سبيل الله واذا مات العالم لم في الاسلام مثله لا يسد لها ثقب في
 القيمة فذكر^{ال} ويجب على العالم العمل بما يحب على غيره كنه وجو
 العالم اكدر من ثم جعل الله لتأقوب الطيعات من شاء الله تعالى
 العاصيات منهن ضعف ما لغيرهن وليجعل له خطاوا في من اطاعوا
 القربات فانها تغني النفس ملكة صالحة واستعداداً فاما القول
 الحكيم لا تزدوني بالاسناد الشافعي وغيره عن محمد بن يعقوب عن

الحمد لله الذي جعل
 عزاء ولائها بالحق
 تشبه ولائها بغيره
 يسقط في سبيل
 القيمة العالم
 القراءات
 الكلام

فاجابتم عاده ليسل عن مثلها فقال علي بن الحسين عليه السلام مكنوني
 لا تخجل لا تطلبوا علم الا تعلم ولا تعلموا بما علمتم فان اعلم ان الله
 يعمل لم يزد صاحبه الا كثر ولم يزد من الله الا بعدا وعنه عن
 من اصحابنا عن احدهم عن رجل عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال امير المؤمنين
 في كلامه له خطيب على المنبر يا الناس اذا علمتم فاعلموا بما علمتم
 لعلمكم تصدون ان العالم بغيره كالجاهل الجاهل الذي لا يستيق
 عن جملة بل قد رايته ان الحج عليه عظم والحرادوم على هذا
 العالم المنسل من علمه ما على هذا الجاهل المتعرج جملة وكلها
 خاثر بازل لا تهابوا فتشكروا ولا تشكوا فتكفروا ولا ترخصوا
 فتدھنوا ولا تدھنوا في الحق فتخسروا وان من اتقان تقهوا وان
 الفقراء لا تغنوا وان انفسكم لنفس طوعكم لربه واعشكم
 ابصمكم لربه ومن طمع الله بامن يستبشرون بعص الله محمد
 وعنه عن علي بن محمد عن سهل بن زياد عن جعفر بن محمد الاشعري
 عن عبد الله بن عيون الصالح عن ابي عبد الله عن ابيه عليه السلام قال
 جابر بن الى سئل عن رسول الله فقال يا رسول الله ما العلم قال لا نصفا
 قال ثم ما قال يا رسول الله قال الاستماع قال ثم ما قال لخط قال ثم ما قال
 عن حقيقة تجردا وبالله في علمه
 به ولذا ما بعث

ثم قال العبد ثم قال قد يا رسول الله قال فشره فصل وروينا بالآلة^{١٧}

عن محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى الطاطار عن احمد بن محمد بن عيسى عن الحسن
محبوب عن معاوية بن هب قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول اطلبوا
العلم وتبوا معه بالعلم وتواضعوا لمن تعلمونه العلم وتواضعوا للطلب
منه العلم ولا تكونوا علماء جبابرة فيذهب باطلاكم بجهلكم وعنه
علي بن ابراهيم عن محمد بن عيسى عن يونس عن حماد بن عثمان عن الحارث
بن غيرة النضرى عن ابي عبد الله عليه السلام في قول الله عز وجل انما يخشى الله
من عباده العلماء قال يخشى بالعلماء من صدق قوله فعله ومن لم يصيد
قوله فعله فليس بعالم عنه عن حماد بن عمار بن احمد بن محمد البرقي
عن اسمعيل بن محمد بن عمار بن ابي سعيد القمطاع عن ابي عبد الله
قال قال امير المؤمنين الا خبركم بالفقهاء حق الفقيه من لم يقط

من حقه الله ولم يؤمنهم من عذاب الله ولم يرض لهم في معاصي الله
ولم يترك القرآن ورغبة عنه الى غيره الا لا خير في علم ليس فيه تفهم
الا لا خير في قرانه ليس فيها تدبر الا لا خير في عبادة لا خفة فيها الا
لا خير في ذلك لا ودع فيه عنه عن علي بن ابراهيم عن ابي عبد الله
عليه السلام عن معاوية بن هب عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان امير المؤمنين
عليه السلام في مجلس فقام رجل فقال يا امير المؤمنين اني قد
قرأت القرآن فاني قد علمت ان الله لا يهدي القوم الظالين
فقال امير المؤمنين يا هذا انما هو الذي قال الله تعالى
انما يهدي الله القوم الظالين

يقضي فقهه انما هو الفقيه
معه من القسط والعدل
من حقه ربه الا الفضائل ولم
يؤمنهم من عذاب الله لان ذلك
يوجب لهم في المعاصي ما لا ينبغي
يكون العالم حكيماً جامعاً بين
الهدى والهدى كما فعله الله تعالى
في محمد بن صالح

فان لم يكن في عبادة ربه ان يكون
دولاً له ومظهر حكم الله ودينه
فان لم يكن في عبادة ربه ان يكون
دولاً له ومظهر حكم الله ودينه
فان لم يكن في عبادة ربه ان يكون
دولاً له ومظهر حكم الله ودينه

۲۰

وله في التتمه باب

شرح سنه زرقه و باب يد خلد

فازا مات ففداه و كتابه

وقوله عليه السلام لان المؤمنين

الحمد لله الذي هدانا لهذا

لام واهله صدق المعاند

انت الكافرين كما يدفع

الحصول ذلك من

مَدَامَ مَارِيتَا
رَمَلَا

4

۲۰

عن مشيئة

عن شي اضل من الحلال والحرام فصل الحق عندنا ان الله تعالى انما
 فعل الاشياء الحكمه المتقنة لغرض غاية ولا ريب ان الانسان اشرف ما
 في العالم السفلي من الامم فليزوم تعلق الغرض بخلقه لا يمكن ان يكون
 الغرض حصوله لانه اذا هذا التعلق من الجهل والاحتياج تعالى الله عن
 علو اكبر فحين ان يكون هو النفع ولا يجوز ان يعود اليه سبحانه لاستغناء
 وكما له فلا بد ان يكون غايته الى العبد وحيث كانت المنافع الدينية
 في الحقيقة ليست بمنافع وانما هي فرع للاهم فلا يكاد يطلق اسم النفع الا
 على ما ندفعه لم يعقل ان يكون هو الغرض من ايجاد هذا المخلوق الشرف
 سيما مع كونه منقطعاً مشوباً بالاوهام المتضاعفة فلا بد وان يكون الغرض
 شيئاً اخر مما يتعلو بالمنافع الاخرية وما كان ذلك النفع من اعظم المطالبات
 وانفصل الواجب لم يكن مبدوء لكل طالب بل انما يحصل بالاستحقاق
 وهو لا يكون الا بالعمل وهذا الداء المستوعب في كيفية العمل الشامل
 عليها هذا العلم فكانت الحاجة ماسة اليه جعل التصديق هذا النفع العظيم
 وقدره بما لا سناد السابق وغيره عن محمد بن يعقوب عن محمد بن اسمعيل
 عن الفضل بن شاذان عن ابن ابي عمير عن جميل بن دراج عن ابيان بن بقلع
 عن ابي عبد الله قال لو ودان احدنا في ضرب من وسمهم بالباطل حتى

في الغرض من خلق العبد انما هو النفع
 لا ريب ان الانسان اشرف ما في العالم السفلي
 من الامم فليزوم تعلق الغرض بخلقه لا يمكن ان يكون

ان هذا لا يلزم باذنه بل انما هو الغرض من خلق العبد انما هو النفع
 البعد على ما لا يلزم باذنه بل انما هو الغرض من خلق العبد انما هو النفع
 الاتصاف فلا يصدر اليه النفع بل يقول في اد
 الكفار الذين علم الله تعالى انهم
 لا يؤمنون انه لا يتقون
 اتصال بالنفع
 غرضه كنهه في خلقه
 نعم يمكن ان يكون الغرض هو
 القدره على تخصيص الواجب الاخرية
 وهذا يحصل بالنسبة الى الكل لكن في الاحتياج
 الى هذا او هذا فيما هو مبدوء من باب الاحتياج
 الفقه فانما هو قوله فكانت الحاجة ماسة اليه
 لتعصير هذا النفع العظيم اقل ان كان مقصوده الاحتياج
 ماسة اليه جعل التصديق هذا النفع العظيم
 انه لا بد للعبد من تخصيصه ما هو غرضه تعالى خلقه وهو
 بين ولا يبين بالمقتضيات المذكورة وان كان مقصوده
 ان الحاجة ماسة اليه لتعصير هذا النفع العظيم
 انه نفع عظيم ونفع فيكون به غرضه تعالى
 في خلقه ليس للاحتياج اليه في بيان كماله
 الى الفقه بل في ان المنافع
 لهيل الى العبد اتفاقاً قابلاً
 العبد في هذا المصير
 بكيفية العمل لا خاتمة
 تعالى بان ليس لان الله تعالى
 وغير ذلك مما يدل على ان حيز القدرة
 مرمون به العمل لا الشاعرة وان حيزه
 بدو العمل لكن قائله بان لا يقع مما كان
 النفع غرضاً لله تعالى او لا وكان مقصوده
 التصديق لم يسطر حد شريف الى
 تكا انما ساقا العبد
 له نفع جزوي
 حيزه

في الغرض من خلق العبد انما هو النفع
 لا ريب ان الانسان اشرف ما في العالم السفلي
 من الامم فليزوم تعلق الغرض بخلقه لا يمكن ان يكون

عن علي بن محمد بن عبد الله عن احمد بن محمد بن خالد عن عثمان بن عيسى
عن علي بن ابي حمزة قال سمعت ابا عبد الله يقول تنعموا في الدين انه
من لم يتق الله في الدين ولم ير ان الله تعالى يقول في كتابه يتقوا
في الدين وليست ذواتهم ذارحوا لهم لعلهم يحفظوا عنه عن طهر
بن محمد عن جعفر بن محمد عن القاسم بن الربيع عن الفضل بن عمر قال سمعت
ابا عبد الله يقول عليكم بالحققة في دين الله ولا تكونوا العرأبا فان
من لم يتق الله في دين الله لم ينظر الله اليه يوم القيمة ولا له عمل الا
التساع الميعة عن الحسن بن حمزة العلوي الطبري قال حدثنا احمد بن محمد بن عبد الله
بن ميثاق البرقي قال حدثنا احمد بن محمد بن خالد البرقي عن ابيه عن ابي
عمر عن العلوي عن محمد بن مسلم قال قال ابو عبد الله لو ايتت لقا
من شباب الشيعة لا يتق الله لادبته قال وكان ابو جعفر يقول يتقوا
والا فانهم لعراة بالاسناد عن احمد بن محمد بن خالد عن بعض اصحابنا
عن علي بن اسباط عن ابي بصير بن عمار قال سمعت ابا عبد الله يقول ليت
اليطاعون ولس يطاع حتى يتقوا وفي الحلال والحرام فصل
الفقه في اللغة الفهم وفي الاصطلاح هو العلم بالاحكام الشرعية
الفرعية عن ادلتها التفصيلية فمنه بالقياس بالاحكام العلم بالادلة
والا فانه لادبته قال وكان ابو جعفر يقول يتقوا

عن علي بن محمد بن عبد الله عن احمد بن محمد بن خالد عن عثمان بن عيسى
عن علي بن ابي حمزة قال سمعت ابا عبد الله يقول تنعموا في الدين انه
من لم يتق الله في الدين ولم ير ان الله تعالى يقول في كتابه يتقوا
في الدين وليست ذواتهم ذارحوا لهم لعلهم يحفظوا عنه عن طهر
بن محمد عن جعفر بن محمد عن القاسم بن الربيع عن الفضل بن عمر قال سمعت
ابا عبد الله يقول عليكم بالحققة في دين الله ولا تكونوا العرأبا فان
من لم يتق الله في دين الله لم ينظر الله اليه يوم القيمة ولا له عمل الا
التساع الميعة عن الحسن بن حمزة العلوي الطبري قال حدثنا احمد بن محمد بن عبد الله
بن ميثاق البرقي قال حدثنا احمد بن محمد بن خالد البرقي عن ابيه عن ابي
عمر عن العلوي عن محمد بن مسلم قال قال ابو عبد الله لو ايتت لقا
من شباب الشيعة لا يتق الله لادبته قال وكان ابو جعفر يقول يتقوا
والا فانهم لعراة بالاسناد عن احمد بن محمد بن خالد عن بعض اصحابنا
عن علي بن اسباط عن ابي بصير بن عمار قال سمعت ابا عبد الله يقول ليت
اليطاعون ولس يطاع حتى يتقوا وفي الحلال والحرام فصل
الفقه في اللغة الفهم وفي الاصطلاح هو العلم بالاحكام الشرعية
الفرعية عن ادلتها التفصيلية فمنه بالقياس بالاحكام العلم بالادلة
والا فانه لادبته قال وكان ابو جعفر يقول يتقوا

عن علي بن محمد بن عبد الله عن احمد بن محمد بن خالد عن عثمان بن عيسى
عن علي بن ابي حمزة قال سمعت ابا عبد الله يقول تنعموا في الدين انه
من لم يتق الله في الدين ولم ير ان الله تعالى يقول في كتابه يتقوا
في الدين وليست ذواتهم ذارحوا لهم لعلهم يحفظوا عنه عن طهر
بن محمد عن جعفر بن محمد عن القاسم بن الربيع عن الفضل بن عمر قال سمعت
ابا عبد الله يقول عليكم بالحققة في دين الله ولا تكونوا العرأبا فان
من لم يتق الله في دين الله لم ينظر الله اليه يوم القيمة ولا له عمل الا
التساع الميعة عن الحسن بن حمزة العلوي الطبري قال حدثنا احمد بن محمد بن عبد الله
بن ميثاق البرقي قال حدثنا احمد بن محمد بن خالد البرقي عن ابيه عن ابي
عمر عن العلوي عن محمد بن مسلم قال قال ابو عبد الله لو ايتت لقا
من شباب الشيعة لا يتق الله لادبته قال وكان ابو جعفر يقول يتقوا
والا فانهم لعراة بالاسناد عن احمد بن محمد بن خالد عن بعض اصحابنا
عن علي بن اسباط عن ابي بصير بن عمار قال سمعت ابا عبد الله يقول ليت
اليطاعون ولس يطاع حتى يتقوا وفي الحلال والحرام فصل
الفقه في اللغة الفهم وفي الاصطلاح هو العلم بالاحكام الشرعية
الفرعية عن ادلتها التفصيلية فمنه بالقياس بالاحكام العلم بالادلة
والا فانه لادبته قال وكان ابو جعفر يقول يتقوا

كذا مثلاً وبالافتقار كونه في الجملة ككتابته وحياته و
 خرج بالشرعية غيرها كالعقلية المحضة واللغوية وخرج بالضرعية
 وبقولنا عن ادلهما علم الله سبحانه وعلم المثلثة والانبيا وخرج بالتفصيل
 علم المثلثة في المسائل الغيبية فانه ما حوز من دليل اجلي مطرد في جميع
 وذلك لانه اذا علم ان هذا الحكم المعين لا يقتضي العلم ان كذا ان
 بالعلم فهو حكم الله تعالى في حقه يعلم بالضرورة ان ذلك الحكم المعين هو
 حكم الله سبحانه في حقه وهكذا يفعل في كل حكم يرد عليه قد ورد عل
 هذا الحكم ان كان المراد بالاحكام البعض لم يطرد لدخول المثلث اذا
 عرف بعض الاحكام كان لا لا يزيد بل بالعامي المحض بل من لم يبلغ رتبة
 الاجتهاد وقد يكون عالماً متمكناً من تحصيل ذلك لعلو رتبته في العلم
 انه ليس بغير الاصطلاح وان كان المراد بها الكل لم ينكسر مخرج
 اكثر الفقهاء عن ان يكون كلمة لا تنهم لا يعطى جميع الاحكام بل بعضها
 او اكثر هاتم ان الفقه اكره من باب النظر لا يتنازعنا لعل ما هو في
 او التمسك كيف يطلق عليه العلم الجواب ما عن سوال الاحكام فانما نحن
 اولاً ان المراد البعض فكل ما يطرد لدخول المثلث في قلنا ممنوع اما
 على القول بعمدة تجري الاجتهاد لا لا يتصور على هذا التفسير انما

قوله
 ان ذلك الحكم المعين حكم الله
 تعالى حقه اقول هو الفقه
 وما قبلها يابس
 المستوية القائلين باختلاف الاحكام بآية
 المتكلمين بحسب اختلاف الفنون كما
 سيذكر الله موردنا في جواب المذكور
 الفصل والمناسبات حسب المخططة على ما رسم
 المقصود وجهه على وجه ان يبين علم الله

كلامه المفق
 فهو من هذا النوع
 حكم الله تعالى في حقه
 فيقول ان الحكم المعين
 حكم الله في حقه وان كان
 يحجب العبر قطعاً والعمدة
 مراده بالعلم بالحق كحكمة
 في توجيهه بآية لفظ الضرورة
 يميناً نعم يمكن ان يقي المراد العلم
 العبر بالحكم لا يتبين الحكم او المراد
 بالحكم الظاهر في القرآن او المراد
 هو المظهر من حكم الله تعالى المذكور في
 لم يصرح المقصود من تفسيره في قوله
 العباد ان الله مع الجماعة في قوله
 وقوله مع آية ليس في قوله
 مما هانه شارح الحنفية وغيره من الفقهاء
 اجابوا وادعوا في قوله

قوله لا يتصور
 انما هو المراد بالاحكام
 الاصل في قوله بالاحكام
 الاصل في قوله بالاحكام

العلم ببعض الأحكام كمن عن الأجهاد فلا يحصل المقلدان بلع العلم
ما بلغ وأما على القول بالتجزي في علم المذكور داخل في الفقه ولا خلاف فيه
لصدق عليه حقيقة وكذا العالم بذلك فيه ما النسبة الخ لا العلو
اصطلاحاً وان صد عليه عون لتقليد الأضافة الى ما سواه ثم تخار
ثانياً ان المراد بها الكل كما هو ظاهر كونها جمعاً محلي باللام ولا ريب
حقيقة في العقول كمن لا يعكس مخرج أكثر الفقهاء عنه قلنا ممنوع
اذا المراد بالعلم بجميع التصولات وهو ان يكون عندك ما مكنته في
من المأخذ والشرائط بان يرجع اليه حكم واطلاق العلم على مثل هذا
التي هو شائع في عرفانة بقران علم التعميد ولا بد ان شرط
حاضرة عندك على التفضل ورجع عند العلم بالحكم في الحال الحاضر
لا يتأنيه وأما عن سؤال الظن فيعلم العلم على معناه لا عم له
احد الطرفين وان لم يمنع من التيقن وحينئذ الظن وهذا الحق
شائع في الاستعمال بما في الأحكام الشرعية وما بقى في الجواب
من ان الظن في طريق الحكم لا فيه نفسه طنية الطريق لا انشائي عليه
لحكم فضعف عندنا وأما عند المصنفين الفاضلين بان كل جملة
مصدق كالحكم في الكلام فيلزم تعدد في محب الأجهاد فلا وجه كانه
لأنه في كل جملة كالحكم في الكلام فيلزم تعدد في محب الأجهاد فلا وجه كانه

العلم ببعض الأحكام كمن عن الأجهاد فلا يحصل المقلدان بلع العلم
ما بلغ وأما على القول بالتجزي في علم المذكور داخل في الفقه ولا خلاف فيه
لصدق عليه حقيقة وكذا العالم بذلك فيه ما النسبة الخ لا العلو
اصطلاحاً وان صد عليه عون لتقليد الأضافة الى ما سواه ثم تخار
ثانياً ان المراد بها الكل كما هو ظاهر كونها جمعاً محلي باللام ولا ريب
حقيقة في العقول كمن لا يعكس مخرج أكثر الفقهاء عنه قلنا ممنوع
اذا المراد بالعلم بجميع التصولات وهو ان يكون عندك ما مكنته في
من المأخذ والشرائط بان يرجع اليه حكم واطلاق العلم على مثل هذا
التي هو شائع في عرفانة بقران علم التعميد ولا بد ان شرط
حاضرة عندك على التفضل ورجع عند العلم بالحكم في الحال الحاضر
لا يتأنيه وأما عن سؤال الظن فيعلم العلم على معناه لا عم له
احد الطرفين وان لم يمنع من التيقن وحينئذ الظن وهذا الحق
شائع في الاستعمال بما في الأحكام الشرعية وما بقى في الجواب
من ان الظن في طريق الحكم لا فيه نفسه طنية الطريق لا انشائي عليه
لحكم فضعف عندنا وأما عند المصنفين الفاضلين بان كل جملة
مصدق كالحكم في الكلام فيلزم تعدد في محب الأجهاد فلا وجه كانه
لأنه في كل جملة كالحكم في الكلام فيلزم تعدد في محب الأجهاد فلا وجه كانه

ظلم وتبعهم فيه من يوافقهم على هذا الأصل غفل عن حقيقة الحال

اصل العلم ان لبعض العلوم تقدما على بعضها التقديم مضمون

اولقدم غايته واشتهى الله على مبادي العلوم النافعة اولغير

من الأمثلة البرهان وضع ذكرها وحريته هذا العلم بتأخره

عن غير الاعتبار الثالث فمما في سائر العلوم واستغنى

الحمد لله الذي جعل العلم نورا يضيء للدارين

عَمَّا جَاءَهُمْ مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ قَالُوا أَتُجَادِلُونَا فِي أَلْبَابِ الْمَوْتِ إِنْ كُنَّا مُعَذِّبِينَ

الامتثال وعمل الصلوة متفق لسان كفة الامتثال

ومن هذا يظهر وجه تسمية هذا العلم المنطق انهم لكونه متكفلا لنا

صَحَّ الطَّرْفُ وَفِي أَدْعَاؤِهَا عَمَلُ اللَّغَةِ وَالنَّحْوِ وَالنُّصْبِ فَلَا تَرَى

من مبادئ العلم الكتاب السنه وعتيالج العلم بها الى العلوم

الثالثة ظاهر فيها هي العلوم التي يجب تقدم معرفتها عليه في الجملة

ولبيان مقدار الحاجة منها حمل الأصل ولا بد لكل علم ان يكون

بأحق من مولا الحق لغيرها وسع تلك الأمور مسائله وذلك الخبر
ارز حيث هو قراوه

موضوعه باینست که معلما یتو معالمتند لکها و من بصورت

[illegible][illegible]

بعضی اعتبار است از این اشیاء
که جمیع قاصد مرسلان

واعلم ان بعض العلوم طارة

له موضوع به تيمار عن غيره ويبي فيه
وساير وبعك الراجح انه فاته به ناته

وهي التي توقف عليه في المسألة هو أن القصور

للمؤمنين ما اوتوا من قبله من الحقول
للمؤمنين ما اوتوا من قبله من الحقول

الحضرة واما تقدم
عن علي بن ابي حمزة

انما يعرض بالنظر الى الغير لا
بالتكليف فهو مضعف لاني العلم

کمالا هو شرف شرف معنی العلم

العلم اذا كانت هذه الغايات المتناهية

كان ذلك العلم ثمرة العليم
على هادي العلم المتأخرة لأن المحتاج

انه محتاج اليه شرفه المحتاج او هو ذلك
المساند او وثاقه الدائم الترويض

من جهة واحد من حوتين ومن تحت
وعلى هذا يجوز ان يكون العلم شرفا

و خسته بنده من حجتہ احری و
حرارت دلک بحب و توفیق

لأنه لا ينفك عنها
فإنها لا تتركها

وہی مودت الی اللہ ہے القضا یا قاض

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

19

له موضوع به بمبارغ غن غنوه و سب فيه على الله
وسا له و سب لك الاحزان فائدة و هي ان تدرست عليه و

وهو ما يتوقف عليه ان المسائر وهو اما قصور لمصنوع
والحمول واما قصه اي وهو ما يتوقف عليه اثبات الحمول

الموضوعة أو فيها اذ يعرف في الحقول الشرف الدرة
للعلم انما هو تميز

الخصه واما تقدم
بعضه على بعض في العرف

انما يعرض بالنظر الى الغير
بالذات كقدهم موضوعه لاني اعلم

کمال الی شرف شرفی معنی تقدم
بالکمال او تقدم فایده از لا شک است فایده

العلم اذا كانت هذه الغايات في العلم

على سبيل العلم المتأخرة لأن الحاج اليه

المسند او وثائقه الدلائل في الترويض لمنع الخيال واللبه
من حجب حياءه

ويعني هذا يجوز ان يكون العلم في غير الوجهة
من جهة اخرى وتنفات

وحدہ سے بہت زیادہ
حرب و جنگ کا خوف

صها لغيره حتى يولن صها
لأفنى كالمورفاتنا
مستبده آله القضاة و...

يا ايها الذين آمنوا
اعوذ بالله منكم
عنكم

وَدَنَا اَللّٰهُمَّ
اَعْرِضْ عَنَّا
اَلْعِلْمَ بِغَدْرِهِ
مَنْعَ بَرَاءَةٍ
صَلِّ



۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

الموضوع وأجزائه وحديثه وشيخه مع ذلك بالمبادىء وما كان المحقق
في علم الفقه عن الأحكام الخمسة اعلم الوجوه والتدليل بأبعث الكثرة
والحرمة وعن الأصغر والبطلان من حيث كونها عوارضاً فقال المكلفين
فلا يجوز كان موضوعاً فقال المكلفين من حيث الاقتضاء والتغيير
ومباديه ما يتوقف عليه من المقدمات كالكتاب السنن والأحكام

ومن التصورات المعروفة الموضوع والبنية وجوئانية ومسائله
الطالب الخيرية المستدل عليها فيه المقصد الثاني
في تحقيق ثمانية المبادئ الأصولية التي هي الأساس لبناء الأعمال
الشريعة وفي مطالب الطلب الأول في بيان من يحتاج إلى
تقسيم اللفظ والمعنى إذا ما كان مع نفس معنى اللفظ
الشركة فيه هو الخيرية ولا يمنع وهو الكل الكلي أما ان يساو
معناه جميع موارد وهو انشائي وبقاؤه هو الشك في

فالألفاظ متباينة ولو كانت المتماثلة كالذات والصفة
او منفصلة كالعبد وان تكررت الألفاظ واتحد المعنى
متروكة وان تكررت ألفاظ واتحد المعنى مع واحد هو المتشابه
وان فصل الوضع باحد من الألفاظ المتماثلة

١٢٢٢
 ١٢٢٣
 ١٢٢٤
 ١٢٢٥
 ١٢٢٦
 ١٢٢٧
 ١٢٢٨
 ١٢٢٩
 ١٢٣٠
 ١٢٣١
 ١٢٣٢
 ١٢٣٣
 ١٢٣٤
 ١٢٣٥
 ١٢٣٦
 ١٢٣٧
 ١٢٣٨
 ١٢٣٩
 ١٢٤٠
 ١٢٤١
 ١٢٤٢
 ١٢٤٣
 ١٢٤٤
 ١٢٤٥
 ١٢٤٦
 ١٢٤٧
 ١٢٤٨
 ١٢٤٩
 ١٢٥٠
 ١٢٥١
 ١٢٥٢
 ١٢٥٣
 ١٢٥٤
 ١٢٥٥
 ١٢٥٦
 ١٢٥٧
 ١٢٥٨
 ١٢٥٩
 ١٢٦٠
 ١٢٦١
 ١٢٦٢
 ١٢٦٣
 ١٢٦٤
 ١٢٦٥
 ١٢٦٦
 ١٢٦٧
 ١٢٦٨
 ١٢٦٩
 ١٢٧٠
 ١٢٧١
 ١٢٧٢
 ١٢٧٣
 ١٢٧٤
 ١٢٧٥
 ١٢٧٦
 ١٢٧٧
 ١٢٧٨
 ١٢٧٩
 ١٢٨٠
 ١٢٨١
 ١٢٨٢
 ١٢٨٣
 ١٢٨٤
 ١٢٨٥
 ١٢٨٦
 ١٢٨٧
 ١٢٨٨
 ١٢٨٩
 ١٢٩٠
 ١٢٩١
 ١٢٩٢
 ١٢٩٣
 ١٢٩٤
 ١٢٩٥
 ١٢٩٦
 ١٢٩٧
 ١٢٩٨
 ١٢٩٩
 ١٣٠٠
 ١٣٠١
 ١٣٠٢
 ١٣٠٣
 ١٣٠٤
 ١٣٠٥
 ١٣٠٦
 ١٣٠٧
 ١٣٠٨
 ١٣٠٩
 ١٣١٠
 ١٣١١
 ١٣١٢
 ١٣١٣
 ١٣١٤
 ١٣١٥
 ١٣١٦
 ١٣١٧
 ١٣١٨
 ١٣١٩
 ١٣٢٠
 ١٣٢١
 ١٣٢٢
 ١٣٢٣
 ١٣٢٤
 ١٣٢٥
 ١٣٢٦
 ١٣٢٧
 ١٣٢٨
 ١٣٢٩
 ١٣٣٠
 ١٣٣١
 ١٣٣٢
 ١٣٣٣
 ١٣٣٤
 ١٣٣٥
 ١٣٣٦
 ١٣٣٧
 ١٣٣٨
 ١٣٣٩
 ١٣٤٠
 ١٣٤١
 ١٣٤٢
 ١٣٤٣
 ١٣٤٤
 ١٣٤٥
 ١٣٤٦
 ١٣٤٧
 ١٣٤٨
 ١٣٤٩
 ١٣٥٠
 ١٣٥١
 ١٣٥٢
 ١٣٥٣
 ١٣٥٤
 ١٣٥٥
 ١٣٥٦
 ١٣٥٧
 ١٣٥٨
 ١٣٥٩
 ١٣٦٠
 ١٣٦١
 ١٣٦٢
 ١٣٦٣
 ١٣٦٤
 ١٣٦٥
 ١٣٦٦
 ١٣٦٧
 ١٣٦٨
 ١٣٦٩
 ١٣٧٠
 ١٣٧١
 ١٣٧٢
 ١٣٧٣
 ١٣٧٤
 ١٣٧٥
 ١٣٧٦
 ١٣٧٧
 ١٣٧٨
 ١٣٧٩
 ١٣٨٠
 ١٣٨١
 ١٣٨٢
 ١٣٨٣
 ١٣٨٤
 ١٣٨٥
 ١٣٨٦
 ١٣٨٧
 ١٣٨٨
 ١٣٨٩
 ١٣٩٠
 ١٣٩١
 ١٣٩٢
 ١٣٩٣
 ١٣٩٤
 ١٣٩٥
 ١٣٩٦
 ١٣٩٧
 ١٣٩٨
 ١٣٩٩
 ١٤٠٠
 ١٤٠١
 ١٤٠٢
 ١٤٠٣
 ١٤٠٤
 ١٤٠٥
 ١٤٠٦
 ١٤٠٧
 ١٤٠٨
 ١٤٠٩
 ١٤١٠
 ١٤١١
 ١٤١٢
 ١٤١٣
 ١٤١٤
 ١٤١٥
 ١٤١٦
 ١٤١٧
 ١٤١٨
 ١٤١٩
 ١٤٢٠
 ١٤٢١
 ١٤٢٢
 ١٤٢٣
 ١٤٢٤
 ١٤٢٥
 ١٤٢٦
 ١٤٢٧
 ١٤٢٨
 ١٤٢٩
 ١٤٣٠
 ١٤٣١
 ١٤٣٢
 ١٤٣٣
 ١٤٣٤
 ١٤٣٥
 ١٤٣٦
 ١٤٣٧
 ١٤٣٨
 ١٤٣٩
 ١٤٤٠
 ١٤٤١
 ١٤٤٢
 ١٤٤٣
 ١٤٤٤
 ١٤٤٥
 ١٤٤٦
 ١٤٤٧
 ١٤٤٨
 ١٤٤٩
 ١٤٥٠
 ١٤٥١
 ١٤٥٢
 ١٤٥٣
 ١٤٥٤
 ١٤٥٥
 ١٤٥٦
 ١٤٥٧
 ١٤٥٨
 ١٤٥٩
 ١٤٦٠
 ١٤٦١
 ١٤٦٢
 ١٤٦٣
 ١٤٦٤
 ١٤٦٥
 ١٤٦٦
 ١٤٦٧
 ١٤٦٨
 ١٤٦٩
 ١٤٧٠
 ١٤٧١
 ١٤٧٢
 ١٤٧٣
 ١٤٧٤
 ١٤٧٥
 ١٤٧٦
 ١٤٧٧
 ١٤٧٨
 ١٤٧٩
 ١٤٨٠
 ١٤٨١
 ١٤٨٢
 ١٤٨٣
 ١٤٨٤
 ١٤٨٥
 ١٤٨٦
 ١٤٨٧
 ١٤٨٨
 ١٤٨٩
 ١٤٩٠
 ١٤٩١
 ١٤٩٢
 ١٤٩٣
 ١٤٩٤
 ١٤٩٥
 ١٤٩٦
 ١٤٩٧
 ١٤٩٨
 ١٤٩٩
 ١٥٠٠
 ١٥٠١
 ١٥٠٢
 ١٥٠٣
 ١٥٠٤
 ١٥٠٥
 ١٥٠٦
 ١٥٠٧
 ١٥٠٨
 ١٥٠٩
 ١٥١٠
 ١٥١١
 ١٥١٢
 ١٥١٣
 ١٥١٤
 ١٥١٥
 ١٥١٦
 ١٥١٧
 ١٥١٨
 ١٥١٩
 ١٥٢٠
 ١٥٢١
 ١٥٢٢
 ١٥٢٣
 ١٥٢٤
 ١٥٢٥
 ١٥٢٦
 ١٥٢٧
 ١٥٢٨
 ١٥٢٩
 ١٥٣٠
 ١٥٣١
 ١٥٣٢
 ١٥٣٣
 ١٥٣٤
 ١٥٣٥
 ١٥٣٦

فقط الحقيقة والمجاز وان غلب كان الاستعمال بالمناسبة والمقول
اللغة او الشرع والعرفي وان كان يرد بالمناسبة فهو المثل اصل

لا يرد في وجود الحقيقة اللغوية والعرفية واما الشرعية فتقتل
في اثباتها ونفيها فذهب الى كل فريق وقبل الخوض في الاستدلال
من تجرب محل التلغ فتقول لا تزل في ان الالفاظ المستدولة على
اهل الشرع المستعملة في خلاف معانيها اللغوية قد صار حقائق في ذلك
المتكاسم استعمال الصلوة في الالفاظ المحصورة بعد معنيها في اللغة للثبات
واستعمال الركوة في الفلح المخرج من المال بعد وضعها في اللغة للنقو
واستعمال الحج في اداء المذبح المحصور بعد وضعه في اللغة لطلو الفضايلة
واما التزلع في ان يصير منها كمال هل هو بوضع الشارع وتعيينه ايا
بانه ذلك المتعجب تذل عليها بغير قرينة لتكون حقائق شرعية فاما
او بواسطة غلبة هذه الالفاظ في المتكاسم المذكور في لسان اهل الشرع
واما استعمال الشارع فيها بطريق المجاز لمجونه الفلح فتكون حقائق
لكن معرفية خاصة لا شرعية وتظهر ثمة الخلاف فيما اذا وقعت مجردة
عن الفرائض في كلام الشارع فانها تحمل على المعاني المذكورة بناء على ان
وعلى اللغوية بناء على التاثير واما اذا استعمل في كلام اهل الشرع فانها

في ان الاستدلال على صحة القول بالمتكاسم في الالفاظ المستعملة في الشرع بناء على ان الالفاظ المستعملة في الشرع هي الالفاظ المستعملة في اللغة
والمتكاسم استعمال الصلوة في الالفاظ المحصورة بعد معنيها في اللغة للثبات
واستعمال الركوة في الفلح المخرج من المال بعد وضعها في اللغة للنقو
واستعمال الحج في اداء المذبح المحصور بعد وضعه في اللغة لطلو الفضايلة
واما التزلع في ان يصير منها كمال هل هو بوضع الشارع وتعيينه ايا
بانه ذلك المتعجب تذل عليها بغير قرينة لتكون حقائق شرعية فاما
او بواسطة غلبة هذه الالفاظ في المتكاسم المذكور في لسان اهل الشرع
واما استعمال الشارع فيها بطريق المجاز لمجونه الفلح فتكون حقائق
لكن معرفية خاصة لا شرعية وتظهر ثمة الخلاف فيما اذا وقعت مجردة
عن الفرائض في كلام الشارع فانها تحمل على المعاني المذكورة بناء على ان
وعلى اللغوية بناء على التاثير واما اذا استعمل في كلام اهل الشرع فانها

في ان الاستدلال على صحة القول بالمتكاسم في الالفاظ المستعملة في الشرع بناء على ان الالفاظ المستعملة في الشرع هي الالفاظ المستعملة في اللغة
والمتكاسم استعمال الصلوة في الالفاظ المحصورة بعد معنيها في اللغة للثبات
واستعمال الركوة في الفلح المخرج من المال بعد وضعها في اللغة للنقو
واستعمال الحج في اداء المذبح المحصور بعد وضعه في اللغة لطلو الفضايلة
واما التزلع في ان يصير منها كمال هل هو بوضع الشارع وتعيينه ايا
بانه ذلك المتعجب تذل عليها بغير قرينة لتكون حقائق شرعية فاما
او بواسطة غلبة هذه الالفاظ في المتكاسم المذكور في لسان اهل الشرع
واما استعمال الشارع فيها بطريق المجاز لمجونه الفلح فتكون حقائق
لكن معرفية خاصة لا شرعية وتظهر ثمة الخلاف فيما اذا وقعت مجردة
عن الفرائض في كلام الشارع فانها تحمل على المعاني المذكورة بناء على ان
وعلى اللغوية بناء على التاثير واما اذا استعمل في كلام اهل الشرع فانها

قوله
ونقطع ايضا
اشار الى الجوانب المذكورة
التي هي من اجازة
لغوية وذلك على
الحقيقة فربما افلا علامة حقيقة عند من
الى الغرض ولما اتى الى الغرض والاعراض
بالمشركه وجواب ان التباديل في حقيقة
على ان مقابلة الغرض يستلزم عدم الفجوة
واما الجاز قد يشترح في بعض المعنى المجازي
الى الغرض في الجاز ان بلغ تلك الحقيقة
حقيقة شريفة
كما قال الشريف في
لفظ الوجود المتبادلة
خص من مجازي قوله
عليه انه لا يلزم ثبوت الايراد
لا وجه له لانه لا يخرج عن
من المصداق الشبهة بناء على
عليها فان قلت لعله يرجع الى الشبهة
بعض التوقفت التوقفت على التوقفت
يقول بل لا يخرج عن التوقفت على التوقفت
ان قلت لعله يرجع الى التوقفت على التوقفت
في هذا حاصلا وهو ما ينبغي قول المصداق
تجده فلان هو كونه المستعمل بغيره فيكون
بما لغوا فان قلت لعله يرجع الى الشبهة وهو
كون ذلك تصرفا شريفا واحتمال كونه تصرف
شريع فيلزم من ذلك كونه شريع
فالتفريق لا يلزم من المصداق
ايضا حاصلا ذكره المصداق
كما استفاد من

[illegible]

الفران الهندي في الهند
والتي هي من بلاد الهند
في بلاد الهند في بلاد الهند
والتي هي من بلاد الهند
في بلاد الهند في بلاد الهند

وذكر بقوله كفى ان
بذلتم على عروا كون الله
المجزة عن القرية باقية على الشا
تجدان في السنة وها في سنة كون الشا

على السورة التي تليها من القرآن بالأعبارين على أن يقول
 القرآن قد وضع مجازاً للجمع التخصيص فضع هذا
 الاعتباران في السورة بعض القرآن إذ عرفت هذا فقل في
 المجاز والتخصيص أن لا يوضع هذا اللفظ لا في الجملة ولا في
 حقائقها الغد ولم يعلم من حال الشارع إلا أنه استعمال في المعاني المذكورة
 أما كون ذلك استعمالاً بطريق النقل وأنه غلب في زمانه وشهره حتى فاق
 بغيره فليس معلوماً يجوز الاستناد في فهم المراد منها إلى النص
 أو المأثورة فلا ينبغي لنا وثوق بالأفاده من ذلك لا يثبت
 فالمرجح لذهب الثانيين وإن كان المنقول من إلهام مشاركا في الصيغة
 للدليل المبين أصل التحوّل أنما أشرك واقع في لغة العرب قلنا
 بشدة وهو شاذ ضعيف يلفت إليه أن لفظة بالواقع خلفوا
 في استعماله في أكثر من جهة إذا كان الجمع بين ما يستعمل في المعاني
 ممكناً فحوزه قوم من منع آخر من منعه فصل ثالث في معنى
 وجوده في التسمية والجمع ودواعي فقاء في الأبيات قاسية في النظم
 اختلف المجوزون فقال قوم منهم أنه بطريق الحقيقة فإنه بعض هؤلاء
 أنه ظاهر في الجمع عند التجرع عن التفسير فيجعله عليه وقال الباقون
 أنه لا يجمع بينهما من غير أن يكونا في اللفظ بل في المعنى
 والجمع بينهما في اللفظ لا يجمع بينهما في المعنى بل في اللفظ
 والجمع بينهما في المعنى لا يجمع بينهما في اللفظ بل في المعنى

من باب خلاص اللفظ الموضوع للكل وإرادة الجزء وهو غير شتر ^{٣٣}
 كما اشترط في عكسه فلا اشكال ولنا على كونه حقيقة في التنشيز ^{٣٤}
 انما في حق تكرير المفرد بالعطف الظاهر اعتبار الاتفاق في اللفظ دون
 المعنى في المقرة الا ترى انه بوزيدان وزيدون وما اشبه هذا
 كون المعنى في الاحاد مختلفا وما قبل بعضهم له بالمتى تعطف بعدي
 فكما انه يجوز ارادة المعاني المتعددة من الالفاظ المفردة المتكاثرة
 على ان يكون كل واحد منها مستعملا في معنى بطريق الحقيقة فكذلك هو
 في قوته انما لا يمنع من بانه لو جاز استعمالها معا لكان ذلك بطريق
 الحقيقة اذا المفروض انه موضوع لكل واحد من المعنيين وان استعمل
 في كل واحد منها او اذا كان بطريق الحقيقة يلزم كونه مراد لكل واحد
 خاصة بغير مراد له خاصة وهو محال ببيان الملازمة ان لا شيء
 معان هذا واحد وهذا واحد وهما معا وقد فرض استعماله في جميع
 معانيه فيكون مراد هذا واحد وهذا واحد وهما معا وكونه مراد
 لهما معا معناه ان لا يراد بهذا واحد وهذا واحد فيلزم من ارادته
 لهما على سبيل البدلية الا كفا بكل واحد منهما او كونهما مراد ^{٣٥}
 الافراد ومن ارادة المجموع معا كفا لا كفا باحدهما او كونهما مراد ^{٣٦}

من باب خلاص اللفظ الموضوع للكل وإرادة الجزء وهو غير شتر ^{٣٣}
 كما اشترط في عكسه فلا اشكال ولنا على كونه حقيقة في التنشيز ^{٣٤}
 انما في حق تكرير المفرد بالعطف الظاهر اعتبار الاتفاق في اللفظ دون
 المعنى في المقرة الا ترى انه بوزيدان وزيدون وما اشبه هذا
 كون المعنى في الاحاد مختلفا وما قبل بعضهم له بالمتى تعطف بعدي
 فكما انه يجوز ارادة المعاني المتعددة من الالفاظ المفردة المتكاثرة
 على ان يكون كل واحد منها مستعملا في معنى بطريق الحقيقة فكذلك هو
 في قوته انما لا يمنع من بانه لو جاز استعمالها معا لكان ذلك بطريق
 الحقيقة اذا المفروض انه موضوع لكل واحد من المعنيين وان استعمل
 في كل واحد منها او اذا كان بطريق الحقيقة يلزم كونه مراد لكل واحد
 خاصة بغير مراد له خاصة وهو محال ببيان الملازمة ان لا شيء
 معان هذا واحد وهذا واحد وهما معا وقد فرض استعماله في جميع
 معانيه فيكون مراد هذا واحد وهذا واحد وهما معا وكونه مراد
 لهما معا معناه ان لا يراد بهذا واحد وهذا واحد فيلزم من ارادته
 لهما على سبيل البدلية الا كفا بكل واحد منهما او كونهما مراد ^{٣٥}
 الافراد ومن ارادة المجموع معا كفا لا كفا باحدهما او كونهما مراد ^{٣٦}

من باب خلاص اللفظ الموضوع للكل وإرادة الجزء وهو غير شتر ^{٣٣}
 كما اشترط في عكسه فلا اشكال ولنا على كونه حقيقة في التنشيز ^{٣٤}
 انما في حق تكرير المفرد بالعطف الظاهر اعتبار الاتفاق في اللفظ دون
 المعنى في المقرة الا ترى انه بوزيدان وزيدون وما اشبه هذا
 كون المعنى في الاحاد مختلفا وما قبل بعضهم له بالمتى تعطف بعدي
 فكما انه يجوز ارادة المعاني المتعددة من الالفاظ المفردة المتكاثرة
 على ان يكون كل واحد منها مستعملا في معنى بطريق الحقيقة فكذلك هو
 في قوته انما لا يمنع من بانه لو جاز استعمالها معا لكان ذلك بطريق
 الحقيقة اذا المفروض انه موضوع لكل واحد من المعنيين وان استعمل
 في كل واحد منها او اذا كان بطريق الحقيقة يلزم كونه مراد لكل واحد
 خاصة بغير مراد له خاصة وهو محال ببيان الملازمة ان لا شيء
 معان هذا واحد وهذا واحد وهما معا وقد فرض استعماله في جميع
 معانيه فيكون مراد هذا واحد وهذا واحد وهما معا وكونه مراد
 لهما معا معناه ان لا يراد بهذا واحد وهذا واحد فيلزم من ارادته
 لهما على سبيل البدلية الا كفا بكل واحد منهما او كونهما مراد ^{٣٥}
 الافراد ومن ارادة المجموع معا كفا لا كفا باحدهما او كونهما مراد ^{٣٦}

الجماع هو ما ذكرنا من الملازم والجواب انه مناقضة لفظية لا
 نفس المدلولين معا لانقاؤه لكل واحد منفردا غاية ما يمكن ان
 ان مفردا مشتركا ههما منفرد في فاذا استعمال في المجموع ليس مستلزما
 في مفردا فيه فخرج البحث الى تسمية ذلك استعمالا له في مفردا
 لا الى ابطال اصل الاستعمال وذلك قليل المجدد واجب من خطل المصنف
 بالمفرد بان التشبيه والجمع متعدوان في التقدير فجا زعده مدلولها
 بخلاف المفرد واجب عنه بان التشبيه والجمع انما يفيدان تعدد المعنى
 المستفاد من المفرد فان فاد المفرد التعدد فاداه والا فلا وفيه نظر
 يعلم ان غلظه في حجة ما اخترناه وانحن ان هذا الدليل انما يتقدم
 نفى كون الاستعمال المذكور بالنسبة الى المفرد حقيقة وانما نفى صحة
 مجازا حيث توجد العلاقة المجوزة له فلا واجب من خص مجازا بالنسبة
 بان التقى يفيد العموم فيتعذر بخلاف الاثبات وجواب بان التقى انما
 هو المعنى المستفاد عند الاثبات فاذا لم يكن متعددا من ان يحجب الدلالة
 التعدد في التقى حجة جوية حقيقة ان ما وضع له اللفظ واستعمل لوجه
 فيه هو كل من العينين لا بشرط ان يكون وحده ولا بشرط كونه مع غيره
 على ما هو شأن الحقيقة لا بشرط طمئنه وهو متحقق في حال الانفراد ومنه
 وهذا لا ينافي ما ذكرناه

فانه ما يمكن ان يقع
 اي غايته ما يمكن ان يكون
 استعمال ان مفردا مشتركا
 وحده وهذا مفردا فاد استعمال
 فيها سلوا عنها الوحدة لم يكن استعمالا مفردا
 في جملة افعالنا وبنينا وبنينا الى تسمية ذلك استعمالا لفظيا
 لا الى ابطال اصل استعمال فاد استعمال مفردا والحق
 ذلك بين واثبت تعدل ان بناء هذا الجواب على ان لا يطرأ
 فيه لوجوه له واثبت تعدل ان بناء هذا الجواب على ان لا يطرأ
 منع الشبهة الثانية صحتها قوله متعدوان في التقدير
 لان تشبيههم في قوة كونه مرتين وجمعه في قوة
 كونه مرتين
 فضاعا فاد استعمالا
 يجوز فاد استعمالا
 المستعمل في المفرد فاد استعمالا
 في اصل استعمالا فاد استعمالا
 تعدل لوجه فاد استعمالا
 من استعمالا فاد استعمالا
 لا استعمالا فاد استعمالا
 لا استعمالا فاد استعمالا
 كذا حجة المستفاد من حقيقة كونه او ثباتا
 اذا احتج على استعمال فاد استعمالا
 واثبت تعدل وان لم يكن مفردا فاد استعمالا
 ولا فاد استعمالا فاد استعمالا
 يجوز ان يكون استعمالا فاد استعمالا
 في اللفظ فاد استعمالا
 لا فاد استعمالا فاد استعمالا
 استعمالا فاد استعمالا
 قوله فاد استعمالا فاد استعمالا
 فلا حجة بالشبهة فاد استعمالا
 لا حجة بالشبهة فاد استعمالا
 قلت نعم ولكن التشبيه والجمع متعدوان في استعمالا
 المدلول بانقاؤه لازمه وذلك من باب الباطنة صالحة

الجماع هو ما ذكرنا من الملازم والجواب انه مناقضة لفظية لا
 نفس المدلولين معا لانقاؤه لكل واحد منفردا غاية ما يمكن ان
 ان مفردا مشتركا ههما منفرد في فاذا استعمال في المجموع ليس مستلزما
 في مفردا فيه فخرج البحث الى تسمية ذلك استعمالا له في مفردا
 لا الى ابطال اصل الاستعمال وذلك قليل المجدد واجب من خطل المصنف
 بالمفرد بان التشبيه والجمع متعدوان في التقدير فجا زعده مدلولها
 بخلاف المفرد واجب عنه بان التشبيه والجمع انما يفيدان تعدد المعنى
 المستفاد من المفرد فان فاد المفرد التعدد فاداه والا فلا وفيه نظر
 يعلم ان غلظه في حجة ما اخترناه وانحن ان هذا الدليل انما يتقدم
 نفى كون الاستعمال المذكور بالنسبة الى المفرد حقيقة وانما نفى صحة
 مجازا حيث توجد العلاقة المجوزة له فلا واجب من خص مجازا بالنسبة
 بان التقى يفيد العموم فيتعذر بخلاف الاثبات وجواب بان التقى انما
 هو المعنى المستفاد عند الاثبات فاذا لم يكن متعددا من ان يحجب الدلالة
 التعدد في التقى حجة جوية حقيقة ان ما وضع له اللفظ واستعمل لوجه
 فيه هو كل من العينين لا بشرط ان يكون وحده ولا بشرط كونه مع غيره
 على ما هو شأن الحقيقة لا بشرط طمئنه وهو متحقق في حال الانفراد ومنه
 وهذا لا ينافي ما ذكرناه

الاخر والاجماع معه فيكون حقيقة في كل منهما والجواب ان الوعد يتبين
 من المقدر عند الخلافة وذلك اليه الحقيقة وفتح والمخبر الموضوع له فيه
 ليس هو الحقيقة لا بشرط شيء بل هي بشرط شيء واما فيما عداه فالمدعى
 كما اسلفناه وحجة من عدم انط في الجميع عند التجرد عن القرآن قوله
 المرتان لا يجلد له من في السموات ومن في الأرض والشمس والقمر والنجوم
 والجبال والشجر والدواب وكثير من الناس فان التجرد من الناس وضع
 ليحذف على الأرض ومن غيرهم امر مخالف لذلك قطعاً وقوله تعالى
 ان الله وملائكته يصلون على النبي فان الصلوة من الله المغفرة ومن
 الاستغفار وهما مخرجان والجواب من وجوه احدها ان معنى التجرد
 في الكل واحد وهو غاية الخضوع وكذا في الصلوة وهو الاعتناء بها
 الشرف لوجازا وثانيها ان الآية الاولى بتقدير فعل كانه قيل لمجد
 له كثير من الناس الثانية بتقدير خبر كانه قيل ان الله يصل على
 هذا النبي لان قوله لمجد له من في السموات وقوله وملائكته يصلون
 مقادير له وهو مثل المحذوف فكان دالاً عليه مثل قوله نحن بما
 عندنا وانتم بما عندنا داخل الرأى مختلف اي نحن بما عندنا فادخلوا
 وعلى هذا فيكون قد ذكرنا اللفظ مراراً في كل مرة معنى لان المقدد

المذكر بمثابة العامل في يكون الله ليس له معنى
 السبب ويحذف من ان لا يكون هذا فيكون منك
 اعطاء مستعدة لمعان مستعدة وبه العيش كمن فيه
 واجابته البقاء في بالالة ان حرفة العطف مشابة
 العالم كمن يثابته بعينه كونه قربة لزوج يكون
 لغفلاً واحد امراد ايجال مختلف ورويه بعض المحققين
 بان كونه بمثابة العار شفق عليه عند الحاجة فحسب كبره
 واما كونه بمثابة
 اربيعه لفظاً فليس
 ولا يضره مع فهمنا ثم
 انه يجوز بقوله اسم العبد
 باصرة وفارزة وكذا اوله من
 وقوله نحن باعذنا ان لا يكون منا
 راضياً اياه ثم لا يتابع ولا كما
 والاراد مع ذلك مختلف لا يحق على امر
 القصد فيما اجزاء اظهار التعجب من حاله
 في شرح الآيات في قوله نحن بما عندنا
 لما كان المذكور وهو من يصح ان يكون خبر
 المستكبر والمخاطب جميعاً قد خبرنا الاول على فصوله
 خبر اخر ان في كونه موقفاً في الافراد وسهلاً
 نعم ان المذكور خبر اخر الاول كونه خبر المعظم وهو
 بعيداً لا يعلم الاخبار في كونه الا بالجميع حالاً وحالته

في قوله تعالى
 وما بينهما الا باربعين
 ان حرفة العطف لا تقا

في حكم المذكور وذلك جاز. لا نقاد وقالوا انها ان ثبت الاستعمال فلا
 يتعين كون حقيقة بل نقول هو مجاز لما قدمناه من الدليل وان كان المجاز
 على خلاف الأصل ولو سلم كونها حقيقة فالقرينة على ارادة الجميع
 ظاهرة فابن وجه الدلالة على ظهوره في ذلك مع هذا القرينة كما هو
أصل وأخلفوا استعمال اللفظ في المعنى الحقيقي والمجازي كما
 في استعمال المشترك في معانيه فمنه قوم وجوه اخرون ثم اختلفوا
 المجوزون فأكبرهم على انه مجاز وربما قيل بكونه حقيقة ومجازا
 حجة المانع ان لو جاز استعمال اللفظ في المعنيين لزم الجمع بين المتشابهين
 اما الملازمة فلا من شرط المجاز نصب القرينة المانعة عن ارادة
 الحقيقة ولهذا قال اهل البيان ان المجاز ملزوم قرينه معاندا لا
 الحقيقة وملزوم معاندا الشيء معاندا لذلك الشيء والا لزم صدق
 بدون الدلالت وهو محال وجعلوا هذا وجه الفرق بين المجاز والكناية
 ووجه فاد استعمال المتكلم اللفظيها كان حرمها استعماله كما وضع له
 باعتبار ارادة المعنى الحقيقي غير مرده له باعتبار ارادة المعنى المجازي
 وهو ما ذكر من اللازم واما بطلانه فواضح وحجة المجوز ان لا يبين
 ارادة الحقيقة واداة المجاز معاندا فاداه لم يكن ثم منافاة

في حكم المذكور وذلك جاز. لا نقاد وقالوا انها ان ثبت الاستعمال فلا
 يتعين كون حقيقة بل نقول هو مجاز لما قدمناه من الدليل وان كان المجاز
 على خلاف الأصل ولو سلم كونها حقيقة فالقرينة على ارادة الجميع
 ظاهرة فابن وجه الدلالة على ظهوره في ذلك مع هذا القرينة كما هو
أصل وأخلفوا استعمال اللفظ في المعنى الحقيقي والمجازي كما
 في استعمال المشترك في معانيه فمنه قوم وجوه اخرون ثم اختلفوا
 المجوزون فأكبرهم على انه مجاز وربما قيل بكونه حقيقة ومجازا
 حجة المانع ان لو جاز استعمال اللفظ في المعنيين لزم الجمع بين المتشابهين
 اما الملازمة فلا من شرط المجاز نصب القرينة المانعة عن ارادة
 الحقيقة ولهذا قال اهل البيان ان المجاز ملزوم قرينه معاندا لا
 الحقيقة وملزوم معاندا الشيء معاندا لذلك الشيء والا لزم صدق
 بدون الدلالت وهو محال وجعلوا هذا وجه الفرق بين المجاز والكناية
 ووجه فاد استعمال المتكلم اللفظيها كان حرمها استعماله كما وضع له
 باعتبار ارادة المعنى الحقيقي غير مرده له باعتبار ارادة المعنى المجازي
 وهو ما ذكر من اللازم واما بطلانه فواضح وحجة المجوز ان لا يبين
 ارادة الحقيقة واداة المجاز معاندا فاداه لم يكن ثم منافاة

لم يمنع اجتماع الألفين عند التكلم واجتماع الهمزة عند الاستعمال
 لهما استعمال في غير ما وضع له أولاً إذ لم يكن المعنى المجازي دلالاً في
 الموضوع له وهو لأن داخل فكان مجازاً واجتماع الهمزة يكون حقيقة
 ومجازاً بان للفظ استعمال في كل واحد من المعنيين والمفروض أنه
 في أحدهما مجاز في الآخر فكل واحد من الاستعمالين حكم وجوب
 عن جهة الجواز بعد ما قرئ في وجه التثافي وأما التجنان الآخر
 فهما ساقطان بعد إبطال الأولى وتزبد التحج على جازيته بأن فيها
 جزءاً عن محل التراجع إذ موضوع البحث هو استعمال اللفظ في المعنيين علماً
 أن يكون كل منهما مانحاً إليهم ومتعلقاً للأنباء التي كما اختلفا
 في المشترك وما ذكر في التحج يدل على أن اللفظ مستعمل في وجه مجاز
 شامل للمعنى حقيقة والمجازي الأول فهو معنى ثالث لهما وهذا لأن
 فيه فإن التثافي للتحقية مجوز إذ أودع المعنى المجازي لثاملاً ويستحق
 بعموم المجازي مثل أن تريد بوضع القدم في قولك لا أضغ قد في
 فلان الدخول فيناول دخولاً حافياً وهو حقيقة وفاعلاً
 ودكياً والتحقق عند في هذا المقام أنهم إن زادوا بالمعنى المحقق
 الله يستعمل في اللفظ في تمام الموضوع له حتى مع الوحدة الملحوظة في

المستدل دخول الهمزة تحت الكلام
 نظير جوابه والظن على فن
 ما ذكر في الشكر أن المارد دخول
 انما في العام الأصوات
 ان الموضوع له حقيقة بالوجود
 أي عدم دخول الهمزة في اللفظ
 وصار المعنى المجازي لأن ذلك
 في اللفظ وقع المعنى حقيقة
 في اللفظ فلو كان استعمال اللفظ
 حقيقة على ما لا يرد عليه
 عليه بقوله وتزبد التحج على جازيته
 بأن فيها خروجا لا تقوم عليه
 أو رداً ساقطاً عنهم ودخول الهمزة
 في الموضوع له فائدة ومساواة
 في اللفظ حقيقة وهو أن
 بالداخل دخول الهمزة في
 هذا اللفظ خارج عن اللفظ
 الذي هو المقادير التي
 اللفظ في المعنيين بحيث يكون
 منها مانحاً إليهم ولا يستعمل
 حيث المجوز سلطان العلماء
 اللفظة حقيقة والمجاز الذي هو
 من معنى استعمال اللفظ في
 ذكره الله وذكره في سورة

في اللفظ حقيقة والمجاز الذي هو
 من معنى استعمال اللفظ في
 ذكره الله وذكره في سورة

بعضها كالسيرة المشهورة قوله والعقير غير متفاداة
فانما من جنس قوله والعقير غير متفاداة
لا اقول قد عرفت ان قوله والعقير غير متفاداة
فانما من جنس قوله والعقير غير متفاداة
فانما من جنس قوله والعقير غير متفاداة

في اللفظ المفرد كما علم في المشترك كان القول بالمتع متوجها لان اللفظ

تعاين من محضين متافهما للوحد المحوطة ولزوم القرينة المانعة

وان زادوا به المداول الحقيقة من دون اعتبار بكونه منفردا كما قرره

جواب تجه المانع في المشترك القول بالجوهر لان المنة حقيقة يصير

بعد تعينه عن الوحدة جازيا لللفظ فالقرينة اللازمة للجواز لا

وهي كان المعبر في استعمال المشترك هو هذا اللفظ واللفظ اعتبارا

هنا ايم ولعل المانع في الموضوعين بانما الاعتناء بالانفراد وكلامه

متجه لكن قد عرفت ان النزاع يقوم مع لفظنا ومن هنا بطر ضعف

بكونه حقيقة وجازا فان المنة حقيقة لم يرد بكلامه وانما اورد منه

البعض فيكون اللفظ فيه جازيا ايم المطلب الثاني في الاوحد

وفيها مجاز البحث الاول في الاوحد احصا صفة افضل وما في معناها

حقيقة في الوجوب فقط بحسب اللغة على الاقوى وفاقا لمذهبنا في

وقال قوم انها حقيقة في التذب فقط وقيل في الطلح هو لفظ

المشرك بين الوجود والتذب فالعلم المتكدر في الله عنه اها اشتراك

بين الوجود والتذب اشرى كما قطبنا في اللغة وما في العرف الشرعي في

حقيقة في الوجوب فقط وتوقف في ذلك قوم فلم يردوا الوجوب

فانما من جنس قوله والعقير غير متفاداة
فانما من جنس قوله والعقير غير متفاداة
فانما من جنس قوله والعقير غير متفاداة

فانما من جنس قوله والعقير غير متفاداة
فانما من جنس قوله والعقير غير متفاداة
فانما من جنس قوله والعقير غير متفاداة

فانما من جنس قوله والعقير غير متفاداة
فانما من جنس قوله والعقير غير متفاداة
فانما من جنس قوله والعقير غير متفاداة

فانما من جنس قوله والعقير غير متفاداة
فانما من جنس قوله والعقير غير متفاداة
فانما من جنس قوله والعقير غير متفاداة

فانما من جنس قوله والعقير غير متفاداة
فانما من جنس قوله والعقير غير متفاداة
فانما من جنس قوله والعقير غير متفاداة

فانما من جنس قوله والعقير غير متفاداة
فانما من جنس قوله والعقير غير متفاداة
فانما من جنس قوله والعقير غير متفاداة

فانما من جنس قوله والعقير غير متفاداة
فانما من جنس قوله والعقير غير متفاداة
فانما من جنس قوله والعقير غير متفاداة

فانما من جنس قوله والعقير غير متفاداة
فانما من جنس قوله والعقير غير متفاداة
فانما من جنس قوله والعقير غير متفاداة

فانما من جنس قوله والعقير غير متفاداة
فانما من جنس قوله والعقير غير متفاداة
فانما من جنس قوله والعقير غير متفاداة

فانما من جنس قوله والعقير غير متفاداة
فانما من جنس قوله والعقير غير متفاداة
فانما من جنس قوله والعقير غير متفاداة

فانما من جنس قوله والعقير غير متفاداة
فانما من جنس قوله والعقير غير متفاداة
فانما من جنس قوله والعقير غير متفاداة

فانما من جنس قوله والعقير غير متفاداة
فانما من جنس قوله والعقير غير متفاداة
فانما من جنس قوله والعقير غير متفاداة

فانما من جنس قوله والعقير غير متفاداة
فانما من جنس قوله والعقير غير متفاداة
فانما من جنس قوله والعقير غير متفاداة

فانما من جنس قوله والعقير غير متفاداة
فانما من جنس قوله والعقير غير متفاداة
فانما من جنس قوله والعقير غير متفاداة

فانما من جنس قوله والعقير غير متفاداة
فانما من جنس قوله والعقير غير متفاداة
فانما من جنس قوله والعقير غير متفاداة

فانما من جنس قوله والعقير غير متفاداة
فانما من جنس قوله والعقير غير متفاداة
فانما من جنس قوله والعقير غير متفاداة

فانما من جنس قوله والعقير غير متفاداة
فانما من جنس قوله والعقير غير متفاداة
فانما من جنس قوله والعقير غير متفاداة

فانما من جنس قوله والعقير غير متفاداة
فانما من جنس قوله والعقير غير متفاداة
فانما من جنس قوله والعقير غير متفاداة

[illegible]

مخالفة الامر والتمهل بدليل الوجوه فان قيل الآية انما دللت على ان
مخالفة الامر ما في بالحد ولا دلالة في ذلك على وجوبه لا بتقدير كونه
الامر للوجوه وهو عين المتيقن فيه قلنا هذا الامر لا يجاب الا بالامر
قطعا اذ لا معنى لتدبير الحد عن العذاب وابطاحه ومع التمثل فلا
من لا دلالة على حد ولا ريب انما يفسر عند قيام المقصود
اذ لو لم يوجد المقصود كان الحد رخصة ثم او عشا وذلك محال على
سبباته واذا ثبت وجود المقصود ثبت ان الامر للوجوه لان المقصود
للعذاب هو مخالفة الواجب لا التهرب فان قيل هذا اتمت الدال
منه على ان المراد بمخالفة الامر ترك المأمورة وليس كذلك بل المراد بها
حمله على ما يخالفه بان يكون للوجوه والتدبير محتمل على غير قطب
المسناد والى انهم من المخالفة هو ترك الامتثال والاتباع بالماضي
واقعا المعنى ان ذكره هو بعيد عن انهم غير متبادر عند طلاق اللفظ
فلا يضاد الآية لا بدليل وكانها في الآية اعتبرت مقصود معنى الال
صعدت بعين قاتل قوله في الآية عن امره مطلق فلا يتم والمسمى
افادة الوجوه جميع الامر قلنا اضافة المصداق عند هذا الحد
للعوم مثل من يترك كل امر غير واجب في ذلك جواز الاستثناء فانه
قد بين ان مقتضى العموم يتم حقيقة ما في اللفظ انما هو ان مخالفة
جميع اوامره بالكلية يوجب العقاب لا يستلزم ان يكون بعض اوامره
لا يكون له الوجوه كما هو المسمى ولا بعد ان قيل ان لم يرد في الآية
عموم لفظ امره كون كل امر في ذلك غير انما ان مخالفة الامر
العذاب من مخالفة كل امر في ذلك فانه في اللفظ مقتضى العموم من مخالفة

الامر والتمهل بدليل الوجوه فان قيل الآية انما دللت على ان مخالفة الامر ما في بالحد ولا دلالة في ذلك على وجوبه لا بتقدير كونه الامر للوجوه وهو عين المتيقن فيه قلنا هذا الامر لا يجاب الا بالامر قطعا اذ لا معنى لتدبير الحد عن العذاب وابطاحه ومع التمثل فلا من لا دلالة على حد ولا ريب انما يفسر عند قيام المقصود اذ لو لم يوجد المقصود كان الحد رخصة ثم او عشا وذلك محال على سبباته واذا ثبت وجود المقصود ثبت ان الامر للوجوه لان المقصود للعذاب هو مخالفة الواجب لا التهرب فان قيل هذا اتمت الدال منه على ان المراد بمخالفة الامر ترك المأمورة وليس كذلك بل المراد بها حمله على ما يخالفه بان يكون للوجوه والتدبير محتمل على غير قطب المسناد والى انهم من المخالفة هو ترك الامتثال والاتباع بالماضي واقعا المعنى ان ذكره هو بعيد عن انهم غير متبادر عند طلاق اللفظ فلا يضاد الآية لا بدليل وكانها في الآية اعتبرت مقصود معنى الال صعدت بعين قاتل قوله في الآية عن امره مطلق فلا يتم والمسمى افادة الوجوه جميع الامر قلنا اضافة المصداق عند هذا الحد للعوم مثل من يترك كل امر غير واجب في ذلك جواز الاستثناء فانه قد بين ان مقتضى العموم يتم حقيقة ما في اللفظ انما هو ان مخالفة جميع اوامره بالكلية يوجب العقاب لا يستلزم ان يكون بعض اوامره لا يكون له الوجوه كما هو المسمى ولا بعد ان قيل ان لم يرد في الآية عموم لفظ امره كون كل امر في ذلك غير انما ان مخالفة الامر العذاب من مخالفة كل امر في ذلك فانه في اللفظ مقتضى العموم من مخالفة

[illegible]

من رده الى مشتبه او ثمة الى استطاعتنا وهو مخير الوجوب ثمة
 ان اهل اللغة قالوا لافرق بين السؤل والامر انما لثبته فان وثبته
 اعلى من وثبته السائل والسؤل انما يدل على التذب فكذلك الامر
 لو دل الامر على الايجاب لكان بينهما فرقا اخر وهو خلافا ما نقلوه وانه
 بان السائل يكون الامر لا يجاب بقول ان السؤل يدل عليه نعم لان
 صيغة الفعل عند موضوعه لطلب الفعل مع المنع من الترتك وقد استعمل
 السائل فيه لكنه لا يلزم منه الوجوب اذ الوجوب انما يثبت بالشرع
 فلذلك لا يلزم لسؤل القبول وفيه نظر والتحقيق ان النقل المذكور
 عن اهل اللغة غير ثابت بل صرح بعضهم بعدم صحته حجة القائلين
 بانه للقدر المشترك ان الصيغة استعملت قارة في الوجوه كقوله تعالى
 ايقموا الصلوة واخرى في التذب كقوله نعم فكتبوهم فان كانت
 موضوعه لكل منهما لزم الاشتراك ولا خلاف انهما حظ الزم المجاز فيكون
 حقيقة في القدر المشترك بينهما وهو طلب الفعل دفعا للاشتراك
 والمجاز والوجوب ان المجاز وان كان مخالفا لاصل اللفظ لكن يجب التصريح
 اذا دل الدليل عليه وقد بينا بالادلة السابقة انه حقيقة في الوجوه
 بخصوصه فلا بد من كونه مجازا فيما عدا ذلك لزم الاشتراك المخالف لثبته
 في الوجوه بخصوصه

وهو لغيره ان
 المقصود ان وجه الطلب
 المتعقبات هو الوجوب بقوله
 الجواب الوجوب ثمة
 بان شرع لا
 له وانما الظاهر
 من كلا الفرق بين
 الوجوب لا يجازي حال
 انه لا فرق بينهما الا اعتبار
 اقول انما يكون في الوجوب
 قال ان صيغة فعله من صيغة
 لطلب الفعل بحيث يكون الترتك من صيغة
 من السؤل وهو في بعض الوجوه
 دل على الوجوب هو المراد من كون الله لا ياكل
 لغة واما تترك في الواقع على عدم الاشتراك في تترك
 العقاب عليه فليس له خلاف
 الوجوب حقيقة
 بل هو لازم لغيره
 افراد وهو اذا
 كان قائما بغيره
 يجب يلزم طاهية وتحقير
 مراده عقلا او شرعا كما لا يخفى عليه
 وغيرهما من حق في المناظر والاشياء
 الوجوب بمتعلق الامر في الترتك هو حقا
 العقاب لغيره لازم به الفداء وهو الحق الاول
 وكان مراد الجواب لانه الوجوب انما يثبت بالشرع وهذا
 اللازم في هذا القول وهذا لا ينافي كون ما هو حقيقة الوجوب
 معناه لغة معناه حقيقة فليس معنى كون ان ترتب لغيره
 حقيقة الوجوب للافاد ايضا في الترتك ولا لاشكال
 كون ترتب لغيره مدلول لفظ فليس معنى اوله لانه على
 لغيره كما ذكر في تحقير الواقع ولا يسلو لغيره

اعلى من وثبته السائل والسؤل انما يدل على التذب فكذلك الامر
 لو دل الامر على الايجاب لكان بينهما فرقا اخر وهو خلافا ما نقلوه وانه
 بان السائل يكون الامر لا يجاب بقول ان السؤل يدل عليه نعم لان
 صيغة الفعل عند موضوعه لطلب الفعل مع المنع من الترتك وقد استعمل
 السائل فيه لكنه لا يلزم منه الوجوب اذ الوجوب انما يثبت بالشرع
 فلذلك لا يلزم لسؤل القبول وفيه نظر والتحقيق ان النقل المذكور
 عن اهل اللغة غير ثابت بل صرح بعضهم بعدم صحته حجة القائلين
 بانه للقدر المشترك ان الصيغة استعملت قارة في الوجوه كقوله تعالى
 ايقموا الصلوة واخرى في التذب كقوله نعم فكتبوهم فان كانت
 موضوعه لكل منهما لزم الاشتراك ولا خلاف انهما حظ الزم المجاز فيكون
 حقيقة في القدر المشترك بينهما وهو طلب الفعل دفعا للاشتراك
 والمجاز والوجوب ان المجاز وان كان مخالفا لاصل اللفظ لكن يجب التصريح
 اذا دل الدليل عليه وقد بينا بالادلة السابقة انه حقيقة في الوجوه
 بخصوصه فلا بد من كونه مجازا فيما عدا ذلك لزم الاشتراك المخالف لثبته
 في الوجوه بخصوصه

المروج بالنسبة الى الجواز اذا تعارض على ان الجواز لازم بتقدير
 المشترك انما لان استعماله في كل واحد من المعنيين بخصوصه مجاز
 لموضع له اللفظ بتقدير الخصوصية فيكون استعماله فيه مع استعماله
 في غيره موضح له فالجواز لازم في غير صورة الاشتراك سواء جعل
 وجازا او للقد المشترك ومع ذلك فالجواز لازم بتقدير الحقيقة
 والجواز اقل منه بتقدير الصد والمشاركة في الاول محققا واحدا
 المعنيين وفي الثاني حاصل فيهما واما قوله تعالى يا ايها الذين
 آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل فاستعمال
 استعماله في الصد والمشاركة على الاول مجاز فيكون مما لا يلازم
 في المعنى الاخر على الثاني فاستعماله ليس كما توهم لان الاستعمال في
 المشترك وقع على غاية التندرة والشذوذ فابن هون استعماله
 بالاستعمال في كل من المعنيين وانتشارا واذ ثبت ان التجوز لازم
 على تقدير الاول قل كان بالترجيح لو لم يعم عليه دليل احق احوط
 السبيل المرفوع رضي الله عنه على انها مستكر لغة فانه لا شبهة في
 استعمال الصيغة الاخرى لا يجاب بالندب في اللغة والتعارف
 والسنة وظاهر الاستعمال بتقدير حقيقة واما بعد غيبها بل دليلها
 لغوا ابتداء من مقتضى الاستعمال في جميع المذكورة بتقدير حقيقة
 وما استعمال اللفظة الواحدة في الشيئين او الامثالا كما استعمل

في الشيء الواحد في الدلالة على الحقيقة والتمسح على كونها حقيقة في الوجوب
 بالنسبة الى العرف الشرعي بل الصفة كل امر في القرآن والسنة
 على الوجوب وكان يناظر بعضهم بعضا في مسائل مختلفة ومتى ورد
 احدهم على صاحبه امر من الله سبحانه ومن دسولة لم يقل صليا
 هذا امر يقتضيه التدبیر والوقف بين الوجوب والتدبیر بل كنوا
 في اللزوم والوجوب بالتمسح وهذا معلوم ضرورة من عادتهم في علوم
 ايضا ان ذلك من شأن المتابعين لهم وتابعي التابعين فاما المتأخرون
 وتناظر وافر من الوجوب بين القانون المذكور وهذا يدل على قيام الحاجة
 عليهم بذلك حتى جرت عادتهم في وجوبها يقتضيه حجة وضع اللغة
 في هذا الباب لا بد لله واما احكامنا معاشر الامامية فلا يخفى
 في هذا الحكم المذكور انه وان اختلفوا في احكام هذا اللفاظ في موضع
 اللغة ولم يخلوا قط ظاهر هذا اللفاظ الا على ما بيناه ولم يتوقفوا
 على الأدلة وقد بينا في مواضع من كتبنا ان اجماع اصحابنا حجة وجوب
 عن احتجاجه الاول اما قد بينا ان الوجوب هو المتبادر من ظاهر الآية
 عرفا ثم ان حجة الاستيعمال في التدبیر لا يقتضيه كونه حقيقة ايضا بل
 يكون مجازا لوجوده اما دونه كونه غير من الاشارة وقوله ان استيعمال

بالنسبة الى العرف الشرعي بل الصفة كل امر في القرآن والسنة
 على الوجوب وكان يناظر بعضهم بعضا في مسائل مختلفة ومتى ورد
 احدهم على صاحبه امر من الله سبحانه ومن دسولة لم يقل صليا
 هذا امر يقتضيه التدبیر والوقف بين الوجوب والتدبیر بل كنوا
 في اللزوم والوجوب بالتمسح وهذا معلوم ضرورة من عادتهم في علوم
 ايضا ان ذلك من شأن المتابعين لهم وتابعي التابعين فاما المتأخرون
 وتناظر وافر من الوجوب بين القانون المذكور وهذا يدل على قيام الحاجة
 عليهم بذلك حتى جرت عادتهم في وجوبها يقتضيه حجة وضع اللغة
 في هذا الباب لا بد لله واما احكامنا معاشر الامامية فلا يخفى
 في هذا الحكم المذكور انه وان اختلفوا في احكام هذا اللفاظ في موضع
 اللغة ولم يخلوا قط ظاهر هذا اللفاظ الا على ما بيناه ولم يتوقفوا
 على الأدلة وقد بينا في مواضع من كتبنا ان اجماع اصحابنا حجة وجوب
 عن احتجاجه الاول اما قد بينا ان الوجوب هو المتبادر من ظاهر الآية
 عرفا ثم ان حجة الاستيعمال في التدبیر لا يقتضيه كونه حقيقة ايضا بل
 يكون مجازا لوجوده اما دونه كونه غير من الاشارة وقوله ان استيعمال

قوله وهذا يدل على قيام الوجوب عليهم
 بذلك في نظرنا لان العادة قد
 جرت في المناظره بتركهم
 وسندهم فلو كان اسم على
 ذلك حجة لتفقدوا ولو تفقدوا
 المناظره
 هذا من قولنا في مواضع من كتبنا ان
 كلفه في مواضع من كتبنا ان
 الدليل على كونه في مواضع من كتبنا ان
 هذا الحقيقين على ما بيناه من اننا

الملقطة
 في مواضع من كتبنا ان
 الدليل على كونه في مواضع من كتبنا ان
 هذا الحقيقين على ما بيناه من اننا

اللقطة الواحدة في الشئين والأشياء كما سنعلمها في الشئ الواحد

الدلالة على الحقيقة انما يصح اذا تساوت نسبة اللفظة الى الشئ

اولا شيئا في الاستعمال اقام مع تفاوت بالتبادر وعدا وبما الشبه

هذه من علامات الحقيقة والمجاز فلا وقد يتبين تفاوتها

اجتباؤه على انه في العرف الشرعي للوجود فيحقق ما ادعينا به اذ الظن

ان علمه على الوجوب انما هو لكونه لغة ولا ان تخصيص ذلك

يعرفهم بسندى تغير اللفظ من موضوعه اللغو وهو خالف الأصل

هذا ولا يذهب عليك ان ادعاء في اول الحج استعجال الصيغه

أول ما ينبغي أن يصاحبه هو العلم بمطلوب العمل من غير أن يكون له وجوب النية
للوجوب في الندب في القرآن والسنة مناف لما ذكر من عمل الصالحين

كل امرئ ردى القرآن او السنة على الوجه فاعلم ان وجهه لا يهون

الى التوقيعة لو ثبت كونه موضوعا للشيء من الغايبات لم يكن له

واللزام منسلف عن الدليل اما العقل ولا مدخل له واما النقل

وهو اما الاجاد ولا ينفذ العلم والتواتر والعادة تقضه وامتناع

عَدَّ الْأَعْلَاءَ عَلَى التَّوَاتُرِ مِمَّا يَحْتَمِلُ وَيُجَدِّدُ فِي الطَّلَبِ فَكَانَ الرَّجُلُ

ان لا يختلف فيه والحوادث غير محصورة ان هنا قد اخرجوه وشبهوا

بِالْأَدَلَّةِ الَّتِي قَدْ مَنَّا هُجْرًا إِلَى تَبَعِهِ مَطَانِ اسْتِعْمَالِ اللَّفْظِ وَالْإِ

[illegible]

فقد اثنى عليه في كتابه...

مجلس ۱۰۰

[illegible]

هذا هو الحق الذي لا يدرك بالحواس ولا يتصور بالقلوب ولا يدرك بالحواس ولا يتصور بالقلوب ولا يدرك بالحواس ولا يتصور بالقلوب

والأما ما رتبنا له من عند الإطلاق في حجة من قال بالأشراك بين
 شيئا استعماله فيها على حد ما سبق في احتجاج السيد على الأشراك
 بين الشين والجواب المحجوز حجة الفاضل بأنه للقدم المشترك بين
 الثلاثة وهو لا بد من كنه من قال المطلق المطلق هو لقد المشترك
 بين الوجوب والتدب جوابها الجواب ما أجمع من زعم أنها مشتركة بين
 بين الأمور الأدعية بخلاف ما تقدم في احتجاج من قال بالأشراك
 وجوابه مثل جوابه فأيضا لا ينفاد من نضعيف الحاد بينا المرفوع
 عن الأئمة أن استعمال الصيغة الأخرى في التدب كان شاملا في عرفهم
 بحيث صادف المخاد أن لا يجد المسألة الجاهل من اللفظ الجاهل
 عند اشتغال المخرج الجاهل في كل النعوت في أبيات وجوابه محجوز
 الأخرى منهم عليهم السلام أصل الحجة الصيغة الأخرى هي هذا استعمال
 فيها بوجه واحد ولا تكرار وإنما نزل على طلب المحبة فعالف في ذلك
 قوم فقالوا بإفادتها التكرار وتوهم أنه من أن يوصل إلى ذلك
 فجعلوها للثمة من غير زيادة عليها وتوقف في ذلك جماعة فليدروا
 لا يهتأهي لنا أن نباد من الأمر طلب الجاهل حقيقة الفعل فالمراد
 والتكرار ما دنا عن حقيقة كانه زمان والمكان ومخوفا فاما أن يقال
 من قال بالأشراك في حجة الفاضل بأنه للقدم المشترك بين
 الثلاثة وهو لا بد من كنه من قال المطلق المطلق هو لقد المشترك
 بين الوجوب والتدب جوابها الجواب ما أجمع من زعم أنها مشتركة بين
 بين الأمور الأدعية بخلاف ما تقدم في احتجاج من قال بالأشراك
 وجوابه مثل جوابه فأيضا لا ينفاد من نضعيف الحاد بينا المرفوع
 عن الأئمة أن استعمال الصيغة الأخرى في التدب كان شاملا في عرفهم
 بحيث صادف المخاد أن لا يجد المسألة الجاهل من اللفظ الجاهل
 عند اشتغال المخرج الجاهل في كل النعوت في أبيات وجوابه محجوز
 الأخرى منهم عليهم السلام أصل الحجة الصيغة الأخرى هي هذا استعمال
 فيها بوجه واحد ولا تكرار وإنما نزل على طلب المحبة فعالف في ذلك
 قوم فقالوا بإفادتها التكرار وتوهم أنه من أن يوصل إلى ذلك
 فجعلوها للثمة من غير زيادة عليها وتوقف في ذلك جماعة فليدروا
 لا يهتأهي لنا أن نباد من الأمر طلب الجاهل حقيقة الفعل فالمراد
 والتكرار ما دنا عن حقيقة كانه زمان والمكان ومخوفا فاما أن يقال

على المصطفى فإنه قد
 انقلبت استعملها في حجة الفاضل
 فظهر كمالها في حجة الفاضل
 الجاهل في حجة الفاضل
 اجراء الألفاظ على ما في الأصل ليس له وجه
 بحسب الاختيار وإذا صح هذا فنقول فابعد الجاهل في حجة
 الاستعمال هذا صارت حقيقة معناه حجة الفاضل
 حقيقة معناه حجة الفاضل عليه ما عند الإطلاق والآن
 يبلغ هذا الحد فإن كان قد استعمال الحجة حقيقة
 حجة الفاضل عليه ما عند الإطلاق والآن
 فغيره فالمراد أن لا يجد المسألة الجاهل من اللفظ الجاهل
 عند اشتغال المخرج الجاهل في كل النعوت في أبيات وجوابه محجوز
 الأخرى منهم عليهم السلام أصل الحجة الصيغة الأخرى هي هذا استعمال
 فيها بوجه واحد ولا تكرار وإنما نزل على طلب المحبة فعالف في ذلك
 قوم فقالوا بإفادتها التكرار وتوهم أنه من أن يوصل إلى ذلك
 فجعلوها للثمة من غير زيادة عليها وتوقف في ذلك جماعة فليدروا
 لا يهتأهي لنا أن نباد من الأمر طلب الجاهل حقيقة الفعل فالمراد
 والتكرار ما دنا عن حقيقة كانه زمان والمكان ومخوفا فاما أن يقال
 من قال بالأشراك في حجة الفاضل بأنه للقدم المشترك بين
 الثلاثة وهو لا بد من كنه من قال المطلق المطلق هو لقد المشترك
 بين الوجوب والتدب جوابها الجواب ما أجمع من زعم أنها مشتركة بين
 بين الأمور الأدعية بخلاف ما تقدم في احتجاج من قال بالأشراك
 وجوابه مثل جوابه فأيضا لا ينفاد من نضعيف الحاد بينا المرفوع
 عن الأئمة أن استعمال الصيغة الأخرى في التدب كان شاملا في عرفهم
 بحيث صادف المخاد أن لا يجد المسألة الجاهل من اللفظ الجاهل
 عند اشتغال المخرج الجاهل في كل النعوت في أبيات وجوابه محجوز
 الأخرى منهم عليهم السلام أصل الحجة الصيغة الأخرى هي هذا استعمال
 فيها بوجه واحد ولا تكرار وإنما نزل على طلب المحبة فعالف في ذلك
 قوم فقالوا بإفادتها التكرار وتوهم أنه من أن يوصل إلى ذلك
 فجعلوها للثمة من غير زيادة عليها وتوقف في ذلك جماعة فليدروا
 لا يهتأهي لنا أن نباد من الأمر طلب الجاهل حقيقة الفعل فالمراد
 والتكرار ما دنا عن حقيقة كانه زمان والمكان ومخوفا فاما أن يقال

هذا هو المطلوب في هذه المسألة
والجواب على ما ذكره من أن
الفاعل ليس متناولاً للمكان ولا زمان ولا يقع بها الضرب
كأن غير متناوّل للعقد في كثرة ولا قلّة نعم لما كان قلّاً ما يمثل به

هو المزمع لم يكن بدم كونه مجردة ويحصل بها الاشتغال لصديق
التي هي المطلوبة بالآخر بها وتبين آخر وهو أن انقطع بان المزمع والتكرار
من صفات الفعل كالفعل والكثرة ذلك تقول اضرب بقليل
او كثير او مكررا او غير مكرر ففقتين بصفاته المختلفة ومن المعلوم ان
الموصوف بالصفات المتقابلة لا دلالة له على خصوصية شي منها ثم
لا خفاء في انه ليس المفهوم من الآخر الا طلب ايضا والفعل اعني المصنف
فيكون مفعول ضرب مثلاً طلب ضرب ما فلا يدل على صفة الضرب
او غيره او نحو ذلك وما يقع من ان هذا التماثل على عكس اعادة العمل
الوحد والتكرار بالمادة فلم لا يدل عليها بالصيغة فجوابه اننا
قد بينا ان الخصام مدلول الصيغة بمقتضى حكم التباد في طلب الجاد
الفعل وايضا هذا من الدلالة على الوحد والتكرار اجمع الا ولون
بوجود واحد ما انه لو لم يكن للتكرار ما لتكرر الصوم والصلو وقد
قطعا والثبات ان الذي يقتضيه التكرار فكل الامر قيا ساعليه بجامع
اشتركا في الدلالة على الطلب لثالث ان الآخر بالشئ هي عضلة

الفاعل ليس متناوّل للمكان ولا زمان ولا يقع بها الضرب
كأن غير متناوّل للعقد في كثرة ولا قلّة نعم لما كان قلّاً ما يمثل به
هو المزمع لم يكن بدم كونه مجردة ويحصل بها الاشتغال لصديق
التي هي المطلوبة بالآخر بها وتبين آخر وهو أن انقطع بان المزمع والتكرار
من صفات الفعل كالفعل والكثرة ذلك تقول اضرب بقليل
او كثير او مكررا او غير مكرر ففقتين بصفاته المختلفة ومن المعلوم ان
الموصوف بالصفات المتقابلة لا دلالة له على خصوصية شي منها ثم
لا خفاء في انه ليس المفهوم من الآخر الا طلب ايضا والفعل اعني المصنف
فيكون مفعول ضرب مثلاً طلب ضرب ما فلا يدل على صفة الضرب
او غيره او نحو ذلك وما يقع من ان هذا التماثل على عكس اعادة العمل
الوحد والتكرار بالمادة فلم لا يدل عليها بالصيغة فجوابه اننا
قد بينا ان الخصام مدلول الصيغة بمقتضى حكم التباد في طلب الجاد
الفعل وايضا هذا من الدلالة على الوحد والتكرار اجمع الا ولون
بوجود واحد ما انه لو لم يكن للتكرار ما لتكرر الصوم والصلو وقد
قطعا والثبات ان الذي يقتضيه التكرار فكل الامر قيا ساعليه بجامع
اشتركا في الدلالة على الطلب لثالث ان الآخر بالشئ هي عضلة
هذا هو المطلوب في هذه المسألة
والجواب على ما ذكره من أن
الفاعل ليس متناوّل للمكان ولا زمان ولا يقع بها الضرب
كأن غير متناوّل للعقد في كثرة ولا قلّة نعم لما كان قلّاً ما يمثل به
هو المزمع لم يكن بدم كونه مجردة ويحصل بها الاشتغال لصديق
التي هي المطلوبة بالآخر بها وتبين آخر وهو أن انقطع بان المزمع والتكرار
من صفات الفعل كالفعل والكثرة ذلك تقول اضرب بقليل
او كثير او مكررا او غير مكرر ففقتين بصفاته المختلفة ومن المعلوم ان
الموصوف بالصفات المتقابلة لا دلالة له على خصوصية شي منها ثم
لا خفاء في انه ليس المفهوم من الآخر الا طلب ايضا والفعل اعني المصنف
فيكون مفعول ضرب مثلاً طلب ضرب ما فلا يدل على صفة الضرب
او غيره او نحو ذلك وما يقع من ان هذا التماثل على عكس اعادة العمل
الوحد والتكرار بالمادة فلم لا يدل عليها بالصيغة فجوابه اننا
قد بينا ان الخصام مدلول الصيغة بمقتضى حكم التباد في طلب الجاد
الفعل وايضا هذا من الدلالة على الوحد والتكرار اجمع الا ولون
بوجود واحد ما انه لو لم يكن للتكرار ما لتكرر الصوم والصلو وقد
قطعا والثبات ان الذي يقتضيه التكرار فكل الامر قيا ساعليه بجامع
اشتركا في الدلالة على الطلب لثالث ان الآخر بالشئ هي عضلة

هذا هو المطلوب في هذه المسألة
والجواب على ما ذكره من أن
الفاعل ليس متناوّل للمكان ولا زمان ولا يقع بها الضرب
كأن غير متناوّل للعقد في كثرة ولا قلّة نعم لما كان قلّاً ما يمثل به
هو المزمع لم يكن بدم كونه مجردة ويحصل بها الاشتغال لصديق
التي هي المطلوبة بالآخر بها وتبين آخر وهو أن انقطع بان المزمع والتكرار
من صفات الفعل كالفعل والكثرة ذلك تقول اضرب بقليل
او كثير او مكررا او غير مكرر ففقتين بصفاته المختلفة ومن المعلوم ان
الموصوف بالصفات المتقابلة لا دلالة له على خصوصية شي منها ثم
لا خفاء في انه ليس المفهوم من الآخر الا طلب ايضا والفعل اعني المصنف
فيكون مفعول ضرب مثلاً طلب ضرب ما فلا يدل على صفة الضرب
او غيره او نحو ذلك وما يقع من ان هذا التماثل على عكس اعادة العمل
الوحد والتكرار بالمادة فلم لا يدل عليها بالصيغة فجوابه اننا
قد بينا ان الخصام مدلول الصيغة بمقتضى حكم التباد في طلب الجاد
الفعل وايضا هذا من الدلالة على الوحد والتكرار اجمع الا ولون
بوجود واحد ما انه لو لم يكن للتكرار ما لتكرر الصوم والصلو وقد
قطعا والثبات ان الذي يقتضيه التكرار فكل الامر قيا ساعليه بجامع
اشتركا في الدلالة على الطلب لثالث ان الآخر بالشئ هي عضلة

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

والله يرفع عن الصغرى عنه دائما فيلزم التكرار في المأمور به وجوبه عن التكرار
 المنع من الملازمة اذ لعل التكرار انما يفهم من دليل اخر سئلنا ان التكرار
 بالجمع فانه قد اشر به فلا تكرر وعن الثامن وجهين احدهما انه قياس

انقضت امامت ائمه اهل البيت
 عليهم السلام فمقتضى هذا ان
 منهم من اقرض ما لا يرد عدم الكثرة فلو ان
 بعض اهل بيتهم لم يولد لم يولد لئلا ينفك
 فانما هو بالحق الصريح هذا العاقل في وجهه لا في وجه
 التفاضل بل في قولنا انما هو بالحق الصريح في وجهه لا في وجه
 هذا الميراث لان العلة في وجهه لا في وجهه
 اكثر من في وجهه بل اكثر من في وجهه
 انه في وجهه بل اكثر من في وجهه
 قوله في وجهه بل اكثر من في وجهه

اللغو وهو بطلان قلنا يجوز في الأحكام وثلاثة ما بيان لها في
فإن لم يبق يقض انقضاء الحقيقة وهو أن يكون بانتفاءها في جميع
والأمر يقضى إثباتها وهو محصل من وثيقة التكرار في الأمر مانع من فعل

تحریر الی الذی یطیع
 منع الکلیف من ادخال البیة
 فی المرحوم و هو انما یحقق اذا منع ادخال
 کافر من احوال الوجود اذا منع ادخال الوجود
 کما فی بعض احوال البیة من احوال الوجود

غير المأمور به بخلافه فالتمني اذا التزمك بجميعه وبما جمع كل مبدل من
الثالث بعد تسليم كون الامر بالشيء نهياً عن فعله او تخصيصاً بالبعد

فما يكون قد ارجل تلك الماشية فيه كما انك لا تعلم
عليها وهو ياتي في غصني الذي يحلف العرفان الحقة منه بها
المعينة في الوجود وهو تحقيق في الاثبات بوزن تحقيق الماشية
في حلق قوله وايضا التوارد الاثبات في فعل الماشية
في حلق قوله وايضا التوارد الاثبات في فعل الماشية

العام وإرادة الترتيب منه مع كون انتهى الله في ضمن الأمر وانعاضاً للمعنى
عنه دائماً بل يتفرع على الأمر الذي هو في ضمنه فان كان ذلك دائماً

اذا كان في المسار جميع الاوقات فليكن له في المسار
بالغير مخصص وقت دون اخر فهو على بعض الاوقات
الترجيح وترجع واذا تم جميع الاوقات من قبل غير فنيا
مما قاله اجتمع القديسين وليست لهم ذلك في احوالها فنيا

فإذا ما وان كان في وقت وفي وقت مثلاً الأمر بالحركة دائماً يقضه
الشيء من السكون دائماً والأمر بالحركة في ساعة يقضه المنع من السكون

وَقَدْ كَرِهَ الْبُحْرَانُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ شَيْءٌ إِلَّا بِتَحْقِيقِ نَفْسِهِ فِيهِ
التَّحْقِيقُ سِتْرٌ مَوْضِعُهُ فِي بَعْضِ أَوَاقَاتِ وَهُوَ النَّفْسُ حَالٌ

ففي الايام واحجج من قال بالمرء بانه اذا قال السيد سيد اخل الدنيا
فدخاارة عذمتا عروفا ولو كان للتكرار ما عذر وجوابه انما

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

صاحته شك لان الماتوبه وهو حقيقة حصل بالمره لان الآله
ظاهر في المره بخبر صوما اذ لو كان كذلك لم يصدق ان الله تعالى عينا

[illegible][illegible]

منه عليه السلام
فدنه بر سر خطا

Handwritten text in Devanagari script, likely a continuation of the previous page, written diagonally across the bottom half of the manuscript.

بعد هذا ولا ريب في شهادة العرف بأنه لو أتى بالفعل مرة ثانية
وثالثة لعدّ مثل الأولى بما مور به، وما ذاك إلا لكونه موضوعاً

للقدر المشترك بين الوحدتين والتكرار وهو طلب إيجاد الحقيقة

وذلك يحصل بالماوقع والحق المتوقفون بمثل ما جرت من اية لو

لثبّت بدليل والعقل لا يدخل له والأخاد لا تقيد والتواريخ

الخلاص الجواب على سنن ما سبق مبع حصر الدليل فيما ذكر فان سبق

المعنى الى الفهم من اللفظ اما دونه وضعه له وعدمه دليل على عدمه و

قد بينا أنه لا يتبادر من الآخر الا طلب إيجاد الفعل وذلك كما في

اثبات مثله اصل و ذهب الشيخ و جماعة الى ان الامر بالطلاق ^{تسقط}

الفور والتجاء فلو انما المكلف عضه وقال السيد رحمه هو مشرك

من الفقه والراعي فهو فقيه نعم المراد منه علم لا له تدلي على

ذلك وذهب خاتمة منه المحقق إبه القصة ٢. سعد والعلامة محمد

الى ان لا يدل على الفهم ولا على العلم الخ باعلى مظهر الفعاليات وانما

حاصل آنست که در این راه اولی آنست که از این جهت که این کتاب در این راه

التي هي حقيقة الفداء والفداء والله اخي خادما عفا

...فلا اله الا الله عليه محمد الفيل

و ان موردی که در این کتاب مذکور است در هر یک از اینها

في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين
 في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين
 في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين

اصح

بالقرينة الأولى ان السيد اذا قال لعبد اسقني فاحتر العبد
 من غير ان يعد غاصيا وذلك معلوم من العرف لولا ان افادته
 لم يعد من العضا واجبه بان ذلك انما يفهم بالقرينة لان العاقل
 قاضيه بان طلب السقي انما يكون عند الحاجة اليه عاجلا وحال
 التراجع ما تكون الصيغة في محبة الثاني انه نعم دم البليس على
 ترك السقي لادم بقوله تعالى فامنعك الا تبطل اذا حررك ولو لم
 الامر للفعل لم يتوجه عليه الدم ولكن ان يقول انك لم تارعه
 بالبدار وسواسيل والجواب ان الدم باعتبار كونه حر مقبلا
 بوقت معين ولم يأت بالفعل فيه والدليل على القيد قوله تعالى
 فاذا سبق ونفخ منه من رج ففعله مساجدين الثالث انه لو
 شرع التأخير لوجب ان يكون الى وقت معين واللازم متضا ما لا لازم
 فلا بد لولا ان كان في غير ارضه الامكان تقا فاولا يتيم لانه غير
 معلوم ويجعل به يستلزم تكليف الحال اذ يجب على المكلف ان لا
 يؤخر الفعل عن وقته مع انه لا يعلم ذلك الوقت الذي كلف بالمتع
 التأخير عنه واما استغناء اللازم فلا بد ان ليس في الاخر استعارة تبين
 الوقت فلا عليه دليل من خارج وجوب من وجهين احدهما الفقر

في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين
 في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين

في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين
 في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين
 في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين

عنا

المادد لان الكلام لا يفسر
 عند الاصل
 عند الاصل

بجوابه مستعمل في قوله لا يخرج في مكانه وثانها انما يلزم في الحال لو كان لناحية معينة اذ يجب تعريف الوقت الذي هو عليه

نقص في الجملة قوله انما يلزم في الحال لو كان لناحية معينة اذ يجب تعريف الوقت الذي هو عليه

بالوضع بخلاف الباخر اذ لا يخرج في مكانه وثانها انما يلزم في الحال لو كان لناحية معينة اذ يجب تعريف الوقت الذي هو عليه
واما اذا كان جازفا فلا تمككه من الاستئصال بالمبادء فلا يلزم التخليف
بالجواب الرابع قوله تعالى وسادعوا الى مغفرة من ربكم فان المارد انما يغفر
سببها وهو فعل المأمور به لا حقيقة لها فلما فعل الله سبحانه فيسبيل
مساعدة العبد له انما يجب فيجب المساعدة الى فعل المأمور به
وقوله نعم فاستبقوا الخيرات فان فعل المأمور به من الخيرات فيجب
الاستباق اليه وانما يتحقق المساعدة والاستباق بان يفعل
واجب ان ذلك محمول على فضلية المساعدة والاستباق لا على
وجوبها والا لوجب الفور فلا يتحقق المساعدة والاستباق لانهما
انما يتصور في الموضع دون المضي لا ترى انه لا يوق لم قبل له
علا خصام انه سارع اليه واستبق والحاصل ان العرف قاض بان
الاتبان بالمأمور به في الوقت الذي لا يجوز تأخير عنه لا يمتنع
واستباقا فلا بد من حمل الامر في الايتين على التثنية والا لكان فسادا
الصيغة فيها منافيا لما يقتضيه المادة وذلك ليس بخلاف فاعلم

عقب ان من غير قوله وانما يتحقق في التثنية
البيان كقولنا بالثنية انما يتحقق في التثنية
لست في جوابها ولم يقل احد بوجودها في غير العرف
فليت وجودها في ضمنه وهو المقتضى قال قطب المصنف
هذا الذي لم يلق في غير كتابه تعالى على جواب العرف
شهادة الكلام انما هو في قوله القينة على لغة
لغة القينة
احار في حمله
المقتضى انما هو في لغة
شهادة في لغة لان
المصنف لم يقتضه
قوله لانما انما يتصور في لغة
دولى المضي قبل عدم مقتضى
في المضي في لغة المضي
البيان في غير لغات وانما
بليدها في المضي في لغة
عن الوجوب في لغة لان لغة ولا
لم يفرق في خصم خصام او سارع او استبق
والقوة لا يكون عند سكاك وهو مقتضى
عكس ما في قوله لا لكان سفاقا للصيغة لان
سفاقا للصيغة وهو الوجوب يقتضي عدم كون
فعل المأمور به مقتضى المادة في المساعدة والاتبان
يقتضي جازية في مقتضىها فانه مقتضى جازية
قوله لا لكان سفاقا للصيغة لان قوله
او على تقدير كون لا وجوب العرف
كان سفاقا للصيغة
والاشتمال على

الخامس كل خير كالقاتل زيد قائم وعمرو عام وكل منتهى كمال
والقوة لا يكون عند سكاك وهو مقتضى
عكس ما في قوله لا لكان سفاقا للصيغة لان
سفاقا للصيغة وهو الوجوب يقتضي عدم كون
فعل المأمور به مقتضى المادة في المساعدة والاتبان
يقتضي جازية في مقتضىها فانه مقتضى جازية
قوله لا لكان سفاقا للصيغة لان قوله
او على تقدير كون لا وجوب العرف
كان سفاقا للصيغة
والاشتمال على

هي المألوف وانما يقصد الزمان الحاضر فكلامه المألوف
 بالاعتماد على جوابه اما اولها فانه قياس في اللغة لانك قلت
 في فائدة الفوق على غير من الحرفي الانشاء وبطلانه من جهة
 ثانيا فبالفرض بينهما بان الامر لا يمكن توجيهه الى الحال لانه هو
 عن الفوق وكلها محتمل ولا يصار الى المحل على الثاني الا بدليل
 ان انتهى بعيد الفوق فيفيد الامر لانه طلب مثله وايضا الامر ليس
 نهي عن اصدار وهو يقتضيه الفوق نحو ما حرفي التكرار انما هو
 يعلم الجواب السابق فلا يحتاج الى تقريره اية السيد بان الامر
 قد مر في القرآن واستعمال اهل اللغة غير ادبه الفوق قد بدو
 به الرخى وظاهر استعمال اللفظة في شيئين يقتضيه الحقيقة
 ومشاركة بينهما وايضا فانه يحسن بلا شبهة ان يستفهم المأمور فقع
 العادك الا ما اهل ادب منه التحميل والتأخير والاستفهام
 الامم الاحتمال في اللفظ والجواب ان الثاني قد اورد من اطلاق الامر ليس
 الا طلب الفعل واما الفوق والرخى فلما بينهما ان من لفظه بالقرآن
 ويحكي في من الاستفهام فانه موضوع اللفظ الاعتم اذ قد يستفهم
 افراد النواطي ليشوع يجوز عن احدها فيقصد بالاستفهام
 في قوله تعالى انما امرنا انما امرنا انما امرنا انما امرنا

DP

۱۱۱

10

۵

3

21

五

۱۲

五

三

2

U

15

۱۰۰

1

3

...

11

[illegible]

ان كان الكلف والبركة لا ينفصلان فانه اذا كان الكلف
البركة في كل واحد منهما

ان كان الكلف والبركة لا ينفصلان فانه اذا كان الكلف
البركة في كل واحد منهما

ان كان الكلف والبركة لا ينفصلان فانه اذا كان الكلف
البركة في كل واحد منهما

ان كان الكلف والبركة لا ينفصلان فانه اذا كان الكلف
البركة في كل واحد منهما

ان يجزئ عنه والتحقيق في ذلك ان الادلة اليه استلزامها على ان لا
للقول ليس مضادها على تقدير تسليمها متبادلا منها ما يدل على ان
بنفسها يقتضيه وهو اكثرها ومنها ما لا يدل على ذلك وانما ذلك
وجوب المباداة الى مثال الامر هو الا بان لما موافقها الى المثال
والاستباق من اعتدال استلزامه على الاول ليس له عن القول لتعق
الوجود حيث يفيد اول اوقات الامكان مفعلا ان رادة الوقت الاول
على ذلك التقدير بعض مدلول صيغة الامر فكان منزلة ان يقول
اوجب عليك الامر الفلاني في اول اوقات الامكان ويصير من قبل
الموقع لا ينبغي خيانة نفوت وقته ومن لم يمتد على الاخرة فله ان
بوجوب الايمان بالفعل في المثال الامر اقضية باطلا في وجوب

بالمأثوبة في اتي وقت كان واجاب المساعدة والاستباق لم يصير
موقنا دائما اقضية وجوب المباداة حيث عجز الكلف عما لفت
فان ذلك وجوب في كل دليل الا انه في بعض الامور عجز الكلف عن اول

الامر لا ينفذ في القول بقوط الوجوه اصل الاكثر في ان
الامر لا ينفذ في كل احوال الا في احوال او سببا غير هامة
كونه مقدرا وفصل بعضهم فاق في السبب خالف في غير ذلك

ان كان الكلف والبركة لا ينفصلان فانه اذا كان الكلف
البركة في كل واحد منهما

ان كان الكلف والبركة لا ينفصلان فانه اذا كان الكلف
البركة في كل واحد منهما

ان كان الكلف والبركة لا ينفصلان فانه اذا كان الكلف
البركة في كل واحد منهما

ان كان الكلف والبركة لا ينفصلان فانه اذا كان الكلف
البركة في كل واحد منهما

بعدم وجوبه واشتهرت حكاية هذا القول عن المرتضى في حكاية
في الذبعة والتشغير طابق للحكاية ولكن بوجه ذلك في باقي

التي حيث حكم فيها عن بعض العامة الحلا في القول بأن الأمر بالشيء
أمر بالآية وقال أن الصحيح في ذلك التفصيل بأنه أن كان الله
لا يثبت الشيء إلا به سبباً فالأمر بالمسبب يجب أن يكون حرامه وإن كان
غيره سبباً فلهما هو مقتضى للفعل وشرط فيه لو يجب أن يعقل من
الأمر أنه حرامه ثم أخذ في الاحتجاج لما صارت إليه قال في جملة أن لا

ورد في الشرع على من أحلها بقضيه الحجاب للفعل دون مقتضى
كما ذكر في وجوبه فانه لا يجب علينا أن نكتسب المال ونحصل النجا
أو نتكسب من الزاد والرحلة والضرب الأخر يجب فيه مقتضى ما
الفعل كما يجب هو في نفسه وهو الصلوة وما جرى مجراها بالنسبة
إلى الوضوء فاذ انقسم الأمر في الشرع إلى قسمين فكيف يجعلها ماقما

واحد وقرن في ذلك بين السبب غير ما أنه حال أن وجب علينا
السبب بشرط اتفاق وجود السبب فمع وجود السبب لا بد من وجوب
السبب إلا أن يمنع مانع ونحن يكلفنا الفعل بشرط وجود الفعل
مختلفاً فمقتضى الأفعال فانه يجوز أن يكلفنا الصلوة بشرط أن

بعدم وجوبه واشتهرت حكاية هذا القول عن المرتضى في حكاية
في الذبعة والتشغير طابق للحكاية ولكن بوجه ذلك في باقي
التي حيث حكم فيها عن بعض العامة الحلا في القول بأن الأمر بالشيء
أمر بالآية وقال أن الصحيح في ذلك التفصيل بأنه أن كان الله
لا يثبت الشيء إلا به سبباً فالأمر بالمسبب يجب أن يكون حرامه وإن كان
غيره سبباً فلهما هو مقتضى للفعل وشرط فيه لو يجب أن يعقل من
الأمر أنه حرامه ثم أخذ في الاحتجاج لما صارت إليه قال في جملة أن لا
ورد في الشرع على من أحلها بقضيه الحجاب للفعل دون مقتضى
كما ذكر في وجوبه فانه لا يجب علينا أن نكتسب المال ونحصل النجا
أو نتكسب من الزاد والرحلة والضرب الأخر يجب فيه مقتضى ما
الفعل كما يجب هو في نفسه وهو الصلوة وما جرى مجراها بالنسبة
إلى الوضوء فاذ انقسم الأمر في الشرع إلى قسمين فكيف يجعلها ماقما
واحد وقرن في ذلك بين السبب غير ما أنه حال أن وجب علينا
السبب بشرط اتفاق وجود السبب فمع وجود السبب لا بد من وجوب
السبب إلا أن يمنع مانع ونحن يكلفنا الفعل بشرط وجود الفعل
مختلفاً فمقتضى الأفعال فانه يجوز أن يكلفنا الصلوة بشرط أن

قد تكلفنا الظاهرة كما في الزكوة والحب ونبي على هذا في الشافي نقض لا
فان في جوابه كما لا يخفى عليه حكيم بانه معذور لا يملك ان لا يكون له وجوب
المعزلة لوجوب نصب الامام على الوعية بان فاقه احد ووجهه
ولا يملك لانه وهذا كما تراه يتبادر بالمغايرة للمعزلة في كمالها
المشهور هذا الاصل وما اخذوا السيد في ما قبل وليس الغرض
لتعقب حاله هنا نعم قلنا في البحث في الحق المعرف في الحق الحكم
السبب ان ليس محل خلاف يعرف بل ادعى بعضهم فيه الاشباع وان
الفدرة غير حاصل مع السبب فيد تعلق التكليف بها وهذا
بل قد قبل ان الوجوب الحقيقي لا يتعلق بالسبب لعدم تعلق
بها التباين والاسباب لا تستلزمها واقاما معها فلو كان لا فدره لا
يمكن تها فحتمها برادح متعلق ظاهره مبتدئ فهو في حقيقة متعلق
بالسبب الواجب حقيقة هو وان كان في الظاهر سبب له هذا
الكلام عنك منظوفه لان السبب وان كانت الفدرة لا يتعلق
بها ابتدا لكنها تتعلق بها بتوسط الاسباب وهذا الفدرة كما في
الجواز لتكليفها ثم ان انضمام الاسباب اليها في التكليف مع ذلك
الاستيعاب الذي في حال الانقار ومن ثم حكى بعض الاصوليين
بعد الوجوب فيها ثم عن بعض لكنه غير معروف وعلى كل حال ان
الوجوب في نفسه لا ينافي مع عدمه بل هو متعلق بالاسباب

هذا هو الوجه في جوابه
فان في جوابه كما لا يخفى عليه حكيم بانه معذور لا يملك ان لا يكون له وجوب
المعزلة لوجوب نصب الامام على الوعية بان فاقه احد ووجهه
ولا يملك لانه وهذا كما تراه يتبادر بالمغايرة للمعزلة في كمالها
المشهور هذا الاصل وما اخذوا السيد في ما قبل وليس الغرض
لتعقب حاله هنا نعم قلنا في البحث في الحق المعرف في الحق الحكم
السبب ان ليس محل خلاف يعرف بل ادعى بعضهم فيه الاشباع وان
الفدرة غير حاصل مع السبب فيد تعلق التكليف بها وهذا
بل قد قبل ان الوجوب الحقيقي لا يتعلق بالسبب لعدم تعلق
بها التباين والاسباب لا تستلزمها واقاما معها فلو كان لا فدره لا
يمكن تها فحتمها برادح متعلق ظاهره مبتدئ فهو في حقيقة متعلق
بالسبب الواجب حقيقة هو وان كان في الظاهر سبب له هذا
الكلام عنك منظوفه لان السبب وان كانت الفدرة لا يتعلق
بها ابتدا لكنها تتعلق بها بتوسط الاسباب وهذا الفدرة كما في
الجواز لتكليفها ثم ان انضمام الاسباب اليها في التكليف مع ذلك
الاستيعاب الذي في حال الانقار ومن ثم حكى بعض الاصوليين
بعد الوجوب فيها ثم عن بعض لكنه غير معروف وعلى كل حال ان
الوجوب في نفسه لا ينافي مع عدمه بل هو متعلق بالاسباب

هذا هو الوجه في جوابه
فان في جوابه كما لا يخفى عليه حكيم بانه معذور لا يملك ان لا يكون له وجوب
المعزلة لوجوب نصب الامام على الوعية بان فاقه احد ووجهه
ولا يملك لانه وهذا كما تراه يتبادر بالمغايرة للمعزلة في كمالها
المشهور هذا الاصل وما اخذوا السيد في ما قبل وليس الغرض
لتعقب حاله هنا نعم قلنا في البحث في الحق المعرف في الحق الحكم
السبب ان ليس محل خلاف يعرف بل ادعى بعضهم فيه الاشباع وان
الفدرة غير حاصل مع السبب فيد تعلق التكليف بها وهذا
بل قد قبل ان الوجوب الحقيقي لا يتعلق بالسبب لعدم تعلق
بها التباين والاسباب لا تستلزمها واقاما معها فلو كان لا فدره لا
يمكن تها فحتمها برادح متعلق ظاهره مبتدئ فهو في حقيقة متعلق
بالسبب الواجب حقيقة هو وان كان في الظاهر سبب له هذا
الكلام عنك منظوفه لان السبب وان كانت الفدرة لا يتعلق
بها ابتدا لكنها تتعلق بها بتوسط الاسباب وهذا الفدرة كما في
الجواز لتكليفها ثم ان انضمام الاسباب اليها في التكليف مع ذلك
الاستيعاب الذي في حال الانقار ومن ثم حكى بعض الاصوليين
بعد الوجوب فيها ثم عن بعض لكنه غير معروف وعلى كل حال ان
الوجوب في نفسه لا ينافي مع عدمه بل هو متعلق بالاسباب

هذا هو الوجه في جوابه
فان في جوابه كما لا يخفى عليه حكيم بانه معذور لا يملك ان لا يكون له وجوب
المعزلة لوجوب نصب الامام على الوعية بان فاقه احد ووجهه
ولا يملك لانه وهذا كما تراه يتبادر بالمغايرة للمعزلة في كمالها
المشهور هذا الاصل وما اخذوا السيد في ما قبل وليس الغرض
لتعقب حاله هنا نعم قلنا في البحث في الحق المعرف في الحق الحكم
السبب ان ليس محل خلاف يعرف بل ادعى بعضهم فيه الاشباع وان
الفدرة غير حاصل مع السبب فيد تعلق التكليف بها وهذا
بل قد قبل ان الوجوب الحقيقي لا يتعلق بالسبب لعدم تعلق
بها التباين والاسباب لا تستلزمها واقاما معها فلو كان لا فدره لا
يمكن تها فحتمها برادح متعلق ظاهره مبتدئ فهو في حقيقة متعلق
بالسبب الواجب حقيقة هو وان كان في الظاهر سبب له هذا
الكلام عنك منظوفه لان السبب وان كانت الفدرة لا يتعلق
بها ابتدا لكنها تتعلق بها بتوسط الاسباب وهذا الفدرة كما في
الجواز لتكليفها ثم ان انضمام الاسباب اليها في التكليف مع ذلك
الاستيعاب الذي في حال الانقار ومن ثم حكى بعض الاصوليين
بعد الوجوب فيها ثم عن بعض لكنه غير معروف وعلى كل حال ان
الوجوب في نفسه لا ينافي مع عدمه بل هو متعلق بالاسباب

اداه ان البحث في السبب قليل الجدل لان تعليل الامر بالسبب ينادى
في اثر الشك في وجوبه هيمن واما غير السبب الاقرب عندك فيه قول

المفصل لنا انه ليس لصيغة الامر دلالة على ايجابه بواجب من الثالث
وهو لا يمنع عند العقل تصحيح الامر بانه غير واجب الاعتناء

بذلك شاهد ولو كان الامر مقتضيا الوجوب لامتنع التصحيح من بغيره
احتجوا بانه لو لم يقتض الوجب في غير السبب انهم انما يكلفوا

او عرج الواجب عن كونه واجبا والثالث بقسميه باطل ببيان الملازم
ان مع انتفاء الوجوب كما هو المفروض محذور تركه وجع فان بقى لك القول

وايما لزم تكليفه الا يطاق اذ هو حال عدم ما يتوقف عليه تمتعه
لم يبق واجبا خرج الواجب المطلق من كونه واجبا مطلقا وبطلان كل من شئ

اللازم طوافه فان العقل لا يربط بين في غير ذلك المقصود
وهو دليل الوجوب الجواب عن الاول بعد ان قطع بقاء الوجوب

المقدور كيف يكون متبعا والبحث عما هو في المقدور وما في الازالة
في القدر غير متقول والحكم بجواز الترك هنا عقل لا شرع لان

الخطايب عيب ولا يقع من الحكم واخلاق القول فيه هو اداقة
فيترك جواز تحقق الحكم العقلي هي هنا دون الشرع يظهر بالثالث

بوجه ان البحث في السبب قليل الجدل لان تعليل الامر بالسبب ينادى
في اثر الشك في وجوبه هيمن واما غير السبب الاقرب عندك فيه قول
المفصل لنا انه ليس لصيغة الامر دلالة على ايجابه بواجب من الثالث
وهو لا يمنع عند العقل تصحيح الامر بانه غير واجب الاعتناء
بذلك شاهد ولو كان الامر مقتضيا الوجوب لامتنع التصحيح من بغيره
احتجوا بانه لو لم يقتض الوجب في غير السبب انهم انما يكلفوا
او عرج الواجب عن كونه واجبا والثالث بقسميه باطل ببيان الملازم
ان مع انتفاء الوجوب كما هو المفروض محذور تركه وجع فان بقى لك القول
وايما لزم تكليفه الا يطاق اذ هو حال عدم ما يتوقف عليه تمتعه
لم يبق واجبا خرج الواجب المطلق من كونه واجبا مطلقا وبطلان كل من شئ
اللازم طوافه فان العقل لا يربط بين في غير ذلك المقصود
وهو دليل الوجوب الجواب عن الاول بعد ان قطع بقاء الوجوب
المقدور كيف يكون متبعا والبحث عما هو في المقدور وما في الازالة
في القدر غير متقول والحكم بجواز الترك هنا عقل لا شرع لان
الخطايب عيب ولا يقع من الحكم واخلاق القول فيه هو اداقة
فيترك جواز تحقق الحكم العقلي هي هنا دون الشرع يظهر بالثالث

بوجه ان البحث في السبب قليل الجدل لان تعليل الامر بالسبب ينادى
في اثر الشك في وجوبه هيمن واما غير السبب الاقرب عندك فيه قول
المفصل لنا انه ليس لصيغة الامر دلالة على ايجابه بواجب من الثالث
وهو لا يمنع عند العقل تصحيح الامر بانه غير واجب الاعتناء
بذلك شاهد ولو كان الامر مقتضيا الوجوب لامتنع التصحيح من بغيره
احتجوا بانه لو لم يقتض الوجب في غير السبب انهم انما يكلفوا
او عرج الواجب عن كونه واجبا والثالث بقسميه باطل ببيان الملازم
ان مع انتفاء الوجوب كما هو المفروض محذور تركه وجع فان بقى لك القول
وايما لزم تكليفه الا يطاق اذ هو حال عدم ما يتوقف عليه تمتعه
لم يبق واجبا خرج الواجب المطلق من كونه واجبا مطلقا وبطلان كل من شئ
اللازم طوافه فان العقل لا يربط بين في غير ذلك المقصود
وهو دليل الوجوب الجواب عن الاول بعد ان قطع بقاء الوجوب
المقدور كيف يكون متبعا والبحث عما هو في المقدور وما في الازالة
في القدر غير متقول والحكم بجواز الترك هنا عقل لا شرع لان
الخطايب عيب ولا يقع من الحكم واخلاق القول فيه هو اداقة
فيترك جواز تحقق الحكم العقلي هي هنا دون الشرع يظهر بالثالث

وَعَنِ التَّامِعِ كَوْنِ الذَّمِّ عَلَى تَرْكِ الْمَقْدَرِ وَأَمَّا هُوَ عَلَى تَرْكِ الْفِعْلِ الْمَأْمُورِ بِهِ

وَالْمَقْدَرُ هُوَ الْمَقْدَرُ الْمَقْدُورُ عَلَيْهِ وَهُوَ الَّذِي لَا يَخْلُصُ مِنْهُ إِلَّا بِتَرْكِ الْفِعْلِ الْمَأْمُورِ بِهِ

وَعَنِ التَّامِعِ كَوْنِ الذَّمِّ عَلَى تَرْكِ الْمَقْدَرِ وَأَمَّا هُوَ عَلَى تَرْكِ الْفِعْلِ الْمَأْمُورِ بِهِ

وَالْمَقْدَرُ هُوَ الْمَقْدَرُ الْمَقْدُورُ عَلَيْهِ وَهُوَ الَّذِي لَا يَخْلُصُ مِنْهُ إِلَّا بِتَرْكِ الْفِعْلِ الْمَأْمُورِ بِهِ

وَعَنِ التَّامِعِ كَوْنِ الذَّمِّ عَلَى تَرْكِ الْمَقْدَرِ وَأَمَّا هُوَ عَلَى تَرْكِ الْفِعْلِ الْمَأْمُورِ بِهِ

وَالْمَقْدَرُ هُوَ الْمَقْدَرُ الْمَقْدُورُ عَلَيْهِ وَهُوَ الَّذِي لَا يَخْلُصُ مِنْهُ إِلَّا بِتَرْكِ الْفِعْلِ الْمَأْمُورِ بِهِ

وَعَنِ التَّامِعِ كَوْنِ الذَّمِّ عَلَى تَرْكِ الْمَقْدَرِ وَأَمَّا هُوَ عَلَى تَرْكِ الْفِعْلِ الْمَأْمُورِ بِهِ

[illegible]

والفعل المأمور به في قوله تعالى
فأولئك هم المفلحون
فأولئك هم المفلحون
فأولئك هم المفلحون

والفعل المأمور به في قوله تعالى
فأولئك هم المفلحون
فأولئك هم المفلحون
فأولئك هم المفلحون

بالصفة النفسية ما لا ينفك انضاف الذات بها الى العقل اذ لا ينفك
للإنسان وتقابلهما العنق المقترة الى العقل اذ لا ينفك كالحق والتجربة

كسواء فيها امتلاك كسواء في بياضين ولا فاقا ان يتباينا فاما نفسه
متبع اجتماعها في محل واحد بالنظر الى ثبوتها اولاً فان ثباتها كلفه
كالسود والبياض لا خلافهما كالتساوي والحالات ومما نفي الازمنة

انما لو كانا صليين ومثلين لم يتبعها في محل واحد وهما مجمعا في جهة
يتحقق في الحركة لا حركتها والواقع من السكون الذي هو صلتها ولو كانا غلا
لما كان اجتماع كل منهما مع هذا الاطلاق ذلك حكم الخلاصين كاجتماع السوا
وهو خلا الخلاص مع محوذة فكان يجوز ان يجمع الامر الشئ مع صفة

عن صفة وهو لا يرضى لكن ذلك محال اذ لا تها نقضان اذ ينفك
هذا وافضل صفة امر متصفا كما بعد فعله وفعل صفة خبر متصفا
واما لانه يتكلف غير الممكن وانه محال والجواب عنه ان كان المراد بقوله
بالشيء طلب لثبوت على ما هو حاصل المعنى طلب لفعل صفة

التي هو فعل المأمور به فالنوع لفظ الرجوع الى التسمية الفعل من صفة
المأمورية كما الصفة وتسمية طلب صفة عن صفة وطريق نقل الشئ
من صفة الى صفة ولو ثبت فحصله ان الامر بالشيء له عبارة اخرى

والفعل المأمور به في قوله تعالى
فأولئك هم المفلحون
فأولئك هم المفلحون
فأولئك هم المفلحون

والفعل المأمور به في قوله تعالى
فأولئك هم المفلحون
فأولئك هم المفلحون
فأولئك هم المفلحون

١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠

١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠

نحوث وابن اخث خالك مثله لا يلحق ان يدون في الكتب العلمية وان
 كان المراد انه طلب للكف عن ضده منعنا ما عموما انه لازم خلافه
 اجتماع كل مع ضد الاخر لان الخلاف قد يكون متلازمين فيتحيل
 ذلك اذا اجتماع احدهما المتلازمين مع الشيء بوجوب اجتماع الاخرين معا
 كل مع ضد وهو قد يكونان ضدان لا يوافقان كالتوابع والمضاد
 فاجتماع كل مع ضد الاخر يستلزم اجتماع الضدين حجة الفاعل ان لا
 وجهان الاول ان حصة النقيض جزء من ماهية الوجوب باللفظ الدال على
 الوجوب يدل على حرمه النقص بالتصديق واعتدك بعضهم عن اخذ الدال
 بالاستلزام واقضنا الدليل النقص بان الكل يستلزم الجزء وهو كما ترى
 فليس محل التزم في شيء اذا خلا في ان الدال على الوجوب دال على المنع
 من الترك ولا يخرج الواجب عن كونه اجبا وان رادوا احدا الاضداد
 فليس من ادعاه هو الوجوب ليس له على حجان الفعل مع المنع من الترك
 هو من ذلك واذا احطت خبرا بحكيما في بيان محل التزم علمت ان هذا
 الجواب لا يفي عن نظر الجواب كون الاحتجاج لاثبات كونا لا قضا على سبيل الاستلزام
 في مقابلة من ادعى انه من الله على اصل الاقضاء فاذا ذكر في الجواب

١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠

١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠

١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠

١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠

١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠

١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠

١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

انهم لا يقضوا له من التزم ان يكون
 انما هو من ان ذلك لا يقضى له من التزم
 ليس هو من ان ذلك لا يقضى له من التزم
 انما هو من ان ذلك لا يقضى له من التزم

Handwritten text in a cursive script, likely a continuation of the previous page, written on aged paper.

فيها الاستلزام وإنما لا كره في فعلهم في ما إذا زاد القوم باعتبار ما^٤
الدلالة اللفظية وحكم على الكل ما إذا دل المعنى الذي ذكره تصرف^٥

فقال الصديق الحق هو معنى النعم عنه وجوابه يعلم مما سبق انفا وانما
 منع وجوب الاليم او الحب اليم بل يحضرك ذلك السبب قد تقدم ^{ان}
 ان فعل الصديق خاص بسلام ترك الناموسية وهو محرم قطعاً غير

الضد أيضاً لأن مشاغل المحرمين والنجس أنكم إن أقمتم بالاستمرار
الاقضاء والعلية منعا المبدأ الأول وإن أقمتم محرمات الأول
في الوجود الخارجي على سبيل التجوز منعا الأخير وتبيح المحرمات
التي هي في الوجود الداخلي

اذا كان علّة اللّازم لم يستبعد كون تحريم اللّازم مقتضياً لتحريم المعلوم
لأنّ ما ذكرنا في توجيه قضاي الجواب السبب الجواب السبب في العقل
يستبعد تحريم المعلول من دون تحريم العلّة فكذلك اذا كان معلول العلّة

وَأَمَّا فَاتِنَةُ التَّحْرِيمِ فِي حَدِّ الْعَوْلِ بِسَبْعَةِ شَقَاقٍ فِي الْعِلَّةِ
فَيُفْتَضُّ الْعَوْلُ الْآخِرُ الَّذِي هُوَ الْحَرَمُ بِالتَّحْرِيمِ مِنْ دُونِ عِلَّتِهِ وَأَمَّا إِذَا

واما في قوله تعالى **وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ** فاعلم ان هذا هو المقام الثاني في بيان احوال المؤمنين في الآخرة. واما قوله تعالى **وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ** فاعلم ان هذا هو المقام الثاني في بيان احوال المؤمنين في الآخرة.

10

فكرنا ان النفس هي خارجة عن الجسم وان الارواح لا تخرج منها
فقد ثبت ان الارواح لا تخرج من الجسم بل هي خارجة عنه

وقوله وجعلنا الارواح من اجسادهم
والارواح هي اجسادهم
فقد ثبت ان الارواح لا تخرج من الجسم بل هي خارجة عنه

فقد ثبت ان الارواح لا تخرج من الجسم بل هي خارجة عنه
فقد ثبت ان الارواح لا تخرج من الجسم بل هي خارجة عنه

فقد ثبت ان الارواح لا تخرج من الجسم بل هي خارجة عنه
فقد ثبت ان الارواح لا تخرج من الجسم بل هي خارجة عنه

فقد ثبت ان الارواح لا تخرج من الجسم بل هي خارجة عنه
فقد ثبت ان الارواح لا تخرج من الجسم بل هي خارجة عنه

فقد ثبت ان الارواح لا تخرج من الجسم بل هي خارجة عنه
فقد ثبت ان الارواح لا تخرج من الجسم بل هي خارجة عنه

العلية بينهما والاشراك في العلة فلا وجه لادخالهما في اللاحق
اللاحق اوله ينكر العقل تحريم احدا من متلازمين اتفاقا مع عدم
تحريم الآخر وقصدا ما يتخلل تنازلا لاحكامها بل ما نفعها
حكيم منها في اجتناب متلازمين فليس ان المسجل انما هو جمل الضد
في موضوع واحد على ان ذلك لو ثبت قول الكهنة بانها المكي
لما هو قهر من ان ترك الحرام لا بد من ان يتحقق في ضده من الافعال
وكيف وجوبك للترك فلا يجوز ان يكون الفعل المتحقق في ضده
مباحا لانه لازم للترك فمتنع خيالا للتلوازمين في الحكم وشناعة
هذا القول غير خفية وطرفه وجهه في بعضها تكلف غيضا
القول بوجوب ماله لئلا يوجب له ماله مطلقا ان ترك الواجب يتم
في غير فعله لانه لا يكون واجبا محضه والتحقق في رد له مع وجوب
الصادر عن الحرام لا يحتاج الى شيء من الاصل او ما هي من لوازم الواجب
فحيث نقول بعد ذلك لا يكون والقيام الباقي الى العشر وان قلنا بانها
ولا يستغنا عن ذلك لكونه كلف من كلفه فلا يكون هذا الا بالترك
ولا يحصل الامع له من بوجوب ماله لئلا يوجب له ماله مطلقا ان ترك الواجب يتم
في غير فعله لانه لا يكون واجبا محضه والتحقق في رد له مع وجوب
الصادر عن الحرام لا يحتاج الى شيء من الاصل او ما هي من لوازم الواجب

فقد ثبت ان الارواح لا تخرج من الجسم بل هي خارجة عنه
فقد ثبت ان الارواح لا تخرج من الجسم بل هي خارجة عنه

وهذا الفرع الأخير فيه كما أشار إليه بعضهم من أن يقول به فهو في سعة
 من هذا وغيره فاقطع هذا فاعلم أن كان المراد بالاستلزام الصلح
 لترك المأمورية أنه لا ينافي عنه ولا ينافي به ما عليه ولا مشاكته في علة
 عرفنا أن القول بتجرب المرفوع لا يلزم إلا في وجه واحد وان كان المراد أنه
 فيه مقتض له فهو ممنوع لما هو بين من أن العلة في الترك المذموم
 هي وجود الضار فعمل المأمورية وعمل الداعي إليه فذلك مستقيم
 مع فعل الأضداد الخاصة فلا يتصور صدقها من جميع شرائط التكليف
 مع انقضاء الضاد فلا على سبيل الاحتياط والتكليف مع ساقط وهكذا
 القول بتقدير انفراد بالاستلزام اشتراكها في العلة فانه تم
 أن الصلح المذكور هو العلة في الترك ليس على الفعل الصلح هو مخرج
 الصلح من حمله ما يتوقف عليه فعل الصلح فاذا كان واجباً كان واجباً
 يتم الواجب لا بد من ذلك ثبتنا سابقاً عدم وجوده على السبب من مقتضى
 الواجب فلا حكم فيها بواسطة ما هو مقلد لكن الصلح باعتبار
 اقتضائه ترك المأمورية يكون مخالفاً لما عرفت فإذا لم يكن كذلك
 عليه من تلك الجهة فذلك لا ينافي التوصل إلى الواجب فيحصل ويصح
 ألا يقال بالواجب المذكور هو أحد الأضداد الخاصة ويكون أنه متعلقاً
 به من جهة مستند فيه من جهة العلة والارادة فتدبر في ذلك

هذا هو الوجه الثاني في صحة الوجود
الذي هو الوجه الثاني في صحة الوجود
الذي هو الوجه الثاني في صحة الوجود

بتلك المقدرة مع كونه لا بالاضمان الصواب المعلوم ومث مع الوجود
الى البناء على جوب لا يتم الواجب به وعند فلو لم الختم التعلق بما فيها
عليه بقرينة بنوع من التوجه كان يقول ولو لم يكن الضد فيها
عنه لفتح فله وان كان واجبا موسعا لكنه لا يفتح في الواجب الواسع
لان فعل الضد يتوقف على وجود انصاره عن الفعل المأمور به
وهو محرم قطعاً فلو فتح مع ذلك فعل الواجب الواسع لكان هذا الضد
واجباً باعتبار كونه قبالاً لشيء الواجب له فيلزم اجتماع الوجوبين في
أحد الفعلين ولا يثبت لانه لا ينعان ما من جهة البناء على وجوب
الواجب الا لا يقضي ثمانية الواجب الاول من جهة فلا يفتح
في هذا القول على ان الوجه الذي يقضي التذرية في جوب
الواجب لا يملك على القول بانه ليس على غيره من الواجبات الا لكان
اللازم في نحو ما اذا وجب على البناء قطع المسار وبعضها على
منتهى عن ان لا يحصل الامتثال فيجب عليه اعادة السعي وجوباً
لعدم صلاحية الفعل المنتهى عن الامتثال كما سبنا فيهم
بوجوب اعادة قطع العمل ان الوجوب فيها التام هو للتوصل بها الى الواجب
ولا يرتب بعد الانبأ بالفعل المنتهى عن يحصل التوصل فينقطع القول

هذا هو الوجه الثالث في صحة الوجود
الذي هو الوجه الثالث في صحة الوجود
الذي هو الوجه الثالث في صحة الوجود

لا يفتي

لأنها غايته اذ عرف في ذلك فهو الواجب الموسع كالصلاة مثله
ثبوته بحيث يتحقق الامتثال على ادائه وكرهه عندنا قلنا

بوجوب ما يوقف عليه الواجب كانت تلك الاداة وهما نيك الكراهة
واثنين فلا يخفى تعلق الكراهة بالصد الفاعل لأن كراهته حرة فيجب
على الوجوب والتجريم في شيء واحد محض وهو بطحا يستجيب لكن قد عرفت
ان الوجوب في مثله انما هو للتوصل الى ما لا يتم الواجب في به فاذا فرض

ان المكلف غير وكره صد واجبا حصل التوصل الى المطلوب فستفقد
ذلك الوجوب لقولنا ان فرضه من كماله من مثال الحج ومن هنا يتبين ان
بعد انقضاء الامر للشيء من الصد الخاص ان قلنا بوجوب ما لا يتم الواجب

الا به اذ كون وجوبه للتوصل يقتضيه اختصاصا بحالة امكانه ولا
ان مع وجود الصد من الفعل الواجب عند الدلالة لا يمكن التوصل
فلا معنى لوجوب المقدار وقد علم ان وجوب الصد عند الدلالة

مع الاخذ بالخاصة وايضا فحجة القول بوجوب المقدار على تقدير
تعليمها انما يفيض وليا على الوجوب في حال كون المكلف يرد الفعل
التي عليها كما لا يخفى على من عطاها حق النظر في فاللزام عند وجوب
ترك الصد الخاص في حال عدا داء الفعل المتوقف عليه من حيث

ان المكلف غير وكره صد واجبا حصل التوصل الى المطلوب فستفقد ذلك الوجوب لقولنا ان فرضه من كماله من مثال الحج ومن هنا يتبين ان بعد انقضاء الامر للشيء من الصد الخاص ان قلنا بوجوب ما لا يتم الواجب الا به اذ كون وجوبه للتوصل يقتضيه اختصاصا بحالة امكانه ولا ان مع وجود الصد من الفعل الواجب عند الدلالة لا يمكن التوصل فلا معنى لوجوب المقدار وقد علم ان وجوب الصد عند الدلالة مع الاخذ بالخاصة وايضا فحجة القول بوجوب المقدار على تقدير تعليمها انما يفيض وليا على الوجوب في حال كون المكلف يرد الفعل التي عليها كما لا يخفى على من عطاها حق النظر في فاللزام عند وجوب ترك الصد الخاص في حال عدا داء الفعل المتوقف عليه من حيث

المتوقف عليه من حيث عدا داء الفعل المتوقف عليه من حيث

18

1890

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

وهو الأقرب فيحصل الخبرناه في المقام بموجبنا على الأولى منهما اننا

الوجه مستفاد من العرف وهو مقيد بجميع احوال الوقت لان الكلام فيها هو كالمعنى

المراد بتطبيق اجزاء الفعل على اجزاء الوقت بان يكون حركه الاول من الفعل منطبقا

على الخ. الأول: الوقت الأم على الأمه فإذ ذلك ط الخ ع أول تكاد في

أخبرني عن هذا الخبر في وقت من أوقات الدفء وليس في الأثر

وَقَالَ اللَّهُ وَاللَّهُمَّ إِنَّكَ عَالِمُ الْغُيُوبِ إِنَّكَ تَعْلَمُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ إِنَّكَ تَعْلَمُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ إِنَّكَ تَعْلَمُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ

الحصين بروس نوبل وعمره جبرئيل بن حنانيا عليه السلام

مخصصه دلالة على تساوية الفعل الى جزم الوقت فهو

لِقَوْلِ الْخَصْمِ بِالْأَوَّلِ وَالْإِثْمُ بِالْأَوَّلِ وَالْأَوَّلُ بِالْأَوَّلِ وَالْأَوَّلُ بِالْأَوَّلِ

التعريف بجزء الوفاء في جزء آداء فداء آداء في وقته وآية لو كان

لو جوب وخصاً بمخبر معين فان كان في آخر الوقت كان الصلوات للغير من ائمة

مقدّم الصلوة إلى الوقت فلا يصح كالموصله ما قبل الزوال وإن كان

وَلَمْ يَكُنِ الْمَصَدِّقَةُ قَاضِيَةً فِي رَأْيِهِ لِعَوْنِهِ عَاصِمًا

الحق في الله والحق في الله والحق في الله

المعظم المصطفى خير البرية والعصيان بهذا خير مما قد خلاصه

وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهَوْنَ فَأُولَٰئِكَ لَنَا عَذَابُهُمْ وَلَهُمْ عَذَابُهُمْ كَبِيرٌ

پیشی غیر مندرجہ ذیل ۱۰۱-۱۰۲-۱۰۳-۱۰۴-۱۰۵-۱۰۶-۱۰۷-۱۰۸-۱۰۹-۱۱۰-۱۱۱-۱۱۲-۱۱۳-۱۱۴-۱۱۵-۱۱۶-۱۱۷-۱۱۸-۱۱۹-۱۲۰-۱۲۱-۱۲۲-۱۲۳-۱۲۴-۱۲۵-۱۲۶-۱۲۷-۱۲۸-۱۲۹-۱۳۰-۱۳۱-۱۳۲-۱۳۳-۱۳۴-۱۳۵-۱۳۶-۱۳۷-۱۳۸-۱۳۹-۱۴۰-۱۴۱-۱۴۲-۱۴۳-۱۴۴-۱۴۵-۱۴۶-۱۴۷-۱۴۸-۱۴۹-۱۵۰-۱۵۱-۱۵۲-۱۵۳-۱۵۴-۱۵۵-۱۵۶-۱۵۷-۱۵۸-۱۵۹-۱۶۰-۱۶۱-۱۶۲-۱۶۳-۱۶۴-۱۶۵-۱۶۶-۱۶۷-۱۶۸-۱۶۹-۱۷۰-۱۷۱-۱۷۲-۱۷۳-۱۷۴-۱۷۵-۱۷۶-۱۷۷-۱۷۸-۱۷۹-۱۸۰-۱۸۱-۱۸۲-۱۸۳-۱۸۴-۱۸۵-۱۸۶-۱۸۷-۱۸۸-۱۸۹-۱۹۰-۱۹۱-۱۹۲-۱۹۳-۱۹۴-۱۹۵-۱۹۶-۱۹۷-۱۹۸-۱۹۹-۲۰۰-۲۰۱-۲۰۲-۲۰۳-۲۰۴-۲۰۵-۲۰۶-۲۰۷-۲۰۸-۲۰۹-۲۱۰-۲۱۱-۲۱۲-۲۱۳-۲۱۴-۲۱۵-۲۱۶-۲۱۷-۲۱۸-۲۱۹-۲۲۰-۲۲۱-۲۲۲-۲۲۳-۲۲۴-۲۲۵-۲۲۶-۲۲۷-۲۲۸-۲۲۹-۲۳۰-۲۳۱-۲۳۲-۲۳۳-۲۳۴-۲۳۵-۲۳۶-۲۳۷-۲۳۸-۲۳۹-۲۴۰-۲۴۱-۲۴۲-۲۴۳-۲۴۴-۲۴۵-۲۴۶-۲۴۷-۲۴۸-۲۴۹-۲۵۰-۲۵۱-۲۵۲-۲۵۳-۲۵۴-۲۵۵-۲۵۶-۲۵۷-۲۵۸-۲۵۹-۲۶۰-۲۶۱-۲۶۲-۲۶۳-۲۶۴-۲۶۵-۲۶۶-۲۶۷-۲۶۸-۲۶۹-۲۷۰-۲۷۱-۲۷۲-۲۷۳-۲۷۴-۲۷۵-۲۷۶-۲۷۷-۲۷۸-۲۷۹-۲۸۰-۲۸۱-۲۸۲-۲۸۳-۲۸۴-۲۸۵-۲۸۶-۲۸۷-۲۸۸-۲۸۹-۲۹۰-۲۹۱-۲۹۲-۲۹۳-۲۹۴-۲۹۵-۲۹۶-۲۹۷-۲۹۸-۲۹۹-۳۰۰-۳۰۱-۳۰۲-۳۰۳-۳۰۴-۳۰۵-۳۰۶-۳۰۷-۳۰۸-۳۰۹-۳۱۰-۳۱۱-۳۱۲-۳۱۳-۳۱۴-۳۱۵-۳۱۶-۳۱۷-۳۱۸-۳۱۹-۳۲۰-۳۲۱-۳۲۲-۳۲۳-۳۲۴-۳۲۵-۳۲۶-۳۲۷-۳۲۸-۳۲۹-۳۳۰-۳۳۱-۳۳۲-۳۳۳-۳۳۴-۳۳۵-۳۳۶-۳۳۷-۳۳۸-۳۳۹-۳۴۰-۳۴۱-۳۴۲-۳۴۳-۳۴۴-۳۴۵-۳۴۶-۳۴۷-۳۴۸-۳۴۹-۳۵۰-۳۵۱-۳۵۲-۳۵۳-۳۵۴-۳۵۵-۳۵۶-۳۵۷-۳۵۸-۳۵۹-۳۶۰-۳۶۱-۳۶۲-۳۶۳-۳۶۴-۳۶۵-۳۶۶-۳۶۷-۳۶۸-۳۶۹-۳۷۰-۳۷۱-۳۷۲-۳۷۳-۳۷۴-۳۷۵-۳۷۶-۳۷۷-۳۷۸-۳۷۹-۳۸۰-۳۸۱-۳۸۲-۳۸۳-۳۸۴-۳۸۵-۳۸۶-۳۸۷-۳۸۸-۳۸۹-۳۹۰-۳۹۱-۳۹۲-۳۹۳-۳۹۴-۳۹۵-۳۹۶-۳۹۷-۳۹۸-۳۹۹-۴۰۰-۴۰۱-۴۰۲-۴۰۳-۴۰۴-۴۰۵-۴۰۶-۴۰۷-۴۰۸-۴۰۹-۴۱۰-۴۱۱-۴۱۲-۴۱۳-۴۱۴-۴۱۵-۴۱۶-۴۱۷-۴۱۸-۴۱۹-۴۲۰-۴۲۱-۴۲۲-۴۲۳-۴۲۴-۴۲۵-۴۲۶-۴۲۷-۴۲۸-۴۲۹-۴۳۰-۴۳۱-۴۳۲-۴۳۳-۴۳۴-۴۳۵-۴۳۶-۴۳۷-۴۳۸-۴۳۹-۴۴۰-۴۴۱-۴۴۲-۴۴۳-۴۴۴-۴۴۵-۴۴۶-۴۴۷-۴۴۸-۴۴۹-۴۵۰-۴۵۱-۴۵۲-۴۵۳-۴۵۴-۴۵۵-۴۵۶-۴۵۷-۴۵۸-۴۵۹-۴۶۰-۴۶۱-۴۶۲-۴۶۳-۴۶۴-۴۶۵-۴۶۶-۴۶۷-۴۶۸-۴۶۹-۴۷۰-۴۷۱-۴۷۲-۴۷۳-۴۷۴-۴۷۵-۴۷۶-۴۷۷-۴۷۸-۴۷۹-۴۸۰-۴۸۱-۴۸۲-۴۸۳-۴۸۴-۴۸۵-۴۸۶-۴۸۷-۴۸۸-۴۸۹-۴۹۰-۴۹۱-۴۹۲-۴۹۳-۴۹۴-۴۹۵-۴۹۶-۴۹۷-۴۹۸-۴۹۹-۵۰۰-۵۰۱-۵۰۲-۵۰۳-۵۰۴-۵۰۵-۵۰۶-۵۰۷-۵۰۸-۵۰۹-۵۱۰-۵۱۱-۵۱۲-۵۱۳-۵۱۴-۵۱۵-۵۱۶-۵۱۷-۵۱۸-۵۱۹-۵۲۰-۵۲۱-۵۲۲-۵۲۳-۵۲۴-۵۲۵-۵۲۶-۵۲۷-۵۲۸-۵۲۹-۵۳۰-۵۳۱-۵۳۲-۵۳۳-۵۳۴-۵۳۵-۵۳۶-۵۳۷-۵۳۸-۵۳۹-۵۴۰-۵۴۱-۵۴۲-۵۴۳-۵۴۴-۵۴۵-۵۴۶-۵۴۷-۵۴۸-۵۴۹-۵۵۰-۵۵۱-۵۵۲-۵۵۳-۵۵۴-۵۵۵-۵۵۶-۵۵۷-۵۵۸-۵۵۹-۵۶۰-۵۶۱-۵۶۲-۵۶۳-۵۶۴-۵۶۵-۵۶۶-۵۶۷-۵۶۸-۵۶۹-۵۷۰-۵۷۱-۵۷۲-۵۷۳-۵۷۴-۵۷۵-۵۷۶-۵۷۷-۵۷۸-۵۷۹-۵۸۰-۵۸۱-۵۸۲-۵۸۳-۵۸۴-۵۸۵-۵۸۶-۵۸۷-۵۸۸-۵۸۹-۵۹۰-۵۹۱-۵۹۲-۵۹۳-۵۹۴-۵۹۵-۵۹۶-۵۹۷-۵۹۸-۵۹۹-۶۰۰-۶۰۱-۶۰۲-۶۰۳-۶۰۴-۶۰۵-۶۰۶-۶۰۷-۶۰۸-۶۰۹-۶۱۰-۶۱۱-۶۱۲-۶۱۳-۶۱۴-۶۱۵-۶۱۶-۶۱۷-۶۱۸-۶۱۹-۶۲۰-۶۲۱-۶۲۲-۶۲۳-۶۲۴-۶۲۵-۶۲۶-۶۲۷-۶۲۸-۶۲۹-۶۳۰-۶۳۱-۶۳۲-۶۳۳-۶۳۴-۶۳۵-۶۳۶-۶۳۷-۶۳۸-۶۳۹-۶۴۰-۶۴۱-۶۴۲-۶۴۳-۶۴۴-۶۴۵-۶۴۶-۶۴۷-۶۴۸-۶۴۹-۶۵۰-۶۵۱-۶۵۲-۶۵۳-۶۵۴-۶۵۵-۶۵۶-۶۵۷-۶۵۸-۶۵۹-۶۶۰-۶۶۱-۶۶۲-۶۶۳-۶۶۴-۶۶۵-۶۶۶-۶۶۷-۶۶۸-۶۶۹-۶۷۰-۶۷۱-۶۷۲-۶۷۳-۶۷۴-۶۷۵-۶۷۶-۶۷۷-۶۷۸-۶۷۹-۶۸۰-۶۸۱-۶۸۲-۶۸۳-۶

لعمري ليل غير فيكون غروب يوم يحكم القصاص الوحي بحجر معبر
 في العبرة سقط التكليف والله كبر في الامور والاعمال

والدليل هو اننا قد

...فمن الغرض من الغرض ...

مجلس

[illegible]

ان جبريد و الحليم باي الينا
 لا يكون اننا خارجين
 وفي ايدى النظر لان
 انما انما انما
 بالنا خارجين انما انما
 الصليان انما انما انما
 مستدنا الصليان انما انما
 لم يتحقق الصليان انما انما
 وقد جاء يد يد انما انما
 فاني صليان انما انما
 قدوة انما انما

جيد
اجزاء الوقت لا ينفك
والله اعلم
الحق في نفسه
مفهوم
الكل في كل
الكل في كل
الكل في كل

أشبه الوجوه العرفية بانه لو جاز ان الفعل في اول الوقت او وسطه
من غير ان ينفصل عن الزمان فلا بد من ايجاب الابدان للتحصيل التخييرية
وحيث يجب فليس هو الا العزم للاجماع على عديلية غيره بانه ثبت
في الفعل والعزم حكم خاصا الكفاية وهو انه لو في باحدهما اجزم ولو
احاط بهما بعض ذلك معنى وجوب احدهما فيثبت والوجوب عن الاول ان لا
عن المنزلة يظهر عرفا ان اجزاء الوقت في الواجب الموسع باعتبار اعتبار
الامر بكون واحد منهما اعلى سبيل التخيير يجرى في الواجب التخييري في اجزائه
ان تقو ايقاع الفعل فهو قائم مقام ايقاعه الاجزاء البتة فكما ان وجوب
الامتناع في التخيير بفعل واحد من الخاص لا يخرج ما عداها عن وصف
الوجوب التخييري كك ايقاع الفعل في الجزء الاوسط والاخير من الوقت
في الموسع لا يخرج ايقاعه الاول منه لا عن وصف الوجوب الموسع
وذلك ظاهر في ان السند فانه لا يقوم مقام حيث يترك شي وهذا
كاف في الاقتصار على اننا نقطع بان الفاعل للصلو مثلا لا يمثل
باعتبار كونه باصلا من خصوصها الا كونه احد الاجزاء الواجبين في تخييرا
اعني الفعل والعزم ولو كان ثمة تخييرية بينهما لكان الامتناع لهما حيث
انها احدهما اعلى ما هو مقتضى الواجب التخييري وايضا فالامر الخاص على

والامر بكونه لا ينفصل
انما لا ينفصل لخاصة ان الامر
الوجوب لانه اجزاء الوقت بدل
لوعده وان لم يكن له بدل
من غير زعم وهو العزم بغير
المعروف فان لم يسل بدل لصلو فظهر ان القول
والا فراق بينهما وهذا هو الحق في الحقيقة منع لكونه
بجانب العزم فلو كان ثمة اننا نقطع ان الظاهر
ان هذا ما مضى وحيث نقطع بانه ان كان في الحقيقة
اجماعية قطعية فلا حاجة الى التمسك لانه لا بد
فان عدم الصلوة فلهذا لما لم يكن
اقرارين في الزمان
بالعزم دون الصلوة
كما في حال الكفاية في
يتوجه ان الامر بغيرها
فان عليها ان الوقت في المصلحة
محملة في ان الصلوة مستعينة في الزمان
لها وان روي بها علما فاعلموا في حال
اقرار وطلان في الامر مجموع محو الزمان
بالعزم دون الصلوة ويمكن ان يكون شعاع
لقولنا ثبت في العهد والعزم حكم خاصا الكفاية
الامر بكونه بغيره فلهذا لما لم يكن
ان ثمة في خصوصية الصلوة لخاصة عليه الزعم والخبر

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

الأخلاق بالعرف على قبحه ليس لكونه مكلفاً بدينه بل بدينه
حتى يكون كمالاً لكفارة بل لأن العرف على فعل كل واحد واجب
الألفاظ إليه بطرق الأفعال وتفسيراً عند كونه متذكراً للخصوصية
حكم الحكم لايمان ثبت مع سوايهم سوا ذلك وقت الواجب
فهو واجب سمي بالألفاظ إلى الواجبات لا إلى تفصيلها فليس فيه

على سبيل التخيير بدينه وبين الصلوات يعلم أن بعض الأفعال توقيفية في حق
العرف على الواجب المذكور وله في أن كان الحكم كونه كمالاً في كل واحد
استدل به بحكم العرف على ترك الواجب كونه عارفاً على حكم العرف على
الفعل عند انقضاء المكلف من هذه العرف من حيث لا يكون عارفاً

ومع الغفلة لا يكون كمالاً وهو كما ترى حجة من حق الوجوب بآول
أو أن الفضيلة في الوقت متسعة لأدائها إلى جواز ترك الواجب
عن كونه واجباً فالأمر ضرر إلى جهة معينة من الوقت فاما في
الأول والأخير لا تنفأ القول بالواسطة ولو كان هو الأخير لم
عن العهدة بأدائه في الأول وهو باطل الجامع معين أن يكون
الحججاً أما من امتنع الفضيلة في الوقت فتنقض ما حققنا أنفاً
فلا تظلم بأعادتها أما من تخصص الوجوب بالاول فبأنه لو لم يجر

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

تأخيره وهو بطنهم كما تقدمت الإشارة اليه ولحقه من علقاقه^{٧٣}

بأخر الوقت فإنه لمكان واجب في الأول بعد سائر الأمانة ترك الواجب
 المراد بالاول اول الوقت لان يبقى مقدار
 وهو الفعل في الأول لكن الثاني بالاجتماع فكذلك المقدور وجوبه

الملازمة والسند ثم تقدم فإن لزوم المدعى إمامية لو كان الفعل

في الأول واجبا على العيين وليس كذلك بل وجوبه على سبيل التخيير وذلك

أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَوْجِبَ عَلَيْهِ اتِّقَاعَ الْفَعْلِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ الْمَوْجِبِ مَعَهُ

اخلا له عنه وسوغ له الانيان في اى جزء شامنه فان اخا المكلف

إيقاعه في أوله وأوسطه وآخره فقد فعل الواجب كما أن جميع الخصال

فَالْوَجْهُ الْخَيْرُ يَصِفُ بِالْوَجْهِ عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ لَا يُجْزَا الْأَعْدَالُ بِالْجَمْعِ وَلَا يُجِبُ

الأيمان بجميع دل المكلف اختياراً وأشأنها فكذلك هذا الإجمالية

إبقاء الفعل في جميع الأجزاء إلا الجميع والتعيين مفوض إلى المبدأ

فَسَعَا فَاذْهَبَ يَمِينًا عَلَى الْفَعْلِ وَيَسْعَى أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ بَيْنَ التَّخْمِيرِ وَالْوَقْفِ

فروا من حيث أن متعلقه الحاصل الجزئيات المتخالفه كالحقائق وفيها

ففيه الخبز ثياب النقة الحقة فان الصاوة المؤداة في جزء من آخرها

لَوْ قُتِلَ الْمُؤَدَّةُ فِي كُلِّ بَعْضٍ مِنْ أَرْجُلِهَا الْبَاقِيَةُ وَالْكَفُّ فَخَيْرٌ مِنْ هَذَا

الأشخاص المتخالفه بمشتملها التماثله بالحقيفة وقيل بل الفرق

[illegible]

في هذا الموضع من الكتاب قد وجدنا بعض ما يشبه ما وجدناه في كتابنا
 في بعض المواضع من الكتاب قد وجدنا بعض ما يشبه ما وجدناه في كتابنا
 في بعض المواضع من الكتاب قد وجدنا بعض ما يشبه ما وجدناه في كتابنا
 في بعض المواضع من الكتاب قد وجدنا بعض ما يشبه ما وجدناه في كتابنا

على انشاء حكمه الا اننا نلاحظ الى الشرط لكن الاجماع القاطع رضى
 ولا بد ان الظاهر يذبح بالقاطع اصله واختلفوا في اقتضاها للعلم
 على الصفة نفى الحكم عند انشاءها فابتنه قوم وهو الظن من كلام الشيخ
 وانما اليه التمسك المذكور في نفاه السيد المحقق والعلماء وكثير من
 وهو الا قد كتب انه لو دل كانت باحد الثلث وهي باحد منصفيه
 اما الملازم فبينه واما انشاء الملازم بالنسبة الى المطابقة

في قوله كذا في كتابنا
 والمكان كذا في كتابنا
 في كتابنا كذا في كتابنا
 في كتابنا كذا في كتابنا

او نفى الحكم عن غير محل الصفة عن ثبوتها فيه ولا غيره ولو كان كذلك
 كانت الدلالة بالمنطوق لا بالمفهوم والخبر من غير انشاء واما ما
 الى الا لم تزل فالدلالة ملازمة في الذهن لا في الغرض بين ثبوت الحكم
 صفة كوجوب الزكوة في الشائمة مثلا وانفائه عن غيرها كوجوب
 في المعاول واجتوبانها لو ثبت الحكم مع انشاء الصفة لغير تعليلها
 عن الفائدة في غير محال كذا في كتابنا لا يصح لا يعلم الغيوب

في كتابنا كذا في كتابنا
 في كتابنا كذا في كتابنا
 في كتابنا كذا في كتابنا
 في كتابنا كذا في كتابنا

اذا قام لا يصح في وجوب التسع من الملازمة فان الفائدة غير مخصصة فيها
 ذكره بوجه بل هي كثيرة منها ما سبق الا انها لم يكتف بها في الوصف انما
 لا يحتاج السامع الى بيان كان يكون الكمال الشائمة مثلا دون غيرها
 اول دفع توهم عند تناول الحكم كما في قوله تعالى لا تقبلوا الولاداتكم

في كتابنا كذا في كتابنا
 في كتابنا كذا في كتابنا
 في كتابنا كذا في كتابنا

حاشية في كتابنا
 في كتابنا كذا في كتابنا
 في كتابنا كذا في كتابنا

خشيته املا وقاته لولا التصريح بالخشية لا يمكن ان يتوهم حيا القتل
 معها فذلك يتركها على ثبوت الجرم عند ايض منها ان يكون المصلحة
 مقتضية لاعلامهم بالصفة بالنقص وعللها بالبحث والقصص فيها
 وقوع التوهم عن محال الودود غير فيجاب على الحجة بتقديم بنايا حكم
 الغير لغيره من قبله وتعرض بان الحكم بما يقول باقتضا الحكم
 بالوعد بحكم من غير محله اذ المظهر للتخصيص فاندسوا فحتم يتحقق
 فاذا عرفت من القول بل لا يبقى محال الترفع في شيء وجوبه ان المصلحة
 وجب له صورة لا يمتثل فاندس من تلك القوائد ذلك كلف الاستغناء
 عن اقتضا التفتي الكسرة الميعودا الكلام البلاغ عن التخصيص لا لثمة
 اذ وقع محال فاندس منها يحصل الصواب وشد في الابد والحق منته
 فيحتاج اثباتا سواء الى دليل وامام يشاهم في الحجة بالابيض الاسود لا
 ان المقتضى لا يفتي هو عندنا نفيا الحكم فيه عند عدم الوصف فانه هو
 في كونه باننا للوصف احكاما لا يقع ان التقييد بالغاية يترك على حجة
 ما يشبه ما قبلها اذ هو اكثر الحقيقة من وجاها في ذلك التبدل فقال لا
 تعليق بحكم فغاية انما يدل على شبهة ان تلك الغاية وما بعد العلم انما
 او اشابه بل لا بد ووافقه على هذا بعض العامة لنا ان قول القائل
 لا تدري وايضا حقه

قوله واما ان المصلحة لا يمكن ان يتوهم حيا القتل
 معها فذلك يتركها على ثبوت الجرم عند ايض منها ان يكون المصلحة
 مقتضية لاعلامهم بالصفة بالنقص وعللها بالبحث والقصص فيها
 وقوع التوهم عن محال الودود غير فيجاب على الحجة بتقديم بنايا حكم
 الغير لغيره من قبله وتعرض بان الحكم بما يقول باقتضا الحكم
 بالوعد بحكم من غير محله اذ المظهر للتخصيص فاندسوا فحتم يتحقق
 فاذا عرفت من القول بل لا يبقى محال الترفع في شيء وجوبه ان المصلحة
 وجب له صورة لا يمتثل فاندس من تلك القوائد ذلك كلف الاستغناء
 عن اقتضا التفتي الكسرة الميعودا الكلام البلاغ عن التخصيص لا لثمة
 اذ وقع محال فاندس منها يحصل الصواب وشد في الابد والحق منته
 فيحتاج اثباتا سواء الى دليل وامام يشاهم في الحجة بالابيض الاسود لا
 ان المقتضى لا يفتي هو عندنا نفيا الحكم فيه عند عدم الوصف فانه هو
 في كونه باننا للوصف احكاما لا يقع ان التقييد بالغاية يترك على حجة
 ما يشبه ما قبلها اذ هو اكثر الحقيقة من وجاها في ذلك التبدل فقال لا
 تعليق بحكم فغاية انما يدل على شبهة ان تلك الغاية وما بعد العلم انما
 او اشابه بل لا بد ووافقه على هذا بعض العامة لنا ان قول القائل
 لا تدري وايضا حقه

الى اللئيل معناه اخر وجوب الصبح مجي اللئيل فلو فرض ثبوت وجوب مجي
 الى اللئيل معناه اخر وجوب الصبح مجي اللئيل فلو فرض ثبوت وجوب مجي

الليل لم يكن اخر وهو خلا النطوق اتم السيد بنحو فاستبقوا الاجتاج على

فدلالة التخصيص بالوصف حتى انه قال من فوق بن عبد الوكيل الحكيم بصفة

وتعليق بغاية ليس ^{لله} إلا الدعوى وهو كما المناقض لفرقة بين امرين

لا فرق بينهما فان قال فامى معنى لقوله تعاليم اموا الصيا الى الليل

اذا كان بعد الليل يجوز ان يكون فيه صوم قلنا واي معنى لهو في

الغنم زكاة والمعلوفه مثلها فان قيل لا يمنع ان يكون المصلحه في ان يعلم

ثبوت الزكوة في السائمة بهذا النص يعلم ثبوتها في المملوك بل

اخرقلنا لا تمتنع فيما علون بعباية حرفا محرف والجواب المنع من مساوئه

للتعبية بالصفة فإن لزوم هنا ظاهر لا ينفك الصوم

يكون آخر الليل مثلاً عن عبد في الليل يخلفه هناك كما علمت

السيد في السوق بين الأوجه لها وحقها ذكر بعض الأمايل

من انه اقوى دلاله من الخلق بالشك وهذا قال بكائه كل من

بلاية الشر وبعضهم يقولها أصلاً كقولهم فافقوا أن

والفصل الثاني في بيان علم الامم في الفاشطية ببعض

فأما ما ذكره من أن بعض النسخة لا يورد في نسخة أخرى فذلك لأن بعض النسخة قد حذفها أو لم يذكرها

Handwritten text in Tamil script, likely a continuation of the historical record or a related document, written in a cursive style.

١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩
 ٤٨٠
 ٤٨١
 ٤٨٢
 ٤٨٣
 ٤٨٤
 ٤٨٥
 ٤٨٦
 ٤٨٧
 ٤٨٨
 ٤٨٩
 ٤٩٠
 ٤٩١

السيد عبد القادر غفر له في غفرته ما لا يفيق موته فيه فان الامر هنا

جائز باعتبار عدم العلم بانقضاء الشرط ويكون مشروطاً ببقاء العبد

الى الوقت المعين واما مع علم الاحكام والله تعالى بصير هو يعلم

توفيه فليس مجاز وهو الحق لكن لا تعجز الترجمة عن المبحث بما نرى

وان تكثر ايراده في كتب القوم وسيظهر لك سرفاقتهم وامتام

اعلهم ما ابتدأ قصد الى فطافة دليل لهم ما عود به الله
منهم اعلهم الله كل ما امل الى تنة

فمن الله والحمد لله رب العالمين

والتكليف من محو وان احر الله تعالى الشيطان لا يمنه المكلف من الفعل

اول شرط ان يقدر و يزعمون انه يكون ما هو ازيدك مع المنع وهذا

لأن الشرط إنما يحسن فيه لا يعلم العواقب ولا طريقته إلى علمها فإما

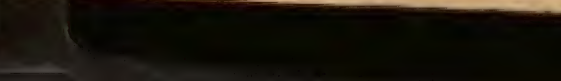
العالم بالعواقب باحوال المكلف فلا يجوز ان يامر به شيئا قال والله

سَمِعْنَاكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ زَيْدَ الْأَيْتَمَى كَانَ مِنَ الْفُقَرَاءِ فَقَدْ

بجاء من ان فاعله هذا الاخوة وانما حصر دخول الشرط فيه في اخره لما

فلمنا بصفة المستقبل الا ترى انه لا يجوز الشرط فيما يصح فيه العلم
بالزمان لان ذلك في شأنه ككشف القديم من غير نقص زمانا بل العلم بانقائه

ذكر الرسول ان عليا بهلك بعد ما سمع علي بن ابي طالب رحمه الله ان علي بن ابي طالب رحمه الله



هذه قور ويزيدون ان يكون انهم
بنكسح الخ من انهم لا يجوز ان
يخذوا السخا من يد بشركان لا يبيعهم
اذا وقع بيع فانه يكون من اموالهم اذا
اورا ان كان لا يبيع البتة بشرط ان لا
يساقطوا فيه بعض احوال فانه يكره
منه والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

يقع الأمر في الجهد في قضاء
الأمر مشروطا بحصوله فان حصل

انتم في بيتي عدم والمخالفة بقولكم
ان شاء الله شرط في هذه الصور و...

الشرط بما لا يكون مقدوراً للكافة

المشروط مقادير
من خصم المشتة

علم الله بانقضاء الشريعة
ان يصور الحجة بان الله

عالمنا يصح منه الشرايط
السيد وفاته قال لا يصح

بأنه لا حق في العالم بوقوع الشرط فاما
بالاجز قوته وانما لم يعد له كأنه جوار

ان هذه الرحمة اذا كانت غير
عدلت عنها الى ما هو احسن منها و

عنما قصد الى مطابقة دليل الحضم
نظم طبيا واقام عليه دليل تقرنيه

الشرط مع انها من نثرها الوجوه
الناوذة عن ضد الطب

و لم يعقبه مطم ضل فلو لم مع
سجوز ان يكلف الله بانه

ان الله يحب
المتقين

بذلك حسن الامتحان والاختبار ولما
نظروا في الامور فمارت البصر والكرامة

و هو الاشارة الى علم منكم دعوى بفتح

18

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

المتسع فمنا ومنه وفي كل جزء جزء فانه سبع الفعل فيه يكسر ينقطع ^{٨١}
 وقبل الفعل يجوز ان لا يبقى بصفة التكليف في الجزء الاخر فلا يعلم حصول
 الشرط الا انه هو بقاء بالصفة فيه فلا يعلم التكليف ما بطلان
 اللازم في الضرورة الثالث لو لم يصح لم يعلم ابراهيم بوجوده وذلك
 لانفا شرط عند نفسه وهو عقد النكاح وقد علم والام يقدر على نفي
 ولذا لم يصح الى ذل الراجح كمال الامر حينئذ لم يصح تشافر الامو به
 كمال حينئذ لم يصح تشافر نفس الامر وموضع النزاع من هذا القبيل فان
 المكلف من حيث عدم علمه بامتناع فعل الامو به فيما هو من نفسه
 على الامتناع فيحصل له بذلك الحظ في الاخرة وفي الدنيا لا تجارة
 عن الشيء الا ان السيق قد يستصلح بعض عبيد باو امر فيجوز له عليه
 مع غرضه على انفسها امتحان له والاشارة قد يقول غيره وكذلك في بيع
 مثلاً مع علمه بانه سيغربه اذا كان غرضه استماله الوكيل او امتحانه في
 امر السبل والحوادث عن الاول ظم ما حققه السيد اذ ليس تراعاة شرط
 الوقوع وانما هو الشرط الذي يتوقف عليه تمكن المكلف شرعاً وقدر
 على امتثال الامر ليس الا دونه منه قطعاً والملازمة انما يتم بتقدير
 كونها منسوبة فتوجب المنع عليها جلي وعن الثاني المنع من بطلان اللازم في

شرط العلم به وجوبه في كل جزء جزء
 في الدلالة على ان شرطه وجوبه في كل جزء جزء
 وجوبه في كل جزء جزء
 في الدلالة على ان شرطه وجوبه في كل جزء جزء
 وجوبه في كل جزء جزء
 في الدلالة على ان شرطه وجوبه في كل جزء جزء
 وجوبه في كل جزء جزء
 في الدلالة على ان شرطه وجوبه في كل جزء جزء
 وجوبه في كل جزء جزء

انما كان العلم به وجوبه في كل جزء جزء
 في الدلالة على ان شرطه وجوبه في كل جزء جزء
 وجوبه في كل جزء جزء
 في الدلالة على ان شرطه وجوبه في كل جزء جزء
 وجوبه في كل جزء جزء
 في الدلالة على ان شرطه وجوبه في كل جزء جزء
 وجوبه في كل جزء جزء

في الدلالة على ان شرطه وجوبه في كل جزء جزء
 وجوبه في كل جزء جزء
 في الدلالة على ان شرطه وجوبه في كل جزء جزء
 وجوبه في كل جزء جزء
 في الدلالة على ان شرطه وجوبه في كل جزء جزء
 وجوبه في كل جزء جزء
 في الدلالة على ان شرطه وجوبه في كل جزء جزء
 وجوبه في كل جزء جزء

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

الضرورة فيه مكابرة وجهتان وقد ذكر السيد في تمام تحقيق المقام ^{الذي عرفت}
 يتضح به سند هذا المنع فبالطريق الذي ذكره ^{في} انه لا يعمل بان ما هو ^{المنع}
 مكلف

بالفعل الأبعد يقضى الوقت في خروجه فيعلم الله كان ما مؤمله وليس

مجاناً لم يعلم قطعاً انه مأمو بان يقطع عنه وسجن التجزؤ لانه اذ احب

وقت الفحل وهو صبي سليم وهذه اشارة يعلم بها الصن بقبلا

فوجب ان يتحرز من ترك الفعل والتقصير ولا يتحرز من ذلك الا بال

في الفعل والابتداء كذلك مثال في الجعل هو انما هذا
ويجوز في الخبرين قولنا على العلم بالتكليف في بعض الظن من

من بعد مع حور بان حرم السبع قبل ان يصل اليه ميرم حرمه
ذكواته والحق ان الذي كان في ذلك عالم السبع تمكن من

الاضاوه وهذا كانه حيد ماعلا في توجيها المنع من زيد عبطا

[illegible]

على جواز الشروع في تهيئة الفجر اذ يكفي في وجوبه الفجر عليه

بالبقاء والتمكين في السبيل الى القطع فلا دولة له على حواصل العلم

وَعَنِ الثَّالثِ بَالِغٍ مِنْ تَحْلِيفِ بَعْضِهِمْ بِالْأَنبِيَاءِ أَنَّ هُوَ الْأَوَّلُ

كلف عقبة ما كالا ضبط اجمع فتنازل الملك فاجبر على الخروج الى الكوفة

على هذا قوله تعالى فادعنا ان يا ابراهيم قد صدق الرب يا ابراهيم

فوق غار لا يترددون

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

[illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written in a cursive style.

ولا شفاقة من ان يؤخر بعد مقتدانا الذبح به نفسه لحرمان العاقلة
واما اذا هيوز ان يكون عاقلان فيؤخر من الذبح او عن مقتلة الذك
زيادة مما ضلعه وله يمكن قدارها اذا لا يحسن في الفدية ان يكون من بشر
وعن آل ابي ان لا يوسم لم يكن الطالب هناك للفعل لما قد علم من امتناعه على العن
على الفعل والانتفاء اليه الامثال وليس التراجع في فعل الفعل
واما ما ذكره من المثال فاما يحسن لكان التوصل الى التحصيل العلم بالمال
العبد الوكيل فذلك متع في حقه تعا الصل الا في وقتنا من
لداول الامر وهو الوجوب لا يتع معه الدلالة على الجواز بل يرجع الحكم
التي كان قبل الامر وبه قال العلامة في انه نهاية وبعض المحققين في العنا
وقال اكثرهم بالبقاء وهو مخافا في التمسك بالامر ما يدل على
الجواز بالمعنى الا يتم الاذن في الفعل فقط وهو مذهب مشرك بين
الوجوب والتدبيل بالاحتياط والكرامة فلا يقوم الا بما هو من القعود
ولا يدخل بدونه شيء من افي الوجود فادعا ثباته بنفسه على ما هو
غير معقول والقول بانضام الاذن في التمسك اليه باعتبار التدبيل
لا يخلع من التمسك الا ان القضاء التمسك موقوف على كون التمسك متعلما
والتمسك من التمسك لا يكون هو خروجه من الوجوب في الجموع وقيل غير معلوم
التمسك من التمسك لا يكون هو خروجه من الوجوب في الجموع وقيل غير معلوم
التمسك من التمسك لا يكون هو خروجه من الوجوب في الجموع وقيل غير معلوم

المتعلق في المنع الواقع بلفظ المنع الوجودي وهو كما يحمل
بالجواز ذلك هو المنع بالترتيب لكونه كافيا في دفعه فهو كالكل
يحمل التعلق بالجموع بالجواز لا بالترتيب هو دفع الجمع عن الفعل كما ذكره
البحر في ان كان قليل الجواز لكونه حقا في الحقيقة الى التعلق بالجموع
اجزاء بان المقضي للجواز موجود ولا مانع منه فمقتضى فوجوه القول

اما الاول فلان الجواز جزء من الوجود والمنع للتركيب مقتضى لاجرائه
واما الثاني فلان المنع كماله مستفاد بحكم الاصل والفرق هو دفع
الوجود وهو لا يصلح للمانع لانه الوجود حتمية مركبة والمركب
في رتبة دفع حد اجرائه في دفع الوجود دفع المنع من الترتيب
هو غيره في فلا يكتفي على ارتفاع الجواز فان قيل لا ثم علة ما
فمنع الوجود لثبوت الجواز لان الفصل علة لوجود الحصة التي من
كما نص عليه من المحققين بالجواز ذلك هو منس للواجب في غير الوجود
في الواجب علة وهي الفصل ذلك هو المنع من الترتيب فانه مقتضى

فان الجواز لان المعلول له وان علة قد فاعية الترتيب بقضا
الجواز قلنا هذا مردود في وجهين احدهما ان الخلاف واقع في كون الفصل
علة للخص قد انكره بعضهم وقال انها معلولان لعلة واحدة
فان الجواز لان المعلول له وان علة قد فاعية الترتيب بقضا

فقد انكره من دفع الجمع في دفع المنع
من الفصل لانه لا يكون في الفصل
وزن المنع هو ما كانت الاذن وانما
تعلق المنع به يكون الاذن في
فان الجواز لان المعلول له وان علة قد فاعية الترتيب بقضا

فان الجواز لان المعلول له وان علة قد فاعية الترتيب بقضا
الجواز قلنا هذا مردود في وجهين احدهما ان الخلاف واقع في كون الفصل
علة للخص قد انكره بعضهم وقال انها معلولان لعلة واحدة
فان الجواز لان المعلول له وان علة قد فاعية الترتيب بقضا

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

12

[A page from a manuscript containing dense handwritten text in Arabic script.]

في قوله تعالى
 لا تأكلوا أموالكم
 بينكم بالباطل
 الآية
 في قوله تعالى
 لا تأكلوا أموالكم
 بينكم بالباطل
 الآية

١٨
 انه قول جماعة كثيرة وهذا هو الاغنى لنا ان تارك المنع كان
 مثلاً لغيره مثلاً في العقل على انه لا يفعل من دون نظر
 تحقق الكف عنه بل لا يكاد يخطر الكف بال اكثر من ذلك دليل على
 متعلق التكليف ليس هو الكف له بل لا يصدق الا مثلاً في المحل
 على وجه التارك انما هو ان الكف لا تكليف الا بمقدار التكليف
 الفعل ينبغي ان يكون مقدراً له كونه عند اصله والعقد الاصل
 على الفقد وحاصل قبله وان يحصل الحاصل في وجوب المنع من غيره
 مقدراً لان نسبة الفقد الى طرفي الوجوه والعقد مساوية فلو لم
 نفى الفعل مقدراً لم يكن الوجوه مقدراً اذا ما يترصقه الفقد في الوجوه
 فخط وجوباً مقدراً فان قيل لا بد للمقدرة من اثر عقلا والعقد
 يصلح ان الالف نفى محض وايضاً فلا تزل ابدان يستند الى المؤثر في
 في العقد استمر فلا يصلح ان الالف في اللقطة المتعقبة فلما العقد
 انما يجعل اثر اللقطة باعتبار استمراره وعدا الصلاحية لهذا الالف
 في جزم المنع وذلك لان الفادو يمكنه ان يفعل بنفسه وان يفعل
 بغيره فالفقد انما هو لا يتم في المقادير لها وهو مستند الى ما هو
 باصله في الاستبداد المرفق وجماعة منهم العلامة في احد قوليه انه

في قوله تعالى
 لا تأكلوا أموالكم
 بينكم بالباطل
 الآية
 في قوله تعالى
 لا تأكلوا أموالكم
 بينكم بالباطل
 الآية

كالآخر في هذا الدلالة على التكرار وهو محتمل له وللمرء وقال قوم بافاد^{٨٩}
 الدوام والتكرار وهو القول لنا للعلامة انما في النهاية فاعلم
 عن اكثر ما به اذهب لنا ان التي هي حقيقة منع المكلف من ادخال المحبة
 الفعل وحقيقة في الوجود وهو انما يتحقق بالامتناع من ادخال الكل
 فيه من افرادها فيه اذ منع ادخال فرد منها يصح ادخال تلك المحبة
 في الوجود لصدقه به وهذا الذي السيد عن فعله انه في هذه كان
 في ان يمكنه يقع الفعل في تمام فعله في العز عاصيا حال السيد وحر
 منه عقابه وكان عند العقل انه موقفا بحيث لو عند نه هاب
 التي يمكنه يقع الفعل فيها وهو تارك وليس على السيد بمشاكل
 لم يقبل ذلك منه في الذم بحاله وهذا مما يشهد به لوجوب اجتناب
 بانه لو كان للدوام انما انتك عنه وقد انتك فان الحائض هي عن
 الصلوة والصوم ولا دوام وبانه ورد للتكرار كقوله نعم ولا تقربوا
 ومخلافه كقول الطبيب لا تشرب اللبن ولا تاكل اللحم ولا تشرب الخمر
 خلا الاصل فيكون حقيقة في القدر المشترك وبانه يصح تعيينه بالذم
 ونفيضه من غير تكرار ولا انقضاء فيكون المشترك وجوب عن القول ان
 كلامنا في النهي لطلوع ذلك مختص بوقت الحيض لانه مقتضى فالامتناع

ان اراد المنع من ادخال المحبة في الوجود فمقتضى ذلك ان لا يدخل في الوجود
 من غير تعيينه بالذم واما عدمه فمقتضى
 وهو انما يتحقق بالامتناع من ادخال الكل
 في الوجود لصدقه به وهذا الذي السيد عن فعله انه في هذه كان
 في ان يمكنه يقع الفعل في تمام فعله في العز عاصيا حال السيد وحر
 منه عقابه وكان عند العقل انه موقفا بحيث لو عند نه هاب
 التي يمكنه يقع الفعل فيها وهو تارك وليس على السيد بمشاكل
 لم يقبل ذلك منه في الذم بحاله وهذا مما يشهد به لوجوب اجتناب
 بانه لو كان للدوام انما انتك عنه وقد انتك فان الحائض هي عن
 الصلوة والصوم ولا دوام وبانه ورد للتكرار كقوله نعم ولا تقربوا
 ومخلافه كقول الطبيب لا تشرب اللبن ولا تاكل اللحم ولا تشرب الخمر
 خلا الاصل فيكون حقيقة في القدر المشترك وبانه يصح تعيينه بالذم
 ونفيضه من غير تكرار ولا انقضاء فيكون المشترك وجوب عن القول ان
 كلامنا في النهي لطلوع ذلك مختص بوقت الحيض لانه مقتضى فالامتناع

في ان يمكنه يقع الفعل في تمام فعله في العز عاصيا حال السيد وحر
 منه عقابه وكان عند العقل انه موقفا بحيث لو عند نه هاب
 التي يمكنه يقع الفعل فيها وهو تارك وليس على السيد بمشاكل
 لم يقبل ذلك منه في الذم بحاله وهذا مما يشهد به لوجوب اجتناب

لذلك نظر الى ان هذا ليس تكليفاً بالاحوال بل هو محال في نفسه ^{٩١}

الحكم بان الفعل مجزئ تركه ولا يجوز ان تعدل له بان كان الفعل
 لما كان الوجه كقولهم ان لا يفتخر
 ههنا توجه اليه لان من احيها والهي من اخرى من وجه الجواز

كالصلوة في الدار الغيبية يومها من محبة في الصلوة وفي يومها من محبة في الصلوة وفي يومها من محبة في الصلوة

وتعداد الجمة غير محله مع اتحاد المعلول اذا امتنع انما ينشأ من زوج
اجمال المتسايفين في شيء واحد ذلك لا ينضم الا بعد المعلول بحيث


بعد الواضع الحرب هذا ما موجب ذلك منه عن ومن البين ان بعد
 بالحق لا يقتضي ذلك بل الوحد باقية معه طعنا فالصلاة ^{والنار} الجنب

وان عتقت فيها جنة اخرى والهي لكن الخلق الذي هو اكون متحذوا
صالحا وانما من حيث انه احد اجزاء المأمورة بالصلاة ومحمدا

باعتبار انه بعينه الكون في الذوات البغية وضع في الامر الصفي هو
متحد قد سنا امتناع في عين بل ان الله الخالف وجهه الكون

السيد اذا مر عبيد بخياطه ثوب فطاء عن الكون في مكان مخصوص
خاط في ذلك المكان فانا نقطه في وسط عاصمته

سید علی حسینی



عن كون النكاح متعلقا بالجماع كان باعتبار اتحاد متعلق الامر والامر في
لا مانع سواه اتفاقا واللام بطاولة الاتحاد في المتعلقين فان متعلق

الامر الصلوة متعلق بالجماع فكذلك لا يخرج جماع حقيقتهما
وقد اخذنا المكلف بهما مع مكان جود ذلك لا يخرج جماع حقيقتهما
الذين هما متعلقا بالامر الذي هو لا يبقيا حقيقتين مختلفتين فحصل
المتعلق والجواب عن الاول ان الظاهر المثال المذكور اذ اذ متعلق

النوبيا في جهة تفوق سلبا لكن المتعلق فيه مختلف فان كون ليس
من مفهوم الجماع جلا الصلوة لكن يقع كونه متعلقا بالجماع
وعوى حصول قطع ذلك في جماع حيث لا يعلم ارادة الجماعه كيفما
وعن الثاني مفهوم الغضب ان كان غايه الحقيقة الصلوة الا ان
الذي هو في بعض جهاته اذ هو لا يتحقق به فاذا وجد المكلف
هذا الكون متعلقا بالامر الذي هو ان الاحكام اما متعلق بالكلية
باعتبار وجودها في ضمن الفرد فالفرق الذي يتحقق به الكلي هو ان
الحقيقة هي هكذا في جملة الصلوة فان الكون لما هو في جملة
كلية الكثرة اما اراد باعتبار الوصف متعلق الامر في الحقيقة اما هو الفرد
يؤمنه ولو باعتبار الحقيقة التي في ضمن الحقيقة الكلية على بعد

فان كان النكاح متعلقا بالجماع كان باعتبار اتحاد متعلق الامر والامر في
لا مانع سواه اتفاقا واللام بطاولة الاتحاد في المتعلقين فان متعلق
الامر الصلوة متعلق بالجماع فكذلك لا يخرج جماع حقيقتهما
وقد اخذنا المكلف بهما مع مكان جود ذلك لا يخرج جماع حقيقتهما
الذين هما متعلقا بالامر الذي هو لا يبقيا حقيقتين مختلفتين فحصل
المتعلق والجواب عن الاول ان الظاهر المثال المذكور اذ اذ متعلق
النوبيا في جهة تفوق سلبا لكن المتعلق فيه مختلف فان كون ليس
من مفهوم الجماع جلا الصلوة لكن يقع كونه متعلقا بالجماع
وعوى حصول قطع ذلك في جماع حيث لا يعلم ارادة الجماعه كيفما
وعن الثاني مفهوم الغضب ان كان غايه الحقيقة الصلوة الا ان
الذي هو في بعض جهاته اذ هو لا يتحقق به فاذا وجد المكلف
هذا الكون متعلقا بالامر الذي هو ان الاحكام اما متعلق بالكلية
باعتبار وجودها في ضمن الفرد فالفرق الذي يتحقق به الكلي هو ان
الحقيقة هي هكذا في جملة الصلوة فان الكون لما هو في جملة
كلية الكثرة اما اراد باعتبار الوصف متعلق الامر في الحقيقة اما هو الفرد
يؤمنه ولو باعتبار الحقيقة التي في ضمن الحقيقة الكلية على بعد

فان كان النكاح متعلقا بالجماع كان باعتبار اتحاد متعلق الامر والامر في
لا مانع سواه اتفاقا واللام بطاولة الاتحاد في المتعلقين فان متعلق
الامر الصلوة متعلق بالجماع فكذلك لا يخرج جماع حقيقتهما
وقد اخذنا المكلف بهما مع مكان جود ذلك لا يخرج جماع حقيقتهما
الذين هما متعلقا بالامر الذي هو لا يبقيا حقيقتين مختلفتين فحصل
المتعلق والجواب عن الاول ان الظاهر المثال المذكور اذ اذ متعلق
النوبيا في جهة تفوق سلبا لكن المتعلق فيه مختلف فان كون ليس
من مفهوم الجماع جلا الصلوة لكن يقع كونه متعلقا بالجماع
وعوى حصول قطع ذلك في جماع حيث لا يعلم ارادة الجماعه كيفما
وعن الثاني مفهوم الغضب ان كان غايه الحقيقة الصلوة الا ان
الذي هو في بعض جهاته اذ هو لا يتحقق به فاذا وجد المكلف
هذا الكون متعلقا بالامر الذي هو ان الاحكام اما متعلق بالكلية
باعتبار وجودها في ضمن الفرد فالفرق الذي يتحقق به الكلي هو ان
الحقيقة هي هكذا في جملة الصلوة فان الكون لما هو في جملة
كلية الكثرة اما اراد باعتبار الوصف متعلق الامر في الحقيقة اما هو الفرد
يؤمنه ولو باعتبار الحقيقة التي في ضمن الحقيقة الكلية على بعد

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

في وجود الكلى الجميع واما ان الصلوة لكلية فمضمرة في ما كتبنا فكل الصلوة

الْحَرْبَةُ تَصْنَعُ خَيْرًا فَإِذَا خَارَ الْمَكْفُفُ جَاءَ كُلُّ الصَّلَاةِ مَخْرُجًا

المعبر عنها فقد انما انما كل الكون انما في المعية: الحار او البارد

الصَّوْمُ الْعِصَّةُ وَالْإِقْبَاضُ تَقْلِيدُ الْأَوَّلِينَ وَالْأَوَّلِينَ هُمْ

[illegible]

عنه انما هو في حقيقته تعالى ان اوله بجزء

س توصیف صلوات و انصابت و ایجاب نفعاً دلانزع فی جملة

تحيين ويجو الاعتيان وان ادمية نهما باقيا على المغارة والتعد

الحسب الواقع والتحقيقه فهو غلط ومكرارة محضه لا توافيها مسكه

بالحاجة فاحكم هنا وخذ لا تكا ولسن على مزاجهم من انهم انما في

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة

وَأَمَّا الْفُلُ فَأُرْسِلَتْ بِرَحْمَةٍ مِنَّا لِيُبَيِّنَ مَا نَالُوا لَوِ اسْمَعُ الْبُحَارِ إِنَّ الْإِنسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَ خَافٍ

الجمعة في يوم الاثنين في العاد الا في العاد الا في العاد

منه من تحقق العلا واختلف العالمون بالادلة فقال جمع

فَضَلَّ ذَلِكَ بِالشَّرْحِ لَا بِاللُّغَةِ وَقَالَ الْآخَرُونَ لِلَّهِ اللُّغَةُ عَالِمَةٌ

لَا قُوَّةَ عِنْدَ رَبِّكَ لِلْعَادِلِينَ وَاللُّغَةُ وَالشَّعْرُ هَامَلٌ

صانعون لنا أو لا والله الذي لا اله الا هو العليم الغني

حاصل آن ممکن است که با وجود نقصان و کسوف باشد و چون

كبر الامم في سنة الف ليلة وليلة عند حصولها في القابل

مهم بالمرأه الباق وهو المتعارف عند المسلمين وهذا ما يشتهر
اذا قلنا ان المرأه منه ولا لا في نفس هذا المذهب كما في قوله

الحمد لله الذي جعلنا من عباده المخلصين

لأنه فيلزم عدم الاتصال وعدم الخروج من العبدية وهذا معنى الفيلسوف

الشيء عبارة عن طلب أحكامه وليس لفظ الله في الية عليه لغة قطعاً
والجواب عن الأول أنه لا حاجة في قول العلماء بحجته فإلم يبلغ حد الاحتجاج
ومعلو استنفاده في حمل النزاع والخلاف في الشايع فيه على وجه
بالمنع من دالة الصيغة بمعنى ترتب الأمر على وجود الحكم في الشوق
من الجائز عقلاً استنفاد الحكم في إيقاع عقد البيع في المثال مع
ترتب أثره عنه انفعال الملك عليه نعم هذا في العباد معقول فإن
فيها باعتبار كونها عبادة عن حيوان لا اعتبار في ذلك على وجه الحكم المطاوع
والألم يحصل بها فائدة مناه في الاحتجاج على دالة النهي على النفس
في العباد أظن حجب الاستدلال على انفعال الدلالة لغة فانه على
نعم نعم هو في العباد متحقق وأما في غيرها كالحكماء فيجب
ما استدلل على دالة شرعاً من أنه لم يزل العلماء يستدلون بالحق
على الفساد أو جازعاً عنه أو تلك بانه انما يقضي دالة على الفساد
أن تلك الدلالة بحسب اللغة فلا بد أن استدللهم على الفساد
هو لهم ثم لأنه عليه شرعاً لما ذكر من الدليل على عدم دالة لغة
وحيث ما قد مضى من عدم صحة ذلك هو وإن ضابط في القول لا
في العباد لغة لكنهم محطون في هذا الدليل والتحقيق ما استدللنا

أنه في اللغة طلب الحكم في الية عليه لغة قطعاً
والجواب عن الأول أنه لا حاجة في قول العلماء بحجته فإلم يبلغ حد الاحتجاج
ومعلو استنفاده في حمل النزاع والخلاف في الشايع فيه على وجه
بالمنع من دالة الصيغة بمعنى ترتب الأمر على وجود الحكم في الشوق
من الجائز عقلاً استنفاد الحكم في إيقاع عقد البيع في المثال مع
ترتب أثره عنه انفعال الملك عليه نعم هذا في العباد معقول فإن
فيها باعتبار كونها عبادة عن حيوان لا اعتبار في ذلك على وجه الحكم المطاوع
والألم يحصل بها فائدة مناه في الاحتجاج على دالة النهي على النفس
في العباد أظن حجب الاستدلال على انفعال الدلالة لغة فانه على
نعم نعم هو في العباد متحقق وأما في غيرها كالحكماء فيجب
ما استدلل على دالة شرعاً من أنه لم يزل العلماء يستدلون بالحق
على الفساد أو جازعاً عنه أو تلك بانه انما يقضي دالة على الفساد
أن تلك الدلالة بحسب اللغة فلا بد أن استدللهم على الفساد
هو لهم ثم لأنه عليه شرعاً لما ذكر من الدليل على عدم دالة لغة

وحيث ما قد مضى من عدم صحة ذلك هو وإن ضابط في القول لا
في العباد لغة لكنهم محطون في هذا الدليل والتحقيق ما استدللنا
في العباد لغة لكنهم محطون في هذا الدليل والتحقيق ما استدللنا

والجواب عن الأول أنه لا حاجة في قول العلماء بحجته فإلم يبلغ حد الاحتجاج

ومعلو استنفاده في حمل النزاع والخلاف في الشايع فيه على وجه

بالمنع من دالة الصيغة بمعنى ترتب الأمر على وجود الحكم في الشوق

من الجائز عقلاً استنفاد الحكم في إيقاع عقد البيع في المثال مع

ترتيب أثره عنه انفعال الملك عليه نعم هذا في العباد معقول فإن

فيها باعتبار كونها عبادة عن حيوان لا اعتبار في ذلك على وجه الحكم المطاوع

والألم يحصل بها فائدة مناه في الاحتجاج على دالة النهي على النفس

في العباد أظن حجب الاستدلال على انفعال الدلالة لغة فانه على

نعم نعم هو في العباد متحقق وأما في غيرها كالحكماء فيجب

ما استدلل على دالة شرعاً من أنه لم يزل العلماء يستدلون بالحق

على الفساد أو جازعاً عنه أو تلك بانه انما يقضي دالة على الفساد

أن تلك الدلالة بحسب اللغة فلا بد أن استدللهم على الفساد

هو لهم ثم لأنه عليه شرعاً لما ذكر من الدليل على عدم دالة لغة

في هذا الحكم بانفساء للادم غلط بين المناقضة بين قوله لا يصلح
في المكان المعصوم ولو كانت كانت صحيحة فليكون في غاية الظهور
ينبغي ان يكون المطلوب الثالث في العموم والخصوص فيه
فصل الفصل الاول في الكلام على الفاظ العموم والخصوص
في لغة العرب صنعة تختص بها اختيار الشيخ والمحقق والعلامة في مجرى
المحققين وقال السيد جماعة انه ليس له لفظ موضوع اذا استعمل
غيره كان مجازا بل كل ما يدعى به لا يشترط بينه وبين العموم والخصوص
السيد على ان تلك الصنع نقلت في عرف الشارع الى العموم فيقول ينقل
الامر في غير الشارع الى الوجوب ذهب قوم الى ان جميع الصنع التي
وضعها للعموم حقيقة في الخصوص وانما يستعمل في العموم مجازا لئلا
اذا قال العبد لا تصبر احداهم من لفظ العموم صرحوا بجواز
عده مخالفا والتبادر دليل الحقيقة فيكون كل لغة لفظا له عدم
كما صرحوا فانكروه في سياقه لفظ العموم لا يغير حقيقة وهو المطلوب
لو كان نحو كل جميع من الالفاظ المذكورة في مواضع مشتركة بين العموم والخصوص
لكان قول القائل ايها الناس كلهم اجمعين مؤكدا للاشباه وفيه
نحو ان الملازمة ان لا اجمعين مشتركة عند القائل باشر ان الصنع

في هذا الحكم بانفساء للادم غلط بين المناقضة بين قوله لا يصلح
في المكان المعصوم ولو كانت كانت صحيحة فليكون في غاية الظهور
ينبغي ان يكون المطلوب الثالث في العموم والخصوص فيه
فصل الفصل الاول في الكلام على الفاظ العموم والخصوص
في لغة العرب صنعة تختص بها اختيار الشيخ والمحقق والعلامة في مجرى
المحققين وقال السيد جماعة انه ليس له لفظ موضوع اذا استعمل
غيره كان مجازا بل كل ما يدعى به لا يشترط بينه وبين العموم والخصوص
السيد على ان تلك الصنع نقلت في عرف الشارع الى العموم فيقول ينقل
الامر في غير الشارع الى الوجوب ذهب قوم الى ان جميع الصنع التي
وضعها للعموم حقيقة في الخصوص وانما يستعمل في العموم مجازا لئلا
اذا قال العبد لا تصبر احداهم من لفظ العموم صرحوا بجواز
عده مخالفا والتبادر دليل الحقيقة فيكون كل لغة لفظا له عدم
كما صرحوا فانكروه في سياقه لفظ العموم لا يغير حقيقة وهو المطلوب
لو كان نحو كل جميع من الالفاظ المذكورة في مواضع مشتركة بين العموم والخصوص
لكان قول القائل ايها الناس كلهم اجمعين مؤكدا للاشباه وفيه
نحو ان الملازمة ان لا اجمعين مشتركة عند القائل باشر ان الصنع

في العموم والخصوص

في هذا الحكم بانفساء للادم غلط بين المناقضة بين قوله لا يصلح
في المكان المعصوم ولو كانت كانت صحيحة فليكون في غاية الظهور
ينبغي ان يكون المطلوب الثالث في العموم والخصوص فيه
فصل الفصل الاول في الكلام على الفاظ العموم والخصوص
في لغة العرب صنعة تختص بها اختيار الشيخ والمحقق والعلامة في مجرى
المحققين وقال السيد جماعة انه ليس له لفظ موضوع اذا استعمل
غيره كان مجازا بل كل ما يدعى به لا يشترط بينه وبين العموم والخصوص
السيد على ان تلك الصنع نقلت في عرف الشارع الى العموم فيقول ينقل
الامر في غير الشارع الى الوجوب ذهب قوم الى ان جميع الصنع التي
وضعها للعموم حقيقة في الخصوص وانما يستعمل في العموم مجازا لئلا
اذا قال العبد لا تصبر احداهم من لفظ العموم صرحوا بجواز
عده مخالفا والتبادر دليل الحقيقة فيكون كل لغة لفظا له عدم
كما صرحوا فانكروه في سياقه لفظ العموم لا يغير حقيقة وهو المطلوب
لو كان نحو كل جميع من الالفاظ المذكورة في مواضع مشتركة بين العموم والخصوص
لكان قول القائل ايها الناس كلهم اجمعين مؤكدا للاشباه وفيه
نحو ان الملازمة ان لا اجمعين مشتركة عند القائل باشر ان الصنع

اللفظ الذي على شيء يأكذبك عن فيلزم ان يكون الاشتباه متاكدا
 واما بطلان اللازم فلا تعلم ضرورة ان مقاصد اهل اللغة في اكثر
 الالفاظ وازالة الاشتباه حتى لا يفتقدوا للاشراك بوجهين الاول ان اللفظ

التي يدعى وضعها للعموم يستعمل في فائدة وفي خصوص اخرى بل استعمالها
 في الخصوص اكثر وظاهر استعمال اللفظ في شيئين انه حقيقة فيها وقد
 مثلها انما لو كانت للعموم لكان ذلك اما بالعقل وهو صحيح ولا يحتاج
 للعقل مجرد في الوضع واما بالنقل والاحاد منه فينبغي اليقين ولو كان

متواتر الاستعمال لكان فيه وجوب استعماله في الاطلاق مطلق الاستعمال
 لا حقيقة والمجاز للعموم هو المنبأ عند الاطلاق وذلك انه حقيقة
 يكون في الخصوص مجازا اذ هو من الاشتراك حيث لا دليل عليه انما

منع كونهما اذ كمن الاوقات بباد المعنى للفظ عند اطلاقه دليل
 كونه موضوعا له وقد بينا ان المنبأ هو العموم حجة من ذلك ان الجمع
 حقيقة في الخصوص ان الخصوص متيقن لانها ان كانت فردا وان كانت للعموم

فداخل في الفرد وعلى التقديرين يلزم بتوحيدها للعموم فانه مشكوك فيه
 اذ ربما يكون الخصوص فلا يكون العموم مرادوا داخلان فحيلة حقيقة
 في الخصوص المتيقن اولى من حيلة للعموم المشكوك فيه ايضا شتر في اللفظ

هذا في الفرد فاعلم
 انما يدل على كونه
 لا ضرورة انما

اللفظ الذي على شيء يأكذبك عن فيلزم ان يكون الاشتباه متاكدا
 واما بطلان اللازم فلا تعلم ضرورة ان مقاصد اهل اللغة في اكثر
 الالفاظ وازالة الاشتباه حتى لا يفتقدوا للاشراك بوجهين الاول ان اللفظ

التي يدعى وضعها للعموم يستعمل في فائدة وفي خصوص اخرى بل استعمالها
 في الخصوص اكثر وظاهر استعمال اللفظ في شيئين انه حقيقة فيها وقد
 مثلها انما لو كانت للعموم لكان ذلك اما بالعقل وهو صحيح ولا يحتاج
 للعقل مجرد في الوضع واما بالنقل والاحاد منه فينبغي اليقين ولو كان

متواتر الاستعمال لكان فيه وجوب استعماله في الاطلاق مطلق الاستعمال
 لا حقيقة والمجاز للعموم هو المنبأ عند الاطلاق وذلك انه حقيقة
 يكون في الخصوص مجازا اذ هو من الاشتراك حيث لا دليل عليه انما

حاشا لانه ما من عالم الا قد تضمنه وهو وارث على سبيل المبالغة
 ولما قلنا القليل بالعدد والظاهر يقضي كونه حقيقة في الاصل على ان في ذلك
 تغلب الجازم والحق الاصل الاول فبانه اثبات للغة بالترجيح وهو
 غير جازم على انه معارض بان العموم احوط اذ من الحمل ان يكون هو مقصود
 المتكامل فلو حمل اللفظ على الخصوص ضاع غير ما يدل في العموم وهذا الذي
 عن طريقه اما في الاخر فبان احتياج مرجع البعض عنها الى التخصيص فجميع
 ظاهر في انها للعموم على ان ظموا كونها حقيقة في الاغلب انما يكون عند
 عدل الدليل على انها حقيقة اقل وقد يتبادر اقام الدليل عليها مع
 في التمسك بعتل هذه الشبهة من الوجه ان كل ما لم يمتنع بالادوات يفيد
 حاشا لانه لا يعرف في ذلك مخالفا ما لا يصحوا محققوا مخالفا على
 انهم وبتماها الفتن ذلك بعض من يتعدى فهم وهو شاذ فيضعف التفاد
 واما اللفظ المعروف فذهب مع من الناس الى انه بعد العموم وقوله المحقق
 الشيخ فقال قوم بعد فادته واثار المحقق والعلامة وهو لا فرق
 عندنا ودر العموم الى الفهم وانه لو لم يجاز الاستشاف مطر وهو
 مشفط طبعيا احتجوا به من احدهما جازم فصفه الجمع فيما حكاه البعض
 الذي قولهم اهلك الناس الدرهم البسيط والدينار الصفي الثاني حتى الاستشاف

منه كافي قوله ثم ان الانسان في غير الايمانوا به عن الاول
منه لانه على العموم فذلك لان مداول العلم كل فرد مداول الجمع
الا فلو كانت ما يوجد عن لنا بانها من اعداد في الجواب كلا
الوجهين بطرا اما الاول فانه منية على ان مجموع ليس كمو المفرد وهو
التحقيق كما في معنى اما الثاني لان الظاهر ان الجمال لا ينكر افاده
المعنى العموم في بعض الموان حقيقة كيف لا لاداه العرف على الا
حقيقة وكذا ما عاينها اما الظاهر في خلاصة فالكلام في امين
في لانه لم يثبت له استعمال في غير كان مجازا على حد صيغ العموم التي
من شأنها ان البين ان هذه الحق لا تفيض بانها في ذلك بل انما يثبت
المعنى الاول الذي لا يفرق فيه فائدت حيث علمت ان البعض من نفوذ لانه
المفرد العرف على العموم ليس على حد الصيغ الموصوف لذلك لا عددا
اقامه فاعلم ان القرينة الحالية قائمة في الاحكام الشرعية غالبها على
ارادة المومنين حيث لا يخفى على كافي قوله تعالى وحل الله البيع حرم الربوا
وقوله اذا كان للمأذون كونه يوجب شيئا نظاره وقوله في القرينة على
امتناع ارادة المحمية وحقيقة الاحكام الشرعية انما تجري على الكليات
باعتبار وجودها علم افادته فاما ان اراد الوجود الخاص بالجمع الافراد

109

او ببعض غير معين لكن اذ ادة لبعض في الجواب اذ لا معنى لتخليص
 البعض ويجوز ان يكون الرتبة على ما في مقدم الكثر من بعض الما الى غير
 من مواد استعمال في الكتاب السنة فحين وهذا كله اذ ادة الجمع هو
 معنى القول واحد انتبه لذلك من مقتضى الاحتياط في الحق وقائه
 قال في هذا البحث ولو قيل اذ لم يكن ثم معناه وصدد من حكم فانه
 على قرينة حالته تدل على الاستعراق لم ينكر ذلك اصل اكر العنا
 على الجمع لم ينكر لا يفيد العموم بل يحمل على اقل مراتبه وذهب بعض علم
 افادته ذلك حكم الحق عن الشيخ بالنظر الى الحكم والاصح الاول
 القطع بان رجلا مثلاً بين الجمع في صلو كل عند بلا كرجل بين
 الاطاع في صلو كل احد كان رجلاً ليس العموم فيما يتناول من الاحاد
 كانه جال ليس للعموم فيما يتناول من مراتب الحد ثم اقل مراتب واجبة
 الدخول قطعاً فيها كمنها واحدة وتنفق سواها على حكم الشك في
 على ان هذه اللفظة اذ ادلت على القلة والكثرة فمستتر من حكم فلو
 اذ اد القلة لبعضها او قرينة ومجمل على الكل ولا من واضع
 التا انه يشك في اللفظ على كل مرتبة من مراتب الجمع فلا حملناه
 لجمع هذا حملناه على جميع خاتمة فكان اولى الجواب عن احتياج

أما أولها المعروفة بانه لو راد الكل بينه أيضاً وأما ما يوافي فلا يلزم
عند الصفة فيبقى فيها كون أول المرتبة قد أفضا وفيه نظر ويجوز
أن اللفظ لما كان موضوعاً لجميع المشتركين فهو مشترك وكان عندنا
محمداً لأنه من كثرة الألفاظ الموضوع للمعاشرة المشتركة إلا أن أول المرتبة
معتبر القطع بل راد بصحة متيقنا وبقي ما عندنا مشترك كافياً إلى أن يثبت
دليل على الأول ولا يخفى هذا منافاة للمعنى بوجه هذا أيضاً هو الجواب

عن الكلام الأخير فإنما منع كون اللفظ حقيقة في كل مرتبة وإنما هو
 هذا المنع ليس السد لا يمنع كون هذه المرتبة أفراداً حقيقة وكون
 المشتركين بها أفراداً له على حد واحد هو لأن سلبنا كون حقيقة
 في كل من الكان الواحد هو الوقف على ما هو التحقيق من أن المشترك لا يحل
 على شيء من معاني الألفاظية وإن استعاضنا عما لا يكون إلا حارة

ففي الجمل عليه السلام الذي كفاك فائدة قل حاربت صبغة الجمع الثلاثة على الأصح قتل
أقلامها اثنان لئلا تذهب إلى الفهم عند إطلاق هذه الصيغة بلا قرينة لا بد من
الرائد على الأثرين وذلك دليل على أنه حقيقة فالزائد هو ما معلق في قوله
من أن علا الحاربا دعيه أجمع المخالف بوجه الأول قوله فكانا كما
له أخوه والمراد به ما يتناول الأخوين اتفاقا وأصل الإطلاق الحقيقة
الثاني قوله نعم أنا معكم مستعملون خطأ بالمرسوق فهذه من فاعل صيغ الجمع فائدة

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, featuring dense cursive script and some marginalia.

Handwritten manuscript page from the *Sherif al-Makki*, featuring dense Arabic script in Maghrebi style. The text is written on parchment and includes several marginal notes. A prominent heading at the top reads "بسم الله الرحمن الرحيم". The main body of text discusses various topics related to the life and teachings of the Prophet Muhammad, including references to his family and the early Muslim community.

۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩
 ٤٨٠
 ٤٨١
 ٤٨٢
 ٤٨٣
 ٤٨٤
 ٤٨٥
 ٤٨٦
 ٤٨٧
 ٤٨٨
 ٤٨٩
 ٤٩٠
 ٤٩١
 ٤٩٢
 ٤٩٣
 ٤٩٤
 ٤٩٥
 ٤٩٦
 ٤٩٧
 ٤٩٨
 ٤٩٩
 ٥٠٠
 ٥٠١
 ٥٠٢
 ٥٠٣
 ٥٠٤
 ٥٠٥
 ٥٠٦
 ٥٠٧
 ٥٠٨
 ٥٠٩
 ٥١٠
 ٥١١
 ٥١٢
 ٥١٣
 ٥١٤
 ٥١٥
 ٥١٦
 ٥١٧
 ٥١٨
 ٥١٩
 ٥٢٠
 ٥٢١

المقول بان انما هو من بيان في القصص والاحكام وقد يقع فيها
في بعض الاحوال من بيان في القصص والاحكام وقد يقع فيها
في بعض الاحوال من بيان في القصص والاحكام وقد يقع فيها

فذلك إجماع منهم على العموم والخصوص أما عن الوجه الأول فبالنعم ٤٠
لا يبلغ الأهل العموماً اليه في خطاب المشافهة والسبيل إلى التيقن

فيه المشاهدة بل يكفي حصول البعض شفاها والمباين نصبه الله
اللائم والأما تراعى أن حكمهم حكم الذين شامهم وأما عين القافاة
لاستعانة أن يكون إلتحاجه لسؤال الخطأ بصيغة مليل يجوز أن يكون

ذلك عليهم بان يحكم ثابت عليهم بدليل الغرض وهذا لا نزاع فيه وذكرنا
مكلفين بما كلفوا به وعلو بالضرورة من الدين **الفصل الثاني**
فيما لا يشترط فيه العلم بالدين **الكتاب الثاني** في بيان ما لا يشترط فيه العلم بالدين

[illegible]

وهم يحقون الى ان يدبر تقيما لجميع تقير من مدلول الاعمال الان ...
في حق الواحد على سبيل التعظيم وهو الاقرب لنا القطع ببقية قول الله ...
كل ذلك مما في البستان وفيه الاف قد اكل ولعن او ثلث ...

فقد عافى نصيبك من الذهب قد اخذ دينار الى ثلثة وكره
كل من جلدك ثم وجر او كل من جانبك فاكروه قمر بولدا وثلثة

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning names and titles.

فقال اوتدنيك او هو مع عمرو ويكر ولا كل لو يد من اللفظ في حيا ١٥
 كرهه قريته من مدله حتى يجوز له الى الواحد بوجوه الاول ان استعما
 العام في غير الاستعارة يكون بطريق المجاز على ما هو التحقيق وليس بعجز
 الأفراد في من البعض فوجب جواز استعماله في جميع الأقسام الى ان
 ينتهي الواحد الثاني انه لو امتنع ذلك كان تخصيصه خارج للفظ
 موصو الى غيره وهذا يقتضي امتناع كل تخصيص ثالث قوله تعالى
 وانا له لحافظون والمراد هو تعالى وحده الرابع قوله تعالى الذين قال لهم اننا
 والمراد بهم من سجدوا باقوا المصير ولم يعد اهل اللسان مستعملين
 القرينة فوجب جواز التخصيص الى الواحد مما وعد القرينة وهو الله
 الخامس علم بالضرورة من اللغة صحة قولنا اكلت الخبز فشربت الماء
 ويراد به قل القليل مما يتناول الماء والخبز ويجوز عن الاول المنع من
 عدا الاولوية فان اكثر اقرب الى الجمع من الاقل هكذا اجاب العلامة
 في النهاية وفيه نظر لان اقربيه اكثر الى الجمع يقتضي ارجحية ارادته
 على الأقل لا يمنع ارادة الأقل كما هو المسمى بالتحقيق في جوابي
 لما كان منبه الدليل على ان استعمال العام في خصوص كان هو جواز
 ولا يذ في جواز مثل من وجوب العلاقة المصحة للتحقيق لانهم كان لهم

ويحتمل من ذلك ان استعمال
 في غير الاستعارة يكون بطريق المجاز

ويراد به قل القليل مما يتناول
 الماء والخبز ويجوز عن الاول المنع من

في النهاية وفيه نظر لان اقربيه
 اكثر الى الجمع يقتضي ارجحية ارادته

فہرست

وليس معنى الجمع ملحوظا فيه صلاو عن الرابع انه على تقدير ثبوته كما
في غيره من محل النزاع لان البحث في تخصص العام والناس على هذا التقيد
ليس بعام بل للمعنى والمعنى غير عام وقد وقف في هذا العهد ثبوت
صحة اطلاق الناس المعنى على احد الامر عندنا سهل وعلى الثاني
انه غير محل النزاع ايضا فان كل واحد من الماء والخمر في المثالين ليس
بل هو للبعض الخارجى المطابق للمعنى الذهني اعني الخمر الماء المنقذ
في الذهب انه في كل ويشترط هو مفكدا ما معلوم وطاصلا لانه
انه اطلاق المعرف بل لالم العهد الذهني الذي هو قسم من تعريف الخمر على
موجود معين بمجمله وغير اللفظ وان اردنا بخصوص من تلك التعميمات
بل لانه القرينة وهذا امثال اطلاق المعرف بل لالم العهد الخارجى على
موجود معين من بين معهودا خارجة كقولك مخاطبك ارجل و
حيد ابراهيم اسوق معهوده بريك وبين عهدا خارجا معينا
لانه من بين القرينة ولو بالعادة فكما ان ذلك ليس من تخصيص
في شيء فكذلك هذا محذور في التثنية والاشين ما قيل في الجمع
وان افله ثلثة او اثنان كانت محاورا لكون الجمع حقيقة في
الثلثة او في الاثنان والجواب ان الكلام في اقل مرتبة يخص بها العامة

في غير محل النزاع لان البحث في تخصص العام والناس على هذا التقيد
ليس بعام بل للمعنى والمعنى غير عام وقد وقف في هذا العهد ثبوت
صحة اطلاق الناس المعنى على احد الامر عندنا سهل وعلى الثاني
انه غير محل النزاع ايضا فان كل واحد من الماء والخمر في المثالين ليس
بل هو للبعض الخارجى المطابق للمعنى الذهني اعني الخمر الماء المنقذ
في الذهب انه في كل ويشترط هو مفكدا ما معلوم وطاصلا لانه
انه اطلاق المعرف بل لالم العهد الذهني الذي هو قسم من تعريف الخمر على
موجود معين بمجمله وغير اللفظ وان اردنا بخصوص من تلك التعميمات
بل لانه القرينة وهذا امثال اطلاق المعرف بل لالم العهد الخارجى على
موجود معين من بين معهودا خارجة كقولك مخاطبك ارجل و
حيد ابراهيم اسوق معهوده بريك وبين عهدا خارجا معينا
لانه من بين القرينة ولو بالعادة فكما ان ذلك ليس من تخصيص
في شيء فكذلك هذا محذور في التثنية والاشين ما قيل في الجمع
وان افله ثلثة او اثنان كانت محاورا لكون الجمع حقيقة في
الثلثة او في الاثنان والجواب ان الكلام في اقل مرتبة يخص بها العامة

لا في قبح مرتبة يطابق عليها الجمع فان الجمع من حيث هو ليس بجامع وليس
دليل على لازم كيمها فلا تعلق لهما بالآخر فلا يكون المبدأ
مبدأ للآخر اصل وان فصل العام واريد بالعام هو جامع ومط
على الا هو وفا للشيخ والمحقق والعلامة في احد قوليه كثير من اهل
الحل وقال قوم انه حقيقة مط وقيل هو حقيقة ان كان الباقي
منعصر عن ان له كثره يعبر العلم بعلمها والافعال فذهب عنه
كونه حقيقة ان حق محصل يستقل بنفسه من شرط اوصفة او
افعاله وان حق مستقل من سماع وعقل فجاز وهو انقول الثاني
للعلم انما في التحد وينقل هيئتها فلما الناس كثره في هذه
لكنها تلي الوهم فلا يصح القول بها لئلا انه لو كان حقيقة
الباقي في الكل كان شريكها باللازم متفبيان بالافعال
ثبت كونه للعلم حقيقة ولا ريب البعض مخالف له في
فقد مر منه حقيقة في ايضا فيكون حقيقة في معين فمخالف
وهو معنى المشترك وبنا انما اللازم ان فرض في مثل الكلا
في الفاظ العموم قد ثبت اختصاصها في اصل الوضع حجة القائل
بانه حقيقة مط ان احدها ان اللفظ كان متساو لا حقيقة
بالمعنى بل باللفظ والافعال

والثاني يسبق الى الفهم اذ مع القرينة لا يتحمل غير ذلك لئلا يحل
الوجه الاول ان تسأله اللفظ له قبل التخصيص انما كان مع غيره
يتأوله محله ولها متغذ وان فقد استعمال في غيره فوضع له غيره
بان عكس تأوله للغير وتأوله له لا يغير صفة وتأوله لما يتق
وجوب ان كون اللفظ حقيقة قبل التخصيص ليس باعتبار تأوله
حتى يكون بقا التأول واستلزام البقاء كونه حقيقة بل من حقيقة
في اللغة ان ذلك التباين بعد التخصيص يستعمل في نفس الباقي فلا
يبقى حقيقة والقول بأنه كان متساو له حقيقة محمدا واد
في الحقيقة المعاملة للجواز وهي صفة اللفظ وعن الثاني بان مع
الى الفهم وانما يتبادر مع القرينة ويكنها يسبق العموم وهو كلب الجا
ولم يخرج ان راده لكنا معلوم بان القرينة انما الجاهل الى القرينة عك
اوده المخرج وضعف لان العلم باوده الباقي الى القرينة انما الجاهل
باعتبار دخوله تحت المراد وكونه بعضا والمفظة لكون اللفظ
فيه هو العلم باوده على انه نفس المراد وهذا يحصل لا يتبع القرا
وهو معنى الجواز فحقه من قال بأنه حقيقة ان يقع من غير ان معنى

حقيقة هو كون اللفظ لا على امر غير مخصص عندا كان الباطن
 مخصصا عاما والحواس كون معناه ذلك بل معناه تناول جميع
 للمعنى ولا يقتضيه غير فكان حجازا ولا يذهب عليك ان نشأ
 في هذه الحجة استثناء كون الترخ في لفظ العالم اذ في الصنيع فقل
 مثله لكثير من الاصوين في مواضع متعده لكون الامر للوجود
 للاثين والاستثناء حجازا في المنقطع هو من باب استثناء العارض
 حجة الفائل بانه حقيقة ان خص بغير مستقيل انه لو كان التقيد بما
 لا يستقل بوجه تجوزا في نحو الرجال المسلمون من المقيدين بالصفة
 بنوعهم من خلوا من المقيدين بالشرط وتمثل الناس الا العنا من المقيدين
 بالاستثناء لكان نحو مسلمو الحجاز حجازا واما كان نحو مسلمو الحجاز
 حجازا واما كان نحو الفصحة الخمسة من ااما حجازا والوازم الثلاثة
 باطلة ااما القولان واجمالا واما الاخير فلكونه موضع فاق من الخصم
 بيان الملاحة ان كل واحد من المذاهب هو مقيدين بغيره هو كالحج في
 صار بواسطة لغة غير واضع له اولاهي بدونه لما نقل عنه
 ومعه نقلت اليه لا يحتمل غير وقد جعلتم ذلك موجبا للتجوزا
 محكم فاجتاتان وبما لفرق فان او اوفي مسلمو الفضايل ومما

حجة الفائل بانه حقيقة ان خص بغير مستقيل انه لو كان التقيد بما
 لا يستقل بوجه تجوزا في نحو الرجال المسلمون من المقيدين بالصفة
 بنوعهم من خلوا من المقيدين بالشرط وتمثل الناس الا العنا من المقيدين
 بالاستثناء لكان نحو مسلمو الحجاز حجازا واما كان نحو مسلمو الحجاز
 حجازا واما كان نحو الفصحة الخمسة من ااما حجازا والوازم الثلاثة
 باطلة ااما القولان واجمالا واما الاخير فلكونه موضع فاق من الخصم
 بيان الملاحة ان كل واحد من المذاهب هو مقيدين بغيره هو كالحج في
 صار بواسطة لغة غير واضع له اولاهي بدونه لما نقل عنه
 ومعه نقلت اليه لا يحتمل غير وقد جعلتم ذلك موجبا للتجوزا
 محكم فاجتاتان وبما لفرق فان او اوفي مسلمو الفضايل ومما

حجة الفائل بانه حقيقة ان خص بغير مستقيل انه لو كان التقيد بما
 لا يستقل بوجه تجوزا في نحو الرجال المسلمون من المقيدين بالصفة
 بنوعهم من خلوا من المقيدين بالشرط وتمثل الناس الا العنا من المقيدين
 بالاستثناء لكان نحو مسلمو الحجاز حجازا واما كان نحو مسلمو الحجاز
 حجازا واما كان نحو الفصحة الخمسة من ااما حجازا والوازم الثلاثة
 باطلة ااما القولان واجمالا واما الاخير فلكونه موضع فاق من الخصم
 بيان الملاحة ان كل واحد من المذاهب هو مقيدين بغيره هو كالحج في
 صار بواسطة لغة غير واضع له اولاهي بدونه لما نقل عنه
 ومعه نقلت اليه لا يحتمل غير وقد جعلتم ذلك موجبا للتجوزا
 محكم فاجتاتان وبما لفرق فان او اوفي مسلمو الفضايل ومما

جزء الكلمة والمجموع لفظ واحد والالف واللام في محالهما وان كانت كلمة
الا ان المجموع يعقل الحرف كونه واحد ونعيم منه معنى واحد من غير حجة
ونقل من معنى الحرف والاقسام الجسد والالف واللام للقياس
بكون الف نسبة الاثنين عا فالحقيقة على تقدير تسليمه متى عا
ان المراد به تمام مدلوله وان لا يخرج منه وقع قبل الاستناد اليه
وامت جيز بانه لا يشي بما ذكرناه وهذه الصواب الثالث من مجموع
المحصول هو ان مسمى بلفظ العام وبين المخصص كون كل منهما
كلمة رئيسها وان المفروض ان الثاني من لفظ العام لا ينافي
مقدما على الاستشاق فكيف يلزم من كونه حائلا كون هذه عبارة
اصل الاخر عند ان تخصص لفظ العام لا يخرج عن الحجة في غير
محال التخصص بل يمكن المخصص مجازا ولا ينعوف ذلك من
مخالفتهم بوجد كلام بعض المتأخرين فالشعر بالرغبة عنه وقد
الناس من انكر حجة عظم ومنهم من فصلوا في التفصيل على
اقول في منها الفرق بين المتصل والتفصيل الاول حجة لا الثاني
ولا حاجة بنا الى التعرض لباقيها فانه تطويل بلا طائل اذ هي في غاية
الضعف والسقوط ونذهب بعض الى انه يبقى حجة في اقل من اثنين
لا انكر ان يكون الالف واللام في محالهما وان كانت كلمة
الا ان المجموع يعقل الحرف كونه واحد ونعيم منه معنى واحد من غير حجة
ونقل من معنى الحرف والاقسام الجسد والالف واللام للقياس
بكون الف نسبة الاثنين عا فالحقيقة على تقدير تسليمه متى عا
ان المراد به تمام مدلوله وان لا يخرج منه وقع قبل الاستناد اليه
وامت جيز بانه لا يشي بما ذكرناه وهذه الصواب الثالث من مجموع
المحصول هو ان مسمى بلفظ العام وبين المخصص كون كل منهما
كلمة رئيسها وان المفروض ان الثاني من لفظ العام لا ينافي
مقدما على الاستشاق فكيف يلزم من كونه حائلا كون هذه عبارة
اصل الاخر عند ان تخصص لفظ العام لا يخرج عن الحجة في غير
محال التخصص بل يمكن المخصص مجازا ولا ينعوف ذلك من
مخالفتهم بوجد كلام بعض المتأخرين فالشعر بالرغبة عنه وقد
الناس من انكر حجة عظم ومنهم من فصلوا في التفصيل على
اقول في منها الفرق بين المتصل والتفصيل الاول حجة لا الثاني
ولا حاجة بنا الى التعرض لباقيها فانه تطويل بلا طائل اذ هي في غاية
الضعف والسقوط ونذهب بعض الى انه يبقى حجة في اقل من اثنين

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
 وهو ان الحق لا يمتنع عليه
 وهو ان الحق لا يمتنع عليه
 وهو ان الحق لا يمتنع عليه

ههنا من غير جهة التخصيص في الجمل على ذلك البعض سقط ما ذكرناه
 هذا مع ان الحق غير فاته بدفع لقول بحيث في اقل الجمع ان لا يكون
 الجمع ههنا من غير جواز التجاوز في التخصيص لا الواحد لكون اقل الجمع
 مقطوعا على كل تقدير وعن الثاني بالمتنع عند الظهور في النفي
 وان لم يكن حقيقة وسند هذا المتنع يظهر من دليلنا السابقون
 الظهور بالنسبة الى العموم لا ايضا واحدا لانه في انه حجة في اقل
 الجمع هو المتحقق والباء مشكوك فيه فلا ايضا اليه الجواب لان
 الباقي مشكوك فيه ما ذكرنا من الدليل على جواز الجمل على ما بقى
 اصل ذهب العلامة في الهذلي الى جواز الاستدلال بالباء
 قبل استقصاء البحث في طلب التخصيص واستقر في النهاية على
 الجواز ما لم يستقص في الطلب حكمه فيها كما من القولين عن بعض
 الثنا وقد اختلف كل ادم في بناء موضع النزاع فقال بعضهم ان النزاع
 في جواز التمسك بالعام قبل البحث عن المخصوص هو الذي يوجب
 العلامة في التمسك وصرح في النهاية وانكر ذلك جمع من المتحققين
 قائلين بان العمل بالعموم قبل البحث عن المخصوص جائزا واما
 الخلاف في مبلغ البحث فقال الاكثر يكتفي بحيث يغلب عليه الظن بعد

انما انما انما
 انما انما انما
 انما انما انما
 انما انما انما

انما انما انما
 انما انما انما
 انما انما انما
 انما انما انما

انما انما انما
 انما انما انما
 انما انما انما
 انما انما انما

انما انما انما
 انما انما انما
 انما انما انما
 انما انما انما

فان قيل ان
الظن لا يثبت
على ما هو
مستلزم له
فان قيل ان
الظن لا يثبت
على ما هو
مستلزم له

١٤ المخصص قال بعض انه لا يمكن ذلك بل لا بد من القطع بان يقال ان
ان خلاف موجود في المقام من نقل جملة القول يجوز ان يقال ان
قبل البحث عن المخصص عن بعض المتكلمين وتخصيص آخرين باختصاصه
لكنه ضعيف وما قيل ان ما يقال انه قبل وقوع العمل وقبله
المخصص يجب اعتقاده ومجرى قائم ان لم يبين ان خصوص ذلك ولا
الاعتقاد وينقل عن بعض العلماء انه قال بعد ذكره هذا الكلام
ذلك انما لهذا غير معتد عندنا من مباحث العقل ومضطر
العلماء وانما هو قول صدر عن عبادة واستمر في عناده واذا
هذا فالا فربما تكونه لا يجوز المباداة الى الحكم بالعموم قبل البحث
عن المخصص بل يجب التخصيص حتى يحصل الظن الغالب بانفسا
كما يجب ذلك في كل دليل يحتمل ان يكون له معارضات لا راجحا
فانه في الحقيقة جزئي من جزئياتنا لانا ان المجتهد يجب عليه البحث عن
الدلالة وكيفية دلالة المخصص كيفية في الدلالة وقد شاع
ايضا حتى قبل ما من عام الا وقد خصصنا احتمال ثبوته مساويا
لاحتمال عدمه وتوقف ترجيح احد الامر على البحث والتفتيش وانا
اكفيها لبحصول الظن وله شرط القطع لانه كما لا سبيل الى الغلبة
ادعائه الامر عند الوجوه وهو لا يدل على عدم الوجود فلو اشتراط
لا تدرى

فان قيل ان
الظن لا يثبت
على ما هو
مستلزم له
فان قيل ان
الظن لا يثبت
على ما هو
مستلزم له
فان قيل ان
الظن لا يثبت
على ما هو
مستلزم له

فان قيل ان
الظن لا يثبت
على ما هو
مستلزم له
فان قيل ان
الظن لا يثبت
على ما هو
مستلزم له
فان قيل ان
الظن لا يثبت
على ما هو
مستلزم له

[illegible]

لا بد من الجواب العمل باكثر العمومات التي تجزئ التمسك به قبل البحث فانه لو
طلب المخصص في التمسك بالعام لموجب الجواز في التمسك بالتحقيقه بآثار الملاحة
ان يابط بالمخصص اما هو المخرج عن الجواز وهذا المعنى بعينه موجود
الجواز لكن اللازم اعني طلب الجواز مستفاد من ليس واجباً نقا فالعرف
ايضاً يحمل الالفاظ على ظهورها من غير بحث عن وجود ما يصر للفظ
عن حقيقةه وهذا الصحيح العلة تدعى على تخالف في الهدى هو كالنظر
في موافقة هذا القائل فاقول الجواز الفرق بين العام والحقيقة فان العمومات
قال انه اذا مشى الاثر بالعام مشارة الى احتمال كون
اكثرها مخصوصاً كما عرفت فصالح اللفظ على العموم جوازاً في الظن
البحث عن المخصص لا كالحقيقة فان اكثر الالفاظ محمول على التخصيص
واخرج منقطعاً بان كان كانت المسئلة مما اكثر منه في اختلاف البحث
ولم يطبق على تخصيصه فالعادة قاضية بالقطع بانقاء اوله وكان
مع كثرة البحث قطعاً وان لم يكن ما اكثر منه في البحث فبحث المجهل فيها جواباً
القطع بانقاءه نعم لانه لو اريد بالعام المخصص لكان ذلك دليل على
فاد البحث المجهل ولم يغترب دليل التخصيص قطع بعد ما بين في المقدمة
اعني العلم عادة عند كثرة البحث العلم بالدليل عند بحث المجهلة

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

كثيرا لما يكون المسئلة فانكر في البعث او يثبت فيه الحق بعد ما حكمتم
فانكر في البعث او يثبت فيه الحق بعد ما حكمتم

هذا هو الفصل الثالث في ما يتعلق
بالمختصر اصل ان تعقب المختصر بعد ساو كان جملا او غير
وقد عوده الى كل واحد كان لا يخرج من قطعاه بل يخرج من كل الباقي

بجمل ابرج بعزم وهو الفصل الثالث فيما يتعلق

بالمختصر اصل ان تعقب المختصر بعد ساو كان جملا او غير
وقد عوده الى كل واحد كان لا يخرج من قطعاه بل يخرج من كل الباقي

يخص هو به اقول وقد جرت عادتهم بعض الناس في تعقبات
الاستثناء ثم يسيرون في باقي انواع المختص لان حالها كما في الاستثناء
ومن يخرج على من فهمه من فوات بعض الخصوصيات بالخروج عنها

الى غير فضاء الاحتجاج اقول قد سبق الى ان الاستثناء المتعقب
للملحظ فظ في جملة الجمع فستره بعضهم بكل واحد في هذا

القول عن الشيخ وقال اخرون انه في القول الأخيرة وقبله بالوجه
لانك ان حقيقة في أي اذين وقال السيد المرتضى انه مشترك بينهما
في قوله لا يوافقا لغيره وهذا ان يقولان موافقان للقول الثاني
لان الأخيرة مختصة على كل حال لم يظهر من الخلاف في حال الاستثناء

في الخارج من الجمع فانه مجاز على ذلك القول حمل عند اولهذين حقيقة

عندنا في ما فصل بعضه تفصيلا لطول ابرج حاصله الى عماد
القبية على الامر في هذا العلامة وفيه ليس بجهد لان فرض

وجو القربة يخرج عن محل الترخ اذ هو في اعمى عنها والله يقول

هذا هو الفصل الثالث في ما يتعلق
بالمختصر اصل ان تعقب المختصر بعد ساو كان جملا او غير
وقد عوده الى كل واحد كان لا يخرج من قطعاه بل يخرج من كل الباقي
يخص هو به اقول وقد جرت عادتهم بعض الناس في تعقبات
الاستثناء ثم يسيرون في باقي انواع المختص لان حالها كما في الاستثناء
ومن يخرج على من فهمه من فوات بعض الخصوصيات بالخروج عنها
الى غير فضاء الاحتجاج اقول قد سبق الى ان الاستثناء المتعقب
للملحظ فظ في جملة الجمع فستره بعضهم بكل واحد في هذا
القول عن الشيخ وقال اخرون انه في القول الأخيرة وقبله بالوجه
لانك ان حقيقة في أي اذين وقال السيد المرتضى انه مشترك بينهما
في قوله لا يوافقا لغيره وهذا ان يقولان موافقان للقول الثاني
لان الأخيرة مختصة على كل حال لم يظهر من الخلاف في حال الاستثناء
في الخارج من الجمع فانه مجاز على ذلك القول حمل عند اولهذين حقيقة
عندنا في ما فصل بعضه تفصيلا لطول ابرج حاصله الى عماد
القبية على الامر في هذا العلامة وفيه ليس بجهد لان فرض
وجو القربة يخرج عن محل الترخ اذ هو في اعمى عنها والله يقول

هذا هو الفصل الثالث في ما يتعلق
بالمختصر اصل ان تعقب المختصر بعد ساو كان جملا او غير
وقد عوده الى كل واحد كان لا يخرج من قطعاه بل يخرج من كل الباقي
يخص هو به اقول وقد جرت عادتهم بعض الناس في تعقبات
الاستثناء ثم يسيرون في باقي انواع المختص لان حالها كما في الاستثناء
ومن يخرج على من فهمه من فوات بعض الخصوصيات بالخروج عنها
الى غير فضاء الاحتجاج اقول قد سبق الى ان الاستثناء المتعقب
للملحظ فظ في جملة الجمع فستره بعضهم بكل واحد في هذا
القول عن الشيخ وقال اخرون انه في القول الأخيرة وقبله بالوجه
لانك ان حقيقة في أي اذين وقال السيد المرتضى انه مشترك بينهما
في قوله لا يوافقا لغيره وهذا ان يقولان موافقان للقول الثاني
لان الأخيرة مختصة على كل حال لم يظهر من الخلاف في حال الاستثناء
في الخارج من الجمع فانه مجاز على ذلك القول حمل عند اولهذين حقيقة
عندنا في ما فصل بعضه تفصيلا لطول ابرج حاصله الى عماد
القبية على الامر في هذا العلامة وفيه ليس بجهد لان فرض
وجو القربة يخرج عن محل الترخ اذ هو في اعمى عنها والله يقول

منصور فضيلاً وأجماً لأن كان الوضع خاصاً
اعني تصور المعنى والموضوع كخاصة أيضاً و

متصوفاً لا واجباً إلا كان الوضع خاصاً بالخصوص التصو العتبه فيه
اعني تصو العتبه والموضوع له خاصاً ايضاً وهو كذا لئلا يفسد في التصو
معناه عاماً من دمج تحت جزئيات اضافية او حقيقية فلهذا ان عتبه لفظاً
معولاً او اللفاظاً معولاً بالتفصيل او الإجمال ياراه ذلك التصو عاماً
فيكون الوضع عاماً بالتصو العتبه في الموضوع له ايضاً عاماً
ان عتبه اللفظ او اللفاظ ياراه خصوصاً الجزئيات المتضمنة تحتها
معولاً إلا اذا توجه العقل بذلك المفهوم العام نحوها والعلوم الأجسام
كأنه الوضع فيكون الوضع عاماً للعلوم التصو العتبه فيه والموضوع
له خاصاً من القسم الأول من هذين المشتقاً فإن الوضع وضع صغير
فأصل مثلاً من كل صدق من قام به مدلوله وضعه وضعه من كل
عليه عموماً الوضع والموضوع له في ذلك من القسم الثاني المتشابه
كأنه الأثر أو لفظ هذا مثلاً موضوع لخصوص كل فرد مما يشار إليه
لكن باعتبار تصو الوضع للمفهوم العام وهو كل ما يشار إليه من ذلك
يضع للفظ هذا المعنى الكلي بل خصوصاً تلك الجزئيات المتضمنة تحتها
تماماً كما هو بذلك لأن لفظ هذا لا يطلو إلا على خصوصيات لا يطلو هذا
يشار إليها يشار إليه بل لا بد من اللفظ من الفصل في خصوصية

۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳

وعلیٰ هذا قامی الامیر ناری بن الامتضاء کان اسما له فی حقیقۃ

في علم المرافقة الى القرينة كما في نظائره فان اعادة المعنى المرافقة
بالوضع لعلاماتها هي القرينة وليس لك ولا لغيرك في شيء لا يحتمل
الوضع فيه وتعد في المشترك لكنه في حكم باعتبار الاحتياج الى القرينة

على ان يبينها فاق من هذا الوجه ايضا فان حجاج اللفظ الشئ الى اللفظ
 الذي كان ان يبينها فاق من هذا الوجه ايضا فان حجاج اللفظ الشئ الى اللفظ
 انما هو لمعين المراد كونه موضوعا للسميائية انما هيته فينت بطريقه
 اللفظ الى اللفظ

منها

على تلك التسمية اذا كان العلم بالوضع خاصا ويحتاج تعيين المراد

الى القنينة بخلاف الموضوع بالوضع العام فان سمي غرضنا هبة فلا

يمكن جميعا في الذهب ولا البعض ولا البعض لا متواضعة

بما فاحتياجه الى العناية اتموا لصل الافادة لا للتعبير ومنها

من الألفاظ المشتركة بحيث يكون صلاحية الدعوى إلى الأخت باعتبار

معنى والى الجميع بأغنياء الروح محمد بن محمد الشيرازي وقد أتم هذا العمل في سنة

القبلة الأشنة الحظوظية الأولى في سنة الف و مائة وأربعين ألفاً وقسمه إلى ثمانية أجزاء

منه ولا دليل على كون المسئلة التي كتبت موضوعاً لمعتقد الكفار

الآخرين كما طهر فساد القلوب بالحوالي الجمع مطوع الى الاخير مطوع كونه

الوضع في الأصل اللهم وعدي شوخلا في آخر المرفعة بوجه الأول

الحاصل

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

الفاعل اذا قال لغيره اضرب عظامي والى اصدائي الا واحد يجوز ان
يستعمل الخطاب لاهل البيت استثناء الواحد المجليين او جملة واحد واستعمل
لا يجرى الامع حال اللفظ واشتركا التثنية ان اللفظ من استعمال اللفظة
معينين مختلفين من غير ان تقوم دلالة على اتحادهما في احداهما انها
حقيقة فيها ولا خلاف في انه وجد القران واستعمال اهل اللغة استثناء
بعض مجليين عاد اليها نادرة وعاد الى احديهما اخرى وانما يرد من
بأحديهما انه اذا عاد اليهما فلا بد له ذلك ومن رجع اليهما انه اذا خضر
بالجملة التي تلي في الدلالة وهذا من الجملة لعرف بانه مستعمل في الاخر
واذا كان الامر على هذا فيجب ان يكون تعقيب الاستثناء المجليين محملا على
الى الاخر كما انه محمل ليعبر بالآخر حقيقة في كل واحد منهما ولا يجوز
القطع على احد الاخرين الا بدلالة منفصلة الثالثة انه لا بد في الاستثناء
المتعقب مجليين من ان يكون ما رجع اليهما معا والى واحدة منهما الا انه
من الجملة ان يكون راجعا الى شئ منها وقد نظرنا في كل شئ يستعمل من قطع
على جملة اليهما فلم نجد في الدلالة على وجوب ادعاءه ونظرنا فيه فيما
يتعاون من قطع على يعود الى الاخر اليه من مجليين من غير تجاوز ما قلنا
فيه وايضا يوجب القطع على اختصاصه بالجملة التي تلي دون ما تقدمها فوجب

^{١٢٧}
 مع هذا القطع على أن طرف من الأخرين ان تعف فيهما ولا يقطع في شيء منهما
 التبدل لانه ان لم يكن في العالم اذا قال ضربت فلانا في اكرمته جري في وقت
 فكوني قائما او قال صلبا او متساو او كان كذا العمل واعتقد بك كذا
 من الحال وظرف الزمان وظرف المكان ان يكون العامل فيه المتعلق به
 جميع ما عدا ذلك لا فقال كما يحتمل ان يكون المتعلق به فاهو قريب اليه
 وليس نافع لك ان يقطع على ان العامل فيه باعتقاده يكون الكل ولا البعض
 التبدل غير الظاهر فكذلك ينبغي الاستثناء والجامع بين الأمرين ان كل واحد
 من الاستثناء والحال والطرف الزمانية والكائنية فضله في الكلام ثابتا
 بعد التامه استقلاله قال وليس هذا من تركيبة الواجب فيما ذكرنا
 القطع على ان العامل فيه جميع الأفعال المتقدا لان لا دليل على
 خلافة ذلك لان هذا من مركبة مكابرة وذهب المشافه ولا فرق
 بين من حمل نفسه عليه وبين من قال بل الواجب يقطع على ان الفعل الذي
 يعقبه الحال والطرف في العالم دون ما تقدم دائما يعلم في بعض
 ان لكل عامل بدليل وانما هو الأول في المنع من اختصاص من لا
 بالاشتراك بل المقصود محسن هو الاحتمال ولو كان بواسطة الاشتراك
 او لكونه موضوعا بالوضع العام ولتعد مخرها حقيقة فيه

في قوله ان تعف فيهما
 في قوله صلبا او متساو
 في قوله كذا العمل
 في قوله اعتقد بك كذا
 في قوله من الحال
 في قوله وظرف الزمان
 في قوله وظرف المكان
 في قوله ان يكون
 في قوله المتعلق به
 في قوله جميع ما عدا ذلك
 في قوله لا فقال
 في قوله كما يحتمل
 في قوله ان يكون
 في قوله المتعلق به
 في قوله فاهو قريب اليه
 في قوله وليس نافع لك
 في قوله ان يقطع على ان
 في قوله العامل فيه
 في قوله باعتقاده
 في قوله يكون الكل ولا البعض
 في قوله التبدل غير الظاهر
 في قوله فكذلك ينبغي
 في قوله الاستثناء
 في قوله والحال
 في قوله والطرف الزمانية
 في قوله والكائنية
 في قوله فضله في الكلام
 في قوله ثابتا
 في قوله بعد التامه
 في قوله استقلاله
 في قوله قال وليس هذا
 في قوله من تركيبة
 في قوله الواجب فيما ذكرنا
 في قوله القطع على ان
 في قوله العامل فيه
 في قوله جميع الأفعال
 في قوله المتقدا لان
 في قوله لا دليل على
 في قوله خلافة ذلك لان
 في قوله هذا من مركبة
 في قوله مكابرة وذهب
 في قوله المشافه ولا فرق
 في قوله بين من حمل نفسه
 في قوله عليه وبين من قال
 في قوله بل الواجب يقطع
 في قوله على ان الفعل الذي
 في قوله يعقبه الحال
 في قوله والطرف في العالم
 في قوله دون ما تقدم
 في قوله دائما يعلم في بعض
 في قوله ان لكل عامل بدليل
 في قوله وانما هو الأول
 في قوله في المنع من اختصاص
 في قوله من لا بالاشتراك
 في قوله بل المقصود محسن
 في قوله هو الاحتمال ولو كان
 في قوله بواسطة الاشتراك
 في قوله او لكونه موضوعا
 في قوله بالوضع العام
 في قوله ولتعد مخرها حقيقة فيه

في قوله ان تعف فيهما
 في قوله صلبا او متساو
 في قوله كذا العمل
 في قوله اعتقد بك كذا
 في قوله من الحال
 في قوله وظرف الزمان
 في قوله وظرف المكان
 في قوله ان يكون
 في قوله المتعلق به
 في قوله جميع ما عدا ذلك
 في قوله لا فقال
 في قوله كما يحتمل
 في قوله ان يكون
 في قوله المتعلق به
 في قوله فاهو قريب اليه
 في قوله وليس نافع لك
 في قوله ان يقطع على ان
 في قوله العامل فيه
 في قوله باعتقاده
 في قوله يكون الكل ولا البعض
 في قوله التبدل غير الظاهر
 في قوله فكذلك ينبغي
 في قوله الاستثناء
 في قوله والحال
 في قوله والطرف الزمانية
 في قوله والكائنية
 في قوله فضله في الكلام
 في قوله ثابتا
 في قوله بعد التامه
 في قوله استقلاله
 في قوله قال وليس هذا
 في قوله من تركيبة
 في قوله الواجب فيما ذكرنا
 في قوله القطع على ان
 في قوله العامل فيه
 في قوله جميع الأفعال
 في قوله المتقدا لان
 في قوله لا دليل على
 في قوله خلافة ذلك لان
 في قوله هذا من مركبة
 في قوله مكابرة وذهب
 في قوله المشافه ولا فرق
 في قوله بين من حمل نفسه
 في قوله عليه وبين من قال
 في قوله بل الواجب يقطع
 في قوله على ان الفعل الذي
 في قوله يعقبه الحال
 في قوله والطرف في العالم
 في قوله دون ما تقدم
 في قوله دائما يعلم في بعض
 في قوله ان لكل عامل بدليل
 في قوله وانما هو الأول
 في قوله في المنع من اختصاص
 في قوله من لا بالاشتراك
 في قوله بل المقصود محسن
 في قوله هو الاحتمال ولو كان
 في قوله بواسطة الاشتراك
 في قوله او لكونه موضوعا
 في قوله بالوضع العام
 في قوله ولتعد مخرها حقيقة فيه

كما يقال اهل الوقف او غيره ذلك من الاستنباط المقصود له والاعتراف
الثابتة على تقدير تسليمه انما يدل على كون اللفظ حقيقة في الامر
على الاشتراك المحذور كونه بوضع واحد كما قلناه ولا بد في الاشتراك
وضعي فاما عن الدلائل فان عدل الدليل العبري على محم عود الى
او اختصاصه بالآخر لا يفيض المصير الاشتراك بل يرد في الآخر منه
وبين ما قلناه وبين الوقف فاما عن الرابع فبان في اللغة مع
لا يدل على الاشتراك بل على الاعم منه فقلناه حجة لقولنا ان
في الجمع امور ستة احدها ان الشرط المتعقب للجمع هو الجمع فكذلك
بجامع عند استغناء كل منهما بنفسه واتحاد بينهما فان قوله تعالى
في آية القذف الامر بان ياجرا مجري قوله ان لم يتوبوا وثانيهما ان حرف
يصير لجل المتعقب في حكم الوحدة ولا فرق بين قولنا رايته زيد
وقولنا زيد بن عمرو بن قيس رايته زيد بن عمرو فان كان الاستثناء
عقب الجملة الواحدة راعيا لهما لا محالة فكان ما هو محمدا في قوله تعالى
ان الاستثناء بمعية الله وان تعقب لا يعين في جميعها لا خلاف فكان
الاستثناء بغيره فاجامع بينهما ان كلامهما استثناء وغير مستقل او غير
فان الاستثناء صالح للرجوع الى كل واحد من محل الحكم باو لغيره

هذا الاستثناء من الاستثناء ان احدنا حجة على ما هو الواقع في هذه الجملة
والدليل على ذلك ان قوله تعالى ان لم يتوبوا وثانيهما ان حرف
يصير لجل المتعقب في حكم الوحدة ولا فرق بين قولنا رايته زيد
وقولنا زيد بن عمرو بن قيس رايته زيد بن عمرو فان كان الاستثناء
عقب الجملة الواحدة راعيا لهما لا محالة فكان ما هو محمدا في قوله تعالى
ان الاستثناء بمعية الله وان تعقب لا يعين في جميعها لا خلاف فكان
الاستثناء بغيره فاجامع بينهما ان كلامهما استثناء وغير مستقل او غير
فان الاستثناء صالح للرجوع الى كل واحد من محل الحكم باو لغيره

هذا الاستثناء من الاستثناء ان احدنا حجة على ما هو الواقع في هذه الجملة
والدليل على ذلك ان قوله تعالى ان لم يتوبوا وثانيهما ان حرف
يصير لجل المتعقب في حكم الوحدة ولا فرق بين قولنا رايته زيد
وقولنا زيد بن عمرو بن قيس رايته زيد بن عمرو فان كان الاستثناء
عقب الجملة الواحدة راعيا لهما لا محالة فكان ما هو محمدا في قوله تعالى
ان الاستثناء بمعية الله وان تعقب لا يعين في جميعها لا خلاف فكان
الاستثناء بغيره فاجامع بينهما ان كلامهما استثناء وغير مستقل او غير
فان الاستثناء صالح للرجوع الى كل واحد من محل الحكم باو لغيره

هذا هو الكلام الذي هو المراد في قوله تعالى
 والذين آمنوا واتبعتهم اهليهم...

وكذلك هذا الموضع ليقف الكلام على القفود والمضي لا غير ذلك فاقول
 كيف افهم تعقب المشية اكثر من جملة وتوقفكم لجميع لم يحل التعلق
 بالآخر فقط فلما لا نعلم الاطلاع على ذلك كان القول باعتبار
 لكنهم نقول الموضع على ان جميع يقف عن الرابع صلاحيته
 للجميع لا توجد ظهور فيه وانما تقتضيه التحويلات والشك في حق
 بين ما يقع عود بين ما يقع وتناول الفاظ العموم للجميع ليس باعتبار
 صلاحيتها لذلك بل انما موضوعه للشمول والاستغراق وجوبا فلا
 وجه للتبعية هنا في هذا المقام وانما يحسن ان يشبه الجميع المتكافئة صفا
 للجميع مع ذلك فليس بظاهر ولا ينبغي ان يصحح من مراتب الجمع الاخرى
 ان لما قل اذا لم يأت جالا كان كلامه حاكما لارادة البعض الشو
 والطول والقصر ولا يظهر من مع ذلك انه قد ادا كل من يصلح هذا
 اللفظ له وعن الخامس انهم كما يريدون الاستثناء من كل جملة فيخصرون
 بذكر ما يأت على مرادهم في اوله لعلهم يمان التطويل بذكره عقيب جملة
 كل يريدون الاستثناء في جملة الاخرى فقط فلا بد من القرينة في
 المن بالاختصاص وعدة عن الثاني ان اعتبار الاتصال في الكلام يعلم
 منه بالتبعية اني بالوحد كالشرط والاستثناء والمشية انما هو الصيغة

في الكلام في المراد بالاصالة في
 هو انما يقع بغيره
 والوقف هو التوقف بين جميع
 تلك الاحتمالات التسمية
 المتكافئة في المراد بالاصالة
 هو صيغة اطلاق اللفظ على
 وجوبه في كل جملة
 يعاين شيئا من المذاهب الاربعة
 السند يقول ان اراد الصلة
 الاوفا في امر او لهما في كل جملة
 ان اراد بالوحد وان اراد
 فيقول له ولا يتم المطلوب في
 حقيقة الا وخطا في جملة وان
 انما فان كان محمدا في الصلة
 في جملة في خطا في جملة
 لا يجوز ان يقول بل هو وان كان
 محمدا ما ياتي في جملة في جملة
 اسم لا يستلزم المقام او غير ذلك
 يكون في جملة ما هو موضوع
 في جملة في جملة في جملة
 احد الاحتمالات في جملة
 اخرج جملة في جملة في جملة
 في الجملة في جملة في جملة

هذا هو الكلام الذي هو المراد في قوله تعالى
 والذين آمنوا واتبعتهم اهليهم...

^{٢٤} والثاني فيه التمييز حكم ما يصح محو بالكلام ثم لا يصح لا يصير بها
 ظاهرة في التعليق بجميعه وان كان بعضه منفصلاً وبعد الحق محل
 المؤثر وأما من خصبة لا جرة بوجه الأول ان الاستثناء خلاف الأصل
 لاسمه انه على مخالفة الحكم الأول فالدليل يقتضيه عدمه كما العمل في
 الجملة الأولى مع محذور هذه فيبقى الدليل في باقي الجمل كما لم يلجأ
 وإنما خصصنا الأخيرة لكونها اقرب لأنه لا فائدة بالعمول في غير الأخيرة
 خاصة لما لنا ان مقتضى الرجوع الاستثناء الى ما تقدم عند استقلاله
 بنفسه لو استقل لما علو بغيره ومنه علقناه بما يليه استقلالاً
 فلا يمتنع لعلقه بما بعده عند لو جاز مع فائدة واستقلاله ان
 بغيره لوجبه لو كان مستقلاً بنفسه ان تعلقه بغيره الثالث ان
 العمول المطابق ان يحل على عموم ظاهر الاضطررة تقتضيه خلاف ذلك
 ولما خصصنا الجملة التي يليها الاستثناء بالضرورة لم يخرج تخصيصها
 ولا ضرورة الى ايجته لورجح الاستثناء الى الجميع ان ضمن مع كل جملة
 استثناء لم يخلو مخالفة الأصل وان لم يميز كان العامل فيها بعد استثناء
 اكثر من واحد لا يجوز تعدد العامل على معلول واحد لعارض احد
 سبب على قوله حجة ولما لا يجمع المؤثران المستقل على الأمر الأول

الخامس انه لا خلاف في ان الاستثناء من الاستثناء يرجع الى ابلية واما
 فقد فاذ قال القائل ضربت عبدا في الائمة الا واحد كان الواحد
 واحدا الى الجملة التي عليه دون ما تقدمها فكذلك في غير هذا لا اشك
 ان يكون الظاهر حال المتكلم انه لم ينقل من الجملة الا الى الثانية الا
 بعد استيفاء غرضه منها كما لو سكت فانه يكون ليلا على استكمال
 الغرض من الكلام وكما ان لا يحول بين الكلام وبين واقع في شئ
 من تعلقاتها فكذلك الجملة الثانية حائلة بين الاستثناء وبين الاول
 مانعة من تعلقاتها ويجوز عن الاول انه ان كان المراد بخالفة الاستثناء
 للاصل انه موجب للتجوز في لفظ العام والاصل الحقيقة فله حقيقة
 لكن تعليل مخالفة الحكم الاول فامد لا مخالفة فيه للحكم بخالفا
 على القول بان الاستثناء يخرج من اللفظ بعد ازالة تمام معناه و
 الحكم والاستثناء هما في حقيقة المخبرين فقط وكذا على القول بان
 المجموع من المستثنى منه المستثنى مع الازالة عبارة عن الباقي لاسمان
 مجاز والاستثناء فرنية وهو مخار اكثر المتقين فلان الحكم لا يتعلق
 بالاضالة الا بالباقي فلا مخالفة بحقيقة وقوله ان ترك العمل بالذ

ان الاستثناء من الاستثناء يرجع الى ابلية واما
 فقد فاذ قال القائل ضربت عبدا في الائمة الا واحد كان الواحد
 واحدا الى الجملة التي عليه دون ما تقدمها فكذلك في غير هذا لا اشك
 ان يكون الظاهر حال المتكلم انه لم ينقل من الجملة الا الى الثانية الا
 بعد استيفاء غرضه منها كما لو سكت فانه يكون ليلا على استكمال
 الغرض من الكلام وكما ان لا يحول بين الكلام وبين واقع في شئ
 من تعلقاتها فكذلك الجملة الثانية حائلة بين الاستثناء وبين الاول
 مانعة من تعلقاتها ويجوز عن الاول انه ان كان المراد بخالفة الاستثناء
 للاصل انه موجب للتجوز في لفظ العام والاصل الحقيقة فله حقيقة
 لكن تعليل مخالفة الحكم الاول فامد لا مخالفة فيه للحكم بخالفا
 على القول بان الاستثناء يخرج من اللفظ بعد ازالة تمام معناه و
 الحكم والاستثناء هما في حقيقة المخبرين فقط وكذا على القول بان
 المجموع من المستثنى منه المستثنى مع الازالة عبارة عن الباقي لاسمان
 مجاز والاستثناء فرنية وهو مخار اكثر المتقين فلان الحكم لا يتعلق
 بالاضالة الا بالباقي فلا مخالفة بحقيقة وقوله ان ترك العمل بالذ

ان الاستثناء من الاستثناء يرجع الى ابلية واما
 فقد فاذ قال القائل ضربت عبدا في الائمة الا واحد كان الواحد
 واحدا الى الجملة التي عليه دون ما تقدمها فكذلك في غير هذا لا اشك
 ان يكون الظاهر حال المتكلم انه لم ينقل من الجملة الا الى الثانية الا
 بعد استيفاء غرضه منها كما لو سكت فانه يكون ليلا على استكمال
 الغرض من الكلام وكما ان لا يحول بين الكلام وبين واقع في شئ
 من تعلقاتها فكذلك الجملة الثانية حائلة بين الاستثناء وبين الاول
 مانعة من تعلقاتها ويجوز عن الاول انه ان كان المراد بخالفة الاستثناء
 للاصل انه موجب للتجوز في لفظ العام والاصل الحقيقة فله حقيقة
 لكن تعليل مخالفة الحكم الاول فامد لا مخالفة فيه للحكم بخالفا
 على القول بان الاستثناء يخرج من اللفظ بعد ازالة تمام معناه و
 الحكم والاستثناء هما في حقيقة المخبرين فقط وكذا على القول بان
 المجموع من المستثنى منه المستثنى مع الازالة عبارة عن الباقي لاسمان
 مجاز والاستثناء فرنية وهو مخار اكثر المتقين فلان الحكم لا يتعلق
 بالاضالة الا بالباقي فلا مخالفة بحقيقة وقوله ان ترك العمل بالذ

يعني الفصل في جملة الواحد لرفع محذوف الهدية هذه فان يخرج عن
 اصله الحقيقة والمصير المجاز عند قيام القرينة بما لا يدانيه شوب
 الرتبة بغير وجه الشك تعلق الاستثناء بالآخر في الجملة مطلق
 به فعلى ترك العمل بالاصل لرفع محذوف الهدية فضول بل غفلة
 فذهول لان دفع الهدية لوصول محذوف بمبدأ الخرج عن الأصل قبل
 الاستثناء وان انفصل في التطوع وانقطع عن المستثنى منه حثا
 بل غير من اللوح والهدية تناقض فساد وان كان المراد ان الظن
 من الكلام للفظ العارضة العوج والاستثناء محال لهذا الأصل
 الفاعل أو مستطاع هذه الأداة فوجه المنع السطر لأن الإقناع
 واقع على أن المتكلم ما دام متشاعلا بالكلام لا يخفى به ما شاء من الكلام
 وهذا يقتضيه وجوب توقف السامع عن الحكم بأداة المتكلم ظاهر اللفظ
 حتى يتحقق الفراغ وينتهي احتمال الأداة غير ولو كان صدر اللفظ
 بمجرد مقتضى الجملة على الحقيقة لكان التصريح بخلافه قبل قوله
 وقوله منافيا له وجوبه وتتميز ذلك إلى آخره وايضا ولا
 يحل معه دفع محذوف الهدية لما عرفت فعمل ان المقضى لصحة القول
 وقبوله مع الاتصال تاما هو نفس الواضع على انه يريد العدل عن
 الظن

هذا الفصل في جملة الواحد لرفع محذوف الهدية هذه فان يخرج عن
 اصله الحقيقة والمصير المجاز عند قيام القرينة بما لا يدانيه شوب
 الرتبة بغير وجه الشك تعلق الاستثناء بالآخر في الجملة مطلق
 به فعلى ترك العمل بالاصل لرفع محذوف الهدية فضول بل غفلة
 فذهول لان دفع الهدية لوصول محذوف بمبدأ الخرج عن الأصل قبل
 الاستثناء وان انفصل في التطوع وانقطع عن المستثنى منه حثا
 بل غير من اللوح والهدية تناقض فساد وان كان المراد ان الظن
 من الكلام للفظ العارضة العوج والاستثناء محال لهذا الأصل
 الفاعل أو مستطاع هذه الأداة فوجه المنع السطر لأن الإقناع
 واقع على أن المتكلم ما دام متشاعلا بالكلام لا يخفى به ما شاء من الكلام
 وهذا يقتضيه وجوب توقف السامع عن الحكم بأداة المتكلم ظاهر اللفظ
 حتى يتحقق الفراغ وينتهي احتمال الأداة غير ولو كان صدر اللفظ
 بمجرد مقتضى الجملة على الحقيقة لكان التصريح بخلافه قبل قوله
 وقوله منافيا له وجوبه وتتميز ذلك إلى آخره وايضا ولا
 يحل معه دفع محذوف الهدية لما عرفت فعمل ان المقضى لصحة القول
 وقبوله مع الاتصال تاما هو نفس الواضع على انه يريد العدل عن
 الظن

ان ياتي ببليله في حال تشاغل بالكلام حيثما يقع
الفرع منه لا يتيقن للتسامح حكم باعادة الحقيقة لبقا لجمال الامتياز
نعم لما كان الغرض قد يتعلق بتخصيص الاخره فقط كما يتعلق بتخصيص
الجميع بطريق الاختصاص واللفظ صالح مجتبه في كل من الاخرين لم
يحصل الجزم بالعموم الكلي الا بالقرينه وكان تعلمه بالاختصاص
للمرغم على كذا التقدير ووجه التمسك في انقضاء التعلق بالبقا وبالا
الى ان يعلم التناقل عنه وليس هذا من القول بالاختصاص بالآخره
وان قد عرض لثبوتها عليه فاستوجب بالثبوت في صيغة الامر
فانما على القول باسرها بين الوجوه والتمسك اذا وددت بحججه عن
تلك على التمسك وذلك لان قصدها كون الفعل انما هو متيقن
وما زاد عليه شكوكه فيتمسك في نفيه لاصل كونه زباده
التكليف غير لانه اذا قامت القرينه على ادايته كان استعمال اللفظ
واقعا في محله غير متيقن عنه الى غير ذلك مما يقوله من ذهب الى كونه
محققا في التمسك وهذا ما يفرق بين القولين حيث ان الامتناع في التمسك
محققه على القول بالاثبات كما هو على الوجوه هكذا
انما الحال عند من يقول بانها حقيقة في التمسك وعلى بعض الاصوات القول
بأنها حقيقة في التمسك والتمسك في التمسك والتمسك في التمسك

ان ياتي ببليله في حال تشاغل بالكلام حيثما يقع
الفرع منه لا يتيقن للتسامح حكم باعادة الحقيقة لبقا لجمال الامتياز
نعم لما كان الغرض قد يتعلق بتخصيص الاخره فقط كما يتعلق بتخصيص
الجميع بطريق الاختصاص واللفظ صالح مجتبه في كل من الاخرين لم
يحصل الجزم بالعموم الكلي الا بالقرينه وكان تعلمه بالاختصاص
للمرغم على كذا التقدير ووجه التمسك في انقضاء التعلق بالبقا وبالا
الى ان يعلم التناقل عنه وليس هذا من القول بالاختصاص بالآخره
وان قد عرض لثبوتها عليه فاستوجب بالثبوت في صيغة الامر
فانما على القول باسرها بين الوجوه والتمسك اذا وددت بحججه عن
تلك على التمسك وذلك لان قصدها كون الفعل انما هو متيقن
وما زاد عليه شكوكه فيتمسك في نفيه لاصل كونه زباده
التكليف غير لانه اذا قامت القرينه على ادايته كان استعمال اللفظ
واقعا في محله غير متيقن عنه الى غير ذلك مما يقوله من ذهب الى كونه
محققا في التمسك وهذا ما يفرق بين القولين حيث ان الامتناع في التمسك
محققه على القول بالاثبات كما هو على الوجوه هكذا
انما الحال عند من يقول بانها حقيقة في التمسك وعلى بعض الاصوات القول
بأنها حقيقة في التمسك والتمسك في التمسك والتمسك في التمسك

ان ياتي ببليله في حال تشاغل بالكلام حيثما يقع
الفرع منه لا يتيقن للتسامح حكم باعادة الحقيقة لبقا لجمال الامتياز
نعم لما كان الغرض قد يتعلق بتخصيص الاخره فقط كما يتعلق بتخصيص
الجميع بطريق الاختصاص واللفظ صالح مجتبه في كل من الاخرين لم
يحصل الجزم بالعموم الكلي الا بالقرينه وكان تعلمه بالاختصاص
للمرغم على كذا التقدير ووجه التمسك في انقضاء التعلق بالبقا وبالا
الى ان يعلم التناقل عنه وليس هذا من القول بالاختصاص بالآخره
وان قد عرض لثبوتها عليه فاستوجب بالثبوت في صيغة الامر
فانما على القول باسرها بين الوجوه والتمسك اذا وددت بحججه عن
تلك على التمسك وذلك لان قصدها كون الفعل انما هو متيقن
وما زاد عليه شكوكه فيتمسك في نفيه لاصل كونه زباده
التكليف غير لانه اذا قامت القرينه على ادايته كان استعمال اللفظ
واقعا في محله غير متيقن عنه الى غير ذلك مما يقوله من ذهب الى كونه
محققا في التمسك وهذا ما يفرق بين القولين حيث ان الامتناع في التمسك
محققه على القول بالاثبات كما هو على الوجوه هكذا
انما الحال عند من يقول بانها حقيقة في التمسك وعلى بعض الاصوات القول
بأنها حقيقة في التمسك والتمسك في التمسك والتمسك في التمسك

ان ياتي ببليله في حال تشاغل بالكلام حيثما يقع
الفرع منه لا يتيقن للتسامح حكم باعادة الحقيقة لبقا لجمال الامتياز
نعم لما كان الغرض قد يتعلق بتخصيص الاخره فقط كما يتعلق بتخصيص
الجميع بطريق الاختصاص واللفظ صالح مجتبه في كل من الاخرين لم
يحصل الجزم بالعموم الكلي الا بالقرينه وكان تعلمه بالاختصاص
للمرغم على كذا التقدير ووجه التمسك في انقضاء التعلق بالبقا وبالا
الى ان يعلم التناقل عنه وليس هذا من القول بالاختصاص بالآخره
وان قد عرض لثبوتها عليه فاستوجب بالثبوت في صيغة الامر
فانما على القول باسرها بين الوجوه والتمسك اذا وددت بحججه عن
تلك على التمسك وذلك لان قصدها كون الفعل انما هو متيقن
وما زاد عليه شكوكه فيتمسك في نفيه لاصل كونه زباده
التكليف غير لانه اذا قامت القرينه على ادايته كان استعمال اللفظ
واقعا في محله غير متيقن عنه الى غير ذلك مما يقوله من ذهب الى كونه
محققا في التمسك وهذا ما يفرق بين القولين حيث ان الامتناع في التمسك
محققه على القول بالاثبات كما هو على الوجوه هكذا
انما الحال عند من يقول بانها حقيقة في التمسك وعلى بعض الاصوات القول
بأنها حقيقة في التمسك والتمسك في التمسك والتمسك في التمسك

كما ان حرف النداء ناشئ عن نادى وهو الموجه سلمنا لكن يمنع عدم حيا
اجتماع العاملين على المعول لئلا فاتهم لم يقلوا له حجة يعتد بها انما

ذكر في الاثمة وانه انما حملوها على الثورات المحققة وضعف نظره
بجوز وافي الال الشرعية لا يتحمل كونها مذكورة والعلل الاعرابية كذا

فانما هي علامات وما نقل عن ميبوق من النص عليه حجة فيه مع انه
عوض من نص الكسبي على الجوز وحوال الفراءى باب التنازع منه وقد

حكم فيه بالتشريك بين العاملين في العمل اذا كان مقتضاها واحدا
كاعطاء او كرمي الالير ولعطيت واكرم الال في الفعلان في المثالين

مشارك في رفع الفاعل ونصب المفعول من غير تنازع ووافقه على ذلك
بعض محققو المثالين مستند عليه باصالة الجوز وانقضاء المثالين

على توهم توارد الموشين على اثر واحد وهو مرفوع بان العامل عند
كالعلامه ويجوز بعد العلاما قال ويد على جوار من حيث اللغة

انهم يخرجون عن الشيء الواحد باخر متضادين نحو هذا حلوا ماضوا
ولا يخرجون خلوهم عن التضمين ايضا فامروا في كل واحد منهما بخصوصا

بعينه دون الاخر وفيها ضمير واحد بالاشتراك والاول بطلانه بيقين
كل واحد منهما مكمولة على البتة وهو جمع بين الصدين والتاكيد

كونا فيهما مكمولة على البتة وهو جمع بين الصدين والتاكيد
انقضاء

فانما هي علامات وما نقل عن ميبوق من النص عليه حجة فيه مع انه
عوض من نص الكسبي على الجوز وحوال الفراءى باب التنازع منه وقد
حكم فيه بالتشريك بين العاملين في العمل اذا كان مقتضاها واحدا
كاعطاء او كرمي الالير ولعطيت واكرم الال في الفعلان في المثالين
مشارك في رفع الفاعل ونصب المفعول من غير تنازع ووافقه على ذلك
بعض محققو المثالين مستند عليه باصالة الجوز وانقضاء المثالين
على توهم توارد الموشين على اثر واحد وهو مرفوع بان العامل عند
كالعلامه ويجوز بعد العلاما قال ويد على جوار من حيث اللغة
انهم يخرجون عن الشيء الواحد باخر متضادين نحو هذا حلوا ماضوا
ولا يخرجون خلوهم عن التضمين ايضا فامروا في كل واحد منهما بخصوصا
بعينه دون الاخر وفيها ضمير واحد بالاشتراك والاول بطلانه بيقين
كل واحد منهما مكمولة على البتة وهو جمع بين الصدين والتاكيد
كونا فيهما مكمولة على البتة وهو جمع بين الصدين والتاكيد

فانما هي علامات وما نقل عن ميبوق من النص عليه حجة فيه مع انه
عوض من نص الكسبي على الجوز وحوال الفراءى باب التنازع منه وقد
حكم فيه بالتشريك بين العاملين في العمل اذا كان مقتضاها واحدا
كاعطاء او كرمي الالير ولعطيت واكرم الال في الفعلان في المثالين
مشارك في رفع الفاعل ونصب المفعول من غير تنازع ووافقه على ذلك
بعض محققو المثالين مستند عليه باصالة الجوز وانقضاء المثالين
على توهم توارد الموشين على اثر واحد وهو مرفوع بان العامل عند
كالعلامه ويجوز بعد العلاما قال ويد على جوار من حيث اللغة
انهم يخرجون عن الشيء الواحد باخر متضادين نحو هذا حلوا ماضوا
ولا يخرجون خلوهم عن التضمين ايضا فامروا في كل واحد منهما بخصوصا
بعينه دون الاخر وفيها ضمير واحد بالاشتراك والاول بطلانه بيقين
كل واحد منهما مكمولة على البتة وهو جمع بين الصدين والتاكيد
كونا فيهما مكمولة على البتة وهو جمع بين الصدين والتاكيد

طهر و رضی اللہ عنہما

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

مجلس ۱۰۰

انشاء الحق من الخلق عن الصفة واستقلال ما فيه الصفة وهو خلاف
 الموضع الثالث هو الموضع الرابع يجوز سبقه قادمه وهو عطف
 والعامل في الصفة هو العامل في الموصولة لا يذهب عليك ان هذا الحكم
 المنقول عن سبقه هنا يحال في نقل عنه ثم من النص على عدم الجواز
 قد نقل هذا الحكم انما عن الائمة عن الخليل وسبقه ونقل عن سبقه
 بان العامل في الصفة هو العامل في الموصولة وانما وجوبه انما
 ان الاستثناء عن الاستثناء انما وجوبه انما وجوبه انما وجوبه
 لان تعليقه بالآخر يقتضي العائنه وانما فائدة فان القائل اذا قال
 عند عشرة درهم كان الموصوف للفظ الاقرب بالثمانية
 فاذا قال عقيب لك الادرهم اخرج الاقرب الى تسعة لكونه خجرا من
 الذين وقع استثناءهم من العشرة فلو عاد الدرهم المستثنى وقع الى
 العشرة وكان وجود كعد لاخره منها مثل ما ادخل ولم يفدنا غيرا
 استثناءه بقوله على عشرة الادرهم وهو الاقرب بالثمانية من غير
 زيادة عليها وانقصا بخلاف ما لو جعلناه دارجا الى ما يليه فقط
 بخرج الاقرب الى التسعة فيفيد ذلك ثم وعن انك لا بد المنع من ان ينقل
 عن الاولى الا بعد استيفاء عرضه منها وهل هو الاصل في السأزع

قود و قود قل انكم ايضا
 نقسم لكم انكم تجوزون
 زيد و زيد بن ابي رافع
 محمد بن سفيان و قود بن سفيان
 اقول بان العادة نصفه
 العادة في الوضوء و رقصه
 فسيفس قال بان قام زيد
 ذهابا لا في ابي رافع و زيد
 انظر كيف ما تقر عن الحق
 على عدم تجوز في هذا الكلام
 انك ربما تفتن في انما صنع عبد
 احوالكم في بيتك كذا انما
 في احوالكم في بيتك كذا

وبيان ذلك ان اقبل له عشرة
 الاشئين الواحد فالاشئين ههنا
 بمعنى واحد يخرج الاشئين ههنا
 فيبقى الاثر التسعة وبعد اجماع
 الواحد عليها يخرج واحد فيبقى تسعة
 هو الله
 صفاء

ومنه يعلم فساد القول بحيلولة الجملة الثانية بين الاستثناء وبين الأولى
فانه مصادرة اذ لو عرف ذلك فاعلم ان حكم غير الاستثناء من المخصص

للعقبة المنعذ به حيث يصلح لكل واحد حكم الاستثناء خلافاً لما ذهبوا
وحجته وجوابا غير ان بعض من قال بوجوب الاستثناء الى الاخير حكم بعض

الجميع كمال فاما في الامر فيه ههنا وانما اذا منعنا التطرف في
السابقة لم يشبه عليك طريق سوقها الى هنا ومتمم الحارثية

الترتيب **صل** في جمع من الناس ان العام اذا تعقبه ضمير يرجع
الى بعض ما يتناول كان ذلك تخصيصا له واخاذا العلامة في النهاية

حكي المحقق عن الشيخ انك اذ ذلك وهو قول جماعة من العامة واخا
هو الوقف وافقه العلامة في ب وهو من المرتضى وهو في المسئلة

منها قوله تعالى والمطافات يربعن انفسهن ثم قال ويعتقن الحق برب
والضمير في ب ههنا للرجع في الأولى فيخص حكم بالترجع ههنا على الثانية

بل يبق على عموم الرجوع الى السابقة على الثانية يبق وهذا هو الوجه
لنا ان في كل من اخا الى التخصيص عندنا كتابا للجواز اما الاول فلان

حقيقة في العموم فاستعماله في الخصوص جاز كما عرف وهو طوما انما
فلان تخصيص الضمير مع بقا المرجع على عموم يجعل جازا اذ وضعه على

اللفظ العام

والمراد من قوله في قوله
يعتقن الحق برب
هو ان قوله
يعتقن الحق برب
هو ان قوله
يعتقن الحق برب

والمعنى في قوله
يعتقن الحق برب
هو ان قوله
يعتقن الحق برب

على الطائفة المرجح فاذا خالفه لم يكن جازيا على مقتضى الوضع وكان كذا

موجب للاستخدام فان من انواعه لم يرد بلفظ معناه الحقيقي وبغيره

معناه المجازي والمخوف منه من ذلك قد مضى اذ ادة العمق من المطلقا وهو

معنى الحقيقي وادبر من غيره المجاز اعني الرجعية وادبر هذا فلا بد من

يخرج احد المجازين على الاخر من حرج والظن انفاؤه في الوقت فان

تخصيص العام لغيره وصيرته مجازا يستلزم تخصيص المظهر وصيرته

مثلا لا كالعكس فان تخصيص المضمرة لا يتعد الى العام ولا يقتضيه

فان ان المجاز اللازم من عدم التخصيص ارجح مما يستلزمه التخصيص كونه

الاول ولهذا لا تعدل فلذلك هذا مقيد على ان وضع المضمرة لا كان

ظاهرا في حقيقة له لا لما يرد بالمرج وان كان معناه مجازا فانه

يتحقق المجاز في المضمرة على تقدير تخصيص العام كونه عاردا بخلاف

ظاهرا في حقيقة وذلك خلاف التحقيق والظاهر ان وضعه لا يرد

فاذا اردنا ان العام محصور في المضمرة فالمرجح تخصيصه وصيرته مجازا

فليس هناك الاجازة على التأكيد وما قيل من ان اللازم لعدم

التخصيص هو الاختصاص لان التأكيد لا يتبع بعبارة بعضه كذا في

المرجح وانما مع التخصيص هو اللازم وقد تدبر ان التخصيص من الاصل

في الموضع هو حقيقة ولا يجوز

فان كان المراد حقيقة ولا يجوز

فان كان المراد حقيقة ولا يجوز

فان كان المراد حقيقة ولا يجوز

فان كان المراد حقيقة ولا يجوز

فان كان المراد حقيقة ولا يجوز

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب

افوى من لالة العام على خصوصه لك الخاص ورجحة الاقوى لما هو
وليس له من ههنا كك فان لم ينطق اقوى لالة من المفهوم وان كان
المفهوم خاصا فلا يصلح المعارضة وتيج فلا يبيح عليه وجوبه
العام بالنسبة الى خصوصه الخاص اقوى من دلالة مفهومه الخاص
بل التحقيق ان اغلبه والمفهوم التي هي حجة او كلها لا يقصر في القوة
من لالة العام على خصوصي الافراد منها بعد شيوع تخصيص العموم

اصل الخلاف في جواز تخصيص الكتاب بخلافه المتعارف
وما يخص به الجمل على تفصيل العمل به فالاقرب جوازهم
قال العلامة رحمه الله تعالى في كتابه في المحققين في الشرح وجماعة من انكاره
هو مذهبنا وهو مذهبنا فانه قال في انشاء كل عمل انا لو سلمنا ان
قد ورد الشرح به لم يكن ذلك لالة على جواز التخصيص ومن انكار

من فصل واجازة ان كان العام قد خص من قبل بدليل قطعي متصلا
او منفصلا او قبل ان كان العام قد خص من قبل بدليل منفصل متصلا
او قبل ان كان العام قد خص من قبل بدليل منفصل متصلا
عليه لالة فاذا وجد دلالة القرينة سقط وجوب العمل بها لئلا تتبادر

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
والله اعلم بالصواب

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
والله اعلم بالصواب

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
والله اعلم بالصواب

١٣٨
 ق
 ا
 ق
 ا
 ب
 الم
 ال
 ق
 ق

[illegible]

تعارضا فاعلموا لو من وجوه الأربعة ذلك لا يحصل إلا مع العلم
أذ لو عمل بالعام لجل الخاص في إرادة استجواب النسخ ويحتمل أحدهما أن يكون
قطعي في الأول قطعي والآخر لا يفاض القطع بعده فلو كان قطعي في
أولهما لجاز التخصيص به لجاز النسخ أيضا والثاني يتم اتفاقا فالمتقدم مثله
بناء على الملازمة أن النسخ نوع من التخصيص فانه تخصيص في الزمان والتخصيص
المطلوع منه فلو جاز التخصيص في الأول لكانت المعللة وأولها تخصيص
العام على الخاص هو قائم في النسخ وهو واجب عن الأول أن التخصيص
يقع في الآلة لأنه دفع للآلة في بعض الموارد وهي قضية وإن كان
طعنا فلم يزل ترك القطعي بالحق بل هو ترك الظاهر بالحق وبغيره
هو أن عام الكتاب أكل قطعي التفضل كنه في الآلة فخاص
إن كان قطعي التفضل كنه قطعي الآلة فصار لكل قوة من وجه
فما لو فاعراضا فوجب منه ما من كذا أن لا جماع الداد عتق
هو الفارق بين النسخ والتخصيص على أن التخصيص هو من النسخ فلا
يكون تأثير النسخ في الصعيف بغيره في أقوى فليس أمثلة حجة المفضلين
الخاص قطعي والعام قطعي لأن ضعف العام فذلك عند الفقرة الأولى على أن
ذلك ليل قطعي على تخصيصه فبغيره جازا وعند الفقرة الثانية بيان أن
الخاص لا يفاض بالعام لجل الخاص في إرادة استجواب النسخ ويحتمل أحدهما أن يكون
قطعي في الأول قطعي والآخر لا يفاض القطع بعده فلو كان قطعي في
أولهما لجاز التخصيص به لجاز النسخ أيضا والثاني يتم اتفاقا فالمتقدم مثله
بناء على الملازمة أن النسخ نوع من التخصيص فانه تخصيص في الزمان والتخصيص
المطلوع منه فلو جاز التخصيص في الأول لكانت المعللة وأولها تخصيص
العام على الخاص هو قائم في النسخ وهو واجب عن الأول أن التخصيص
يقع في الآلة لأنه دفع للآلة في بعض الموارد وهي قضية وإن كان
طعنا فلم يزل ترك القطعي بالحق بل هو ترك الظاهر بالحق وبغيره
هو أن عام الكتاب أكل قطعي التفضل كنه في الآلة فخاص
إن كان قطعي التفضل كنه قطعي الآلة فصار لكل قوة من وجه
فما لو فاعراضا فوجب منه ما من كذا أن لا جماع الداد عتق
هو الفارق بين النسخ والتخصيص على أن التخصيص هو من النسخ فلا
يكون تأثير النسخ في الصعيف بغيره في أقوى فليس أمثلة حجة المفضلين
الخاص قطعي والعام قطعي لأن ضعف العام فذلك عند الفقرة الأولى على أن
ذلك ليل قطعي على تخصيصه فبغيره جازا وعند الفقرة الثانية بيان أن

الفرقة الأولى
بوجهين
الاول
وهو الذي
انزل من
بمقتضى

فصل لأن التخصيص بالمتفصل مجاز عند هذا دون المتصل والقطع
يرد بالجملة اذا ضعف التخصيص لا يبقى قطعاً لأن نسبة الجميع ليست

التخصيص بل يجوز سؤاله ان كل شيء في الباقي فادفع مانع القطع وهو كقول
ما تقدم فان التخصيص يقع في الدلالة وهي نسبة فلا تنافي قطعاً
وتخرج الموقف بان كل ما منها ما قطع من وجهي من امر ذكرنا فوقع القطع

فوجب الوقف الجواب يرجح لغيره ان في اعتبار الجملة معاً بين الدليلين
وعتبار الكتاب بطل الخبر بالجملة والجمع ولي من الاطراف هذا دفع

فانه المحقق ههنا يعلم انه في محله من بحث الاخبار فثبت ثم خاتمة
في بناء العام على الخاص اذا تعد عام وخاص متساوياً الظاهر ان يعلم

على الخاص لا يغنيان الثاني ان تقدم العام فان كان وجود الخاص
قد روت روايات معتبرة ثم لم يرد روايات متناهية فاعلمنا

بما هو رقت العمل بالعام كان كماله وان كان مثله على وجه
ما فيه بيان العام من جهة حمله تخصيصاً وبناؤه كالأول وهو الحق

فان خصوص العمل بين ذلك وهو المانع من التخصيص بل خصوص العمل
فيما قلنا من جهة ما فيه من جهة العمل كماله وان كان مثله على وجه

فصل لأن التخصيص بالمتفصل مجاز عند هذا دون المتصل والقطع
يرد بالجملة اذا ضعف التخصيص لا يبقى قطعاً لأن نسبة الجميع ليست
التخصيص بل يجوز سؤاله ان كل شيء في الباقي فادفع مانع القطع وهو كقول
ما تقدم فان التخصيص يقع في الدلالة وهي نسبة فلا تنافي قطعاً
وتخرج الموقف بان كل ما منها ما قطع من وجهي من امر ذكرنا فوقع القطع
فوجب الوقف الجواب يرجح لغيره ان في اعتبار الجملة معاً بين الدليلين
وعتبار الكتاب بطل الخبر بالجملة والجمع ولي من الاطراف هذا دفع
فانه المحقق ههنا يعلم انه في محله من بحث الاخبار فثبت ثم خاتمة
في بناء العام على الخاص اذا تعد عام وخاص متساوياً الظاهر ان يعلم
على الخاص لا يغنيان الثاني ان تقدم العام فان كان وجود الخاص
قد روت روايات معتبرة ثم لم يرد روايات متناهية فاعلمنا
بما هو رقت العمل بالعام كان كماله وان كان مثله على وجه
ما فيه بيان العام من جهة حمله تخصيصاً وبناؤه كالأول وهو الحق
فان خصوص العمل بين ذلك وهو المانع من التخصيص بل خصوص العمل
فيما قلنا من جهة ما فيه من جهة العمل كماله وان كان مثله على وجه

وقد بنا ان يحكم جميع العمل بالخاص ما قيل ان الخاص المتأخر و
 قبل حصوله العمل بالعام كان محصا وان ورد بعد كان اسما
 ويصح فان كانا قطعين او طبيين او العالم طبيًا والخاص قطعيا ويصح
 الخاص على العام لم يرد بين ان يكون اسما او محصا وان كان العام
 والخاص طبيًا فاما ان يكون الخاص محصا واسما على الاول يعمل
 ايضًا واما على الثاني فلا يجوز بل يكون اسما حرة وقد افترق
 مع جمل الثاني بين ان يكون محصا وبين ان يكون اسما مقبولا
 وبين ان يكون اسما حرة وقد افترق فبقية الخاص المتأخر على العام
 ان حال التمتع معلوق على وجود الخاص بعد حصوله وقبل العمل واجه الالزام
 التخصيص مطلق فعمل الحال لا يعمل بالشر والاصل يقتضي
 الا ان يدل على وجوده والمشرط عند كونه فلا يطرح
 التمتع لمعارضته حال التخصيص فان هذا معارضه فقولنا
 احتمال التخصيص بشرط وجوده الخاص قبل حصوله العمل وذلك
 غير معلوم حيث يحمل الحال فيمتسك بنفيه بالاصل ولا يلزم منه في التمتع
 التمتع التخصيص لا نقول قد علم ما قدمناه ودخان التخصيص

وانه اذا مر هذا الاجزئية يكون التخصيص والمقدم ولا نصا الى النسخ الا

حيث يقع التخصيص كما في صورة ما جبر الخاسر عن وقت العمل فان التخصيص

كلا الاستلزام لغير البيان وقت الحاجة وهو غير جاز وهذا يقتض

المصير الى التخصيص حيث لا يدل على خلافه دليل فالاشترط انما هو المعد

عنه الذي من البين انه مع جهل الحال لا يعلم حصول المانع فيجب الحكم بما

وان لمناقاة اولى الاختيارين فلا شك ان محض ما اذا كان العام قطعيا

والخاص ظاهريا فيلخص الوقت به اذا عدا من الصو خالص هذا الشر

وحج فلا وجه لتعديل التوقف في تقديم الخاص بقوله طلق ليرد من

ذكر من لا موبل يستثنى هذه الصو من البين ويتبع الحكم بالتقديم عل

خالق الباقي ولعل هذا المعنى هو مقتضى لفظه وان قصر العبارة

عن ناديتها لان سوق كلامها باه هذا وينبغي ان يعلم ان اثر هذا الكلام

على تقديمه عند احتياجه لسهولة الظاهر جهل التام لا يكون

الا في الاخبار واما النسخ انما يصرف في التوقفها وهو قبل علم

كما لا يخفى فالمرتضى عند ذكر اعمال جهل التاريخ وارتفاع العلم

احدهما وتأخر هذا لا يلبس بمو الكتاب فان تاريخه قد ابات لقمان

منه مصوبه لا خلاف فيه وانما يصح تقديمه في اخبار الاحاد لا يها

وانه اذا مر هذا الاجزئية يكون التخصيص والمقدم ولا نصا الى النسخ الا
حيث يقع التخصيص كما في صورة ما جبر الخاسر عن وقت العمل فان التخصيص
كلا الاستلزام لغير البيان وقت الحاجة وهو غير جاز وهذا يقتض
المصير الى التخصيص حيث لا يدل على خلافه دليل فالاشترط انما هو المعد
عنه الذي من البين انه مع جهل الحال لا يعلم حصول المانع فيجب الحكم بما
وان لمناقاة اولى الاختيارين فلا شك ان محض ما اذا كان العام قطعيا
والخاص ظاهريا فيلخص الوقت به اذا عدا من الصو خالص هذا الشر
وحج فلا وجه لتعديل التوقف في تقديم الخاص بقوله طلق ليرد من
ذكر من لا موبل يستثنى هذه الصو من البين ويتبع الحكم بالتقديم عل
خالق الباقي ولعل هذا المعنى هو مقتضى لفظه وان قصر العبارة
عن ناديتها لان سوق كلامها باه هذا وينبغي ان يعلم ان اثر هذا الكلام
على تقديمه عند احتياجه لسهولة الظاهر جهل التام لا يكون
الا في الاخبار واما النسخ انما يصرف في التوقفها وهو قبل علم
كما لا يخفى فالمرتضى عند ذكر اعمال جهل التاريخ وارتفاع العلم
احدهما وتأخر هذا لا يلبس بمو الكتاب فان تاريخه قد ابات لقمان
منه مصوبه لا خلاف فيه وانما يصح تقديمه في اخبار الاحاد لا يها

[illegible]

منقبتين ويجعلهما معا اتفاقا مثل ان يقول في كفاية الفهارد لا يتفق
المكاتب لا تقوى المكاتب الكافيه لا يقصد الاستغراق كما في شعر

فلا يخفى اعتاق المكاتب اصلا الثالث ان يختلف مفعولها كما طار

الرقبة وكفاية الفهارد وتقيها في كفاية القتل وعندنا انه لا يحمل على

المقتل لعدم التقضي وذهب كثير من مخالفينا الى انه يحمل على ثلث

مع وجود شرطه في ان نقل عن بعضهم حمل عليه مطلقا ولا يسمي

اصل الجملة هو ما لا يتفهم دلالة في كفاية الفهارد مفعول او حرك

اما الفعل فحمل لا يقرب منه ما لا يحل في وقوعه واما المفعول كالشعر

لترده بين معانيه اما بالاصالة كالعين والقرء واما بالاعلان كالخنا

الرقبة بين المفاعل والمفعول الاول الاعلان كان ختمه بكسر الهمزة

والفتح للمفعول فيبقى الهمزة واما اللفظ المركب فعوله تعاد ويعقوب

في سبيل عقدة النسخ لترده بين الرفع والولاء كما في مرجع الضمير

امرا في صلي كل واحد منهما مخصص في غير وافتضيه لترده بين زيد

والله وما المحصور في نحو قوله تعالى والكم ما واذن ان يتبعوا بامولكم

فان تقييد حمل الهمزة على حمل او جلي الهمزة فيما احل وقوله تعالى احل

لكم حبيبة الانعام الا ما ياتي عليكم اذ عرفت هذا فانهما فواكدا لا

منقبتين ويجعلهما معا اتفاقا مثل ان يقول في كفاية الفهارد لا يتفق
المكاتب لا تقوى المكاتب الكافيه لا يقصد الاستغراق كما في شعر
فلا يخفى اعتاق المكاتب اصلا الثالث ان يختلف مفعولها كما طار
الرقبة وكفاية الفهارد وتقيها في كفاية القتل وعندنا انه لا يحمل على
المقتل لعدم التقضي وذهب كثير من مخالفينا الى انه يحمل على ثلث
مع وجود شرطه في ان نقل عن بعضهم حمل عليه مطلقا ولا يسمي
اصل الجملة هو ما لا يتفهم دلالة في كفاية الفهارد مفعول او حرك
اما الفعل فحمل لا يقرب منه ما لا يحل في وقوعه واما المفعول كالشعر
لترده بين معانيه اما بالاصالة كالعين والقرء واما بالاعلان كالخنا
الرقبة بين المفاعل والمفعول الاول الاعلان كان ختمه بكسر الهمزة
والفتح للمفعول فيبقى الهمزة واما اللفظ المركب فعوله تعاد ويعقوب
في سبيل عقدة النسخ لترده بين الرفع والولاء كما في مرجع الضمير
امرا في صلي كل واحد منهما مخصص في غير وافتضيه لترده بين زيد
والله وما المحصور في نحو قوله تعالى والكم ما واذن ان يتبعوا بامولكم
فان تقييد حمل الهمزة على حمل او جلي الهمزة فيما احل وقوله تعالى احل
لكم حبيبة الانعام الا ما ياتي عليكم اذ عرفت هذا فانهما فواكدا لا

ذهب السيد المرتضى رحمه الله وجماعته من العامة الى ان اية الشعر وهي قوله تعالى
والشارق والشارقة فاقطعوا ايديها بحملة باعتبار اليك قيل باعتبار
القطع ايضا والاكرثون على خلاف ذلك وهو الوجه لنا ان المتبادر من لفظة
اليه عند الاطلاق هو كل العضو الذي يمكن ان يكون حقيقة فيه فلهذا هو منه حاله
فلا الجمل وتبادر ايضا من لفظ القطع فانه الشيء عما كان متصلا وهو موقوفه

فاين الاجمال اتجه السيد بان اليد تقع على العضو بجماله وعلى ابعاضه ان كان
لها اسم يخصها فيقولون غوصت يدي في الماء الى الاشباح الى الزند والى الممر
والى المنكب اعطيت يدك بيدي فاما اعطى ما فامله وكان كبت يدي فاما كبت

باصا يقال وليس يجري قولنا يد جري قولنا الانسان كاطنه قوله لان الايدي
يقع على جملة يخص كل بعض منها باسم من غير ان يقع انسان على ابعاضها كما يقع على بعضها
اسم يد على كل بعض من هذا العضو واتجه معتبر القطع ايضا مع ذلك بان القطع
يطلق على اليد بانه وعلى الجرح توضع يد بالسكين قطع يد فخص الاربعة
منها فاحجب عن الانسان لا يستعمل في جرح حقيقة والحجاز فلفظ اليد ان كان

مستعملا في الكل والبعض لا انهم فاعاد الجملة منه موقوف على ضمة الفة والقوة
وفلان لا يكون مجازا والفرق انهما من لفظ اليد لفظ الانسان غير موقوف على
بل هما مشتركان في تبادر الجملة عند الاطلاق وتوقفها على القرينة

الحسين بن علي بن ابي طالب عليه السلام في يوم الجمعة من شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٠ هـ

وإن كان استعمل اليمين الألباض متعارفا دون الأضنان فإن ذلك محجور
 لا يقتضي الإجمال بل لابد من كونه في الكل بحيث لا يسبقوا أحدهما بخصوصه إلى إتمام
 والواقع خلافه وعن الآخر مثله فاما قد بينا أن القطع في الأمانة التثنية
 على الإجمال نحو قوله أصلو أو اطلبوا ولا صلوا إلا بفاتحة الكتاب أصليا
 لمن لم يثبت الصيام من الليل ولا نكاح لا يولي مما ينبغي فيه الفعل ظاهره
 وقيل إن كان الفعل المنفي شرعيا كما في الأمثلة المذكورة ولغوها إذا حكم
 فلا إجمال وإن كان لغويا لا كثر من حكم واحد وهو مجمل وتحتاته الإجمال
 فإما لا ذكر لنا أن ثبت كونه حقيقة شرعية في الجميع من هذه الأمثلة
 ليعلم أن ثبت كون لفظة الصلوة والصوم والنكاح حقيقة شرعية في الجميع
 كان معناه أصلو صليحية وأصليا أصليا وفي اليمين ممكن باعتبار وقوعها
 في الشرع وقيل إن الشرع به فمعنى الأمانة فلا إجمال وإن لم يثبت له
 حقيقة شرعية كما هو الحكم وقد عرفنا أن ثبت له حقيقة عرفية وهو أن
 يصدر عنه في الفائد والمجمل نحو إجماع الأمانع فلا كلام إلا ما افادوا
 لحدثة الله كان معينا أيا ولا إجمال ولو فرض استغناء أيا فظاهر أنه
 في نفس الصحة دون الإجمال لأن ما لا يصح كالعدنى عند الجدة بخلاف ما
 بطل فكان أقرب الجائز إلى الحقيقة المتعددة وكان ظاهريا فلا إجمال

[illegible]

عربی قلم کر کے سنہ ۱۲۹۹
میں خلیفہ صاحب نے یہ کتاب لکھی ہے
اس کتاب میں جو قصص و روایات مذکور ہیں
وہ سب صحیح و درست ہیں۔
فیہما لیس و ما فیہما لیس

[illegible]

هذا فاعلم انه لا خلاف بين اهل العلم في عكس جواز تأخير البيان عن وقت الخطاب
 واما ما عر عن وقت الخطاب وقت الحاجة فاجازه قوم معطوه منع عن
 منهم وفضل المرفوع في فقال انك نذهب اليك الجمل من الخطاب يجوز تأخير
 نبيا الى وقت الحاجة والقول لو كان باقيا على اصل اللغة فان النظر عمل الخطاب
 ايضا فخير بيان لانه في حكم الجمل واذا انقل بعرف الشرعي الى وجوب التأخير
 بظاهره فلا يوجب تأخير بيان في كل الحالة في النهاية عن بعض العامة بعد
 الاقوال التي ذكرناها من غير ما قولنا اخر هو جواز تأخير بيان ليس لظن
 كالجمل واما ان شرطه قد استعمل في غير كالعامة والمطلق والمنسوخ فيجوز تأخير
 نبيا التفصيل لا الاجمال بان يقول وقت الخطاب هذا العام مختص بهذا
 المطلق مقتضى هذا الحكم ينبغي وقال انه الحق ولا يكون ينطبق به وبين قول
 السيد بعد ما في النظر في الا في حجة النسخ فان السيد لم يتعرض له في
 اصل البحث واما ذكر في اشارة الاحتجاج ان الاجماع من الكل واقع على التأخير
 بخبر من تأخير بيان الفعل للمؤوبة والوقت الذي ينفع فيه عن وقت وهو
 الخطاب وان كان من ادراك الخطاب والتعجب بعد هذا من غيبة العامة عن قول السيد
 ولو قلنا لذلك القائل على وجوب افتراض بيان المنسوخ به مع تأخير من
 والخطاب فلهذا هو المعنى بينهم من شرط تأخير الانسحاب حتى انه في مباحث
 في المصنفين

هذا فاعلم انه لا خلاف بين اهل العلم في عكس جواز تأخير البيان عن وقت الخطاب
 واما ما عر عن وقت الخطاب وقت الحاجة فاجازه قوم معطوه منع عن
 منهم وفضل المرفوع في فقال انك نذهب اليك الجمل من الخطاب يجوز تأخير
 نبيا الى وقت الحاجة والقول لو كان باقيا على اصل اللغة فان النظر عمل الخطاب
 ايضا فخير بيان لانه في حكم الجمل واذا انقل بعرف الشرعي الى وجوب التأخير
 بظاهره فلا يوجب تأخير بيان في كل الحالة في النهاية عن بعض العامة بعد
 الاقوال التي ذكرناها من غير ما قولنا اخر هو جواز تأخير بيان ليس لظن
 كالجمل واما ان شرطه قد استعمل في غير كالعامة والمطلق والمنسوخ فيجوز تأخير
 نبيا التفصيل لا الاجمال بان يقول وقت الخطاب هذا العام مختص بهذا
 المطلق مقتضى هذا الحكم ينبغي وقال انه الحق ولا يكون ينطبق به وبين قول
 السيد بعد ما في النظر في الا في حجة النسخ فان السيد لم يتعرض له في
 اصل البحث واما ذكر في اشارة الاحتجاج ان الاجماع من الكل واقع على التأخير
 بخبر من تأخير بيان الفعل للمؤوبة والوقت الذي ينفع فيه عن وقت وهو
 الخطاب وان كان من ادراك الخطاب والتعجب بعد هذا من غيبة العامة عن قول السيد
 ولو قلنا لذلك القائل على وجوب افتراض بيان المنسوخ به مع تأخير من
 والخطاب فلهذا هو المعنى بينهم من شرط تأخير الانسحاب حتى انه في مباحث
 في المصنفين

هذا فاعلم انه لا خلاف بين اهل العلم في عكس جواز تأخير البيان عن وقت الخطاب
 واما ما عر عن وقت الخطاب وقت الحاجة فاجازه قوم معطوه منع عن
 منهم وفضل المرفوع في فقال انك نذهب اليك الجمل من الخطاب يجوز تأخير
 نبيا الى وقت الحاجة والقول لو كان باقيا على اصل اللغة فان النظر عمل الخطاب
 ايضا فخير بيان لانه في حكم الجمل واذا انقل بعرف الشرعي الى وجوب التأخير
 بظاهره فلا يوجب تأخير بيان في كل الحالة في النهاية عن بعض العامة بعد
 الاقوال التي ذكرناها من غير ما قولنا اخر هو جواز تأخير بيان ليس لظن
 كالجمل واما ان شرطه قد استعمل في غير كالعامة والمطلق والمنسوخ فيجوز تأخير
 نبيا التفصيل لا الاجمال بان يقول وقت الخطاب هذا العام مختص بهذا
 المطلق مقتضى هذا الحكم ينبغي وقال انه الحق ولا يكون ينطبق به وبين قول
 السيد بعد ما في النظر في الا في حجة النسخ فان السيد لم يتعرض له في
 اصل البحث واما ذكر في اشارة الاحتجاج ان الاجماع من الكل واقع على التأخير
 بخبر من تأخير بيان الفعل للمؤوبة والوقت الذي ينفع فيه عن وقت وهو
 الخطاب وان كان من ادراك الخطاب والتعجب بعد هذا من غيبة العامة عن قول السيد
 ولو قلنا لذلك القائل على وجوب افتراض بيان المنسوخ به مع تأخير من
 والخطاب فلهذا هو المعنى بينهم من شرط تأخير الانسحاب حتى انه في مباحث
 في المصنفين

هذا فاعلم انه لا خلاف بين اهل العلم في عكس جواز تأخير البيان عن وقت الخطاب
 واما ما عر عن وقت الخطاب وقت الحاجة فاجازه قوم معطوه منع عن
 منهم وفضل المرفوع في فقال انك نذهب اليك الجمل من الخطاب يجوز تأخير
 نبيا الى وقت الحاجة والقول لو كان باقيا على اصل اللغة فان النظر عمل الخطاب
 ايضا فخير بيان لانه في حكم الجمل واذا انقل بعرف الشرعي الى وجوب التأخير
 بظاهره فلا يوجب تأخير بيان في كل الحالة في النهاية عن بعض العامة بعد
 الاقوال التي ذكرناها من غير ما قولنا اخر هو جواز تأخير بيان ليس لظن
 كالجمل واما ان شرطه قد استعمل في غير كالعامة والمطلق والمنسوخ فيجوز تأخير
 نبيا التفصيل لا الاجمال بان يقول وقت الخطاب هذا العام مختص بهذا
 المطلق مقتضى هذا الحكم ينبغي وقال انه الحق ولا يكون ينطبق به وبين قول
 السيد بعد ما في النظر في الا في حجة النسخ فان السيد لم يتعرض له في
 اصل البحث واما ذكر في اشارة الاحتجاج ان الاجماع من الكل واقع على التأخير
 بخبر من تأخير بيان الفعل للمؤوبة والوقت الذي ينفع فيه عن وقت وهو
 الخطاب وان كان من ادراك الخطاب والتعجب بعد هذا من غيبة العامة عن قول السيد
 ولو قلنا لذلك القائل على وجوب افتراض بيان المنسوخ به مع تأخير من
 والخطاب فلهذا هو المعنى بينهم من شرط تأخير الانسحاب حتى انه في مباحث
 في المصنفين

الفتح على شرا من غير توقف ولا استسكال وجعل كبير وعجاف الفرق ١٥٣

التخصيص والنفخ وأما ما توجه عداؤ السيد من تخصيص المنع من جوار

فمنه السبع فليصير قوله لا يجاء فيه
بقوله الا ان كلامه في الكلام
مشعر بالافقة على ما بين يدي
انه اتيه علمت كذا وكذا
باب في الناحية

التأخير العام وعدة غرض للمؤمنين البيا هو النفساني وغير محبت

وَجَهَنُ فِي الْحَالَةِ لَذَلِكَ الْقَوْلُ اَوْ عَمَّ فِيهِ الشَّعْ كُلُّ مَا لَمْ يَرِدْ فِيهِ خِلَافٌ

وكتفى البيا الالما فذوق بان كلام السيد في الاصل يعرب عن الواقعة

فكلا الوجهين مستراه وكان العلامة لم يعط الحجة حق النظر والالتفات

له الحال هذا والذيق في نفسه هو القول الأول لنا اننا صومنا

من الناجز سوما ينجيه الحصى من قبح الخطا معه على استحيى وسين

ولا يمتنع عند العقل فرض صلحة فيه بحسن لأجلها أكثره المكلف ^{في} طور

[illegible]

نفسه على الفعل الى وقت الحاجة فان الغمر وما يلحقه طاعة يترتب النوا

عليها وفيه مع ذلك تمثيل للفعل المأخوذة بحجة المانع على علم

اخبرنا بالاجل انه لو جاز لنا وخطاب العربي بالرحمة من غران متين له

الحال والحكام كذا السامع يعرف المروءة فيها والحكم وضع الملازمة والبدل

فقر بان العبري لا يفهم من الترجمة شيئا بخلاف المخاطب لفظ الجاف

يعلم ان المراد احد الملامه فيطيع ويعصى بالفعل والفعول والتميز

و اما جہم علی منع تاخیر بنا غیر المحل ایضاً یعیانہ حجۃ المفضی و کمال الخیر

واجب الرضى على جوازها غير ثبوتها بالحق لا يجوز ما ذكرناه وهو انه لا يمنع ان يجرى
فيه صلح دينية بحسب الاجلها قال وليس لهم ان يقولوا هي لنا وجبة فتح هو
الخطا بل لا يفيهم الخطا معناه فان هذا الدعوى منهم غير صحيحة لا ما تعلم
ضرورة ان لا يحسن من الملك ان يدعو بعض عماله فيقول قد وليتك البلد
وعولك على كفايتك فاخرج اليه عدا في وقت بعينه ما اكتبك تدا
تفصيل ما تعلمه وقايتة وتذكر اسمها اليك عند توديعك لعاقلها
اليك عند استقرارك في عمالك وانما في آخر العلم بتفصيل صفات ^{الفعل}
ليس اكثر من ما يخرقها والكلفة على الفعل لا خلاف في انه لا يجب ان يكون
حال الخطا قدرا ولا على ثباته التمكن فكذلك العلم بصفة الفعل هذا ^{الخطا}
كلامه في الاحتجاج للشق الاول من مذهب هو جليل فيقع لا ريب فيه واجب
على الثاني ان يمتنع ما غير بيان العام المختص بوجهة ثلثة الاول ان العام
موضوع حقيقة ولا يجوز ان يخاطب الحكم بلفظه حقيقة وهو لا يها
من غير ان يترك في حال الخطا انه متحقق باللفظ ولا اشكال في قبح ذلك ^{العلم}
في قبحه ان خطابا بل يدعي غير ما وضع له من غير لانه قالوا ذلك يدل على
انه لا يحسن ان يقول الحكم من الغيرة فعل كذا وهو بهد التهديد والوعيد
او قتل زيد وهو يريد اضر به ضربا شديدا لك جرف العادة فان شئت

هذا هو الوجه في الاحتجاج بالشق الاول من مذهب هو جليل فيقع لا ريب فيه واجب على الثاني ان يمتنع ما غير بيان العام المختص بوجهة ثلثة الاول ان العام موضوع حقيقة ولا يجوز ان يخاطب الحكم بلفظه حقيقة وهو لا يها من غير ان يترك في حال الخطا انه متحقق باللفظ ولا اشكال في قبح ذلك في قبحه ان خطابا بل يدعي غير ما وضع له من غير لانه قالوا ذلك يدل على انه لا يحسن ان يقول الحكم من الغيرة فعل كذا وهو بهد التهديد والوعيد او قتل زيد وهو يريد اضر به ضربا شديدا لك جرف العادة فان شئت

فان كان اللفظ في الكلام
مطلقا لا في ظرف زمان
فان كان اللفظ في الكلام
مطلقا لا في ظرف زمان
فان كان اللفظ في الكلام
مطلقا لا في ظرف زمان

فان كان اللفظ في الكلام
مطلقا لا في ظرف زمان
فان كان اللفظ في الكلام
مطلقا لا في ظرف زمان
فان كان اللفظ في الكلام
مطلقا لا في ظرف زمان

بيان المجازية عن وقت الخطأ في غير من مستقبل الأوقات هذا نوع
الاسقوط المستفاد من الكلام الثالث ان المجازية لا فاد من مع
لفظ العموم يجوز ان يكون محصيا وبين له في المستقبل لا يتقيد
فهذه الحالة مشبهة بكون جود كحد فان قيل يعتقد عموم شرط ان
يخص قلنا ما الفرق بين قولك بين قولك محصيا يعتقد محصيا
الى ان يد في المستقبل على ذلك لان اعتقاد العموم مشروط فكل
للخصول غير هذا الا ان يوافق اعتدائه على احد الاجزاء اما بالعموم
وينتظر في الحاجة فاما ان يرا على انه يعتقد العموم او يد على
فجعل عليه هذا هو قول جميع الوقت في العموم فاعتدائه اليه
ان لفظ العموم مستغنى بظاهره على اقتضائه هذا اجل ما يتصور عليه
العموم بالغا في تقريبه قلنا بعين الفاطمة غاليا بحفظ المادامه من
التقريب والحوايل من الاول فالتقريب الشيخ ولا يتصور ان من شرط
كما اعتدائه ان يكون مقابلية يقتضيه ان يقتضيه ان يقتضيه ان
يعلم فيه الغاية على سبيل الدجال ويحتاج في تفصيلها الى دليل مع
قوله وهو على هذا الفعل الى ان يقتضيه عنكم فتح فلا بد من كون اللفظ
الشيخ ظاهر في الدوا والاسم او بعد فرض فخذ يعلم ان المراد من
ذلك

فان كان اللفظ في الكلام
مطلقا لا في ظرف زمان
فان كان اللفظ في الكلام
مطلقا لا في ظرف زمان
فان كان اللفظ في الكلام
مطلقا لا في ظرف زمان

فإن الظاهر استعمال اللفظ المذكور حقيقة في غير تلك الحقيقة من غير^{١٥٧}

فقال الخطاب على الرد ومن هذا التباين بعض مما يهذ القبول الى الرد

في النسخ ايضا كما حكاه عن العلامة فاجاب قري نيا الاجماع بالنسخ

فروا من هذا المحدث ولكن السيد ادعى الإجماع على خلاف هذه القل

كما حُرِّفَ الياءُ إلى الشاذة وجعل له وجهاً للرفع على من ضم من فاعنه سائر الجمل

فقال قد اجتمعنا على ان نخرج منه تاخير بنا مدة الفعل المأمور به واقت

الذي يغني فيه عن وقت الخطاب وان كان حاداً، فالحمد لله الذي اذا قام اصله

واولاد ذلك غامة معشاة فالانثى الذية المنعزة تزاوج مع الذكور الغامة

في نظر من هذا الكلام صحيح في ان كل حكم المنع قد تغيرت في حال الخطا فيه وليس يحتمل

لن المادى من النور والروح من النار والروح من النار والروح من النار

بنيان الجبل لم يجرى لك عند احد جري خطاب العرب بالترجيّة وان الوكيل
مراد من قوله في هذه الاكثار ونسبت اليه في هذا الموضع بالحال

بجای یبیر فی حال خطاب از نزد باحیا قلنا اصبتیم فاقبلوا فی الخطاب

سأخلك فان قالوا احاطة الى سائمة النسيخ وغاية العادة لان

بِئَالَا اِيْحْيَانُ يَفْعَلُ وَاتَمَّ يَخْرُجُ فِي هَذِهِ الْحَالِ اِلَى بَيَاضَةِ طَائِحٍ

وَيَعْلَمُ قُلُوبَنَا هَذَا كُلُّ مَا نَعْمَلُ عَلَيْهِ يَتَّبِعُكُمْ مَا خِلاَ السَّيِّئَاتِ أَنْتُمْ

توجهوا بنا ايديكم الى الخطاب لاخر يرجع الى اربعة علماء الحكماء في الفعل

فان كنتم ائمة تغفون ما قبل هذا الامر يرجع الى اذاحة العلة والتفكير من الفعل

والتاريخ المذكور في نسخة بخطه

...و من بعد ...

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠



٥٤ فانه يحق ان يكون المكلف في حال الخطاب غير قادر ولا متمكن بالالف
 وذلك بالبلغ وفيه تمكن من قصد العلم بصفة الفعل وان كان امتناعكم
 يرجع الى جوب من الخطاب ان الخطاب لا يكون له طريق الى العلم بجميع
 فوائده فهذا ينقض تمام الفعل وعنايته لانها من جملة المرد وقد اجروا
 فاعبر بها واولاهم بغير قول من يحجبها بغيرها بل لا يندرج الى التفتيد
 بل الخطاب الجمل بعض فوائده دون بعض وقد اجروا مثل فالرجوع الى اثر
 العلة نقص منكم لهذا الاحتياط كله هذه عبادته بعينها وانما اطلنا لها
 بطولها لضمها بالتحقيق المقام له وعليه فحق بعينها كذا لا ينقص
 استدلاله بعينها فنقصه ليل خصه غير عما حين ان تشبه التفتيد
 فان مواضع الامتناع على التمسك بالاكاد يحق على المناظر طريق بعينها
 بحيث ينظم مع محل النزاع واما ثانيا فاجل ومحققا لا يثبت ان
 استعمال الله ظني غير المعنى المذموم الى القرينة فان كان هو الماثل بين
 والمجاز وفيه اواخر القرينة عرفت طاعة واما ثانيا فاعرف وقت التكلم
 الى وقت الحاجة فلم ينقل على النعم منه طمس جهة الوضع ليل وما يتجبل
 من استلزام الاغراء بالجل ويكون قبيحا عقلا ما في باق الاخر لا يحصل
 حيث ينبغي اجمال التيقن والتفاوت فيما قبل الحاجة موقوف على موضع

قال الناجز
 بعض المحققين استدلوا بغير
 عدم النص بعد العلم ان وقت الحاجة
 انصرف وقت العلم ان وقت الحاجة
 وهو الكلام بيان ما هو الزمان

في هذا الموضع لا يثبت على التمسك بالاكاد يحق على المناظر طريق بعينها
 بحيث ينظم مع محل النزاع واما ثانيا فاجل ومحققا لا يثبت ان
 استعمال الله ظني غير المعنى المذموم الى القرينة فان كان هو الماثل بين
 والمجاز وفيه اواخر القرينة عرفت طاعة واما ثانيا فاعرف وقت التكلم
 الى وقت الحاجة فلم ينقل على النعم منه طمس جهة الوضع ليل وما يتجبل
 من استلزام الاغراء بالجل ويكون قبيحا عقلا ما في باق الاخر لا يحصل
 حيث ينبغي اجمال التيقن والتفاوت فيما قبل الحاجة موقوف على موضع

ويعمل بما يقتضيه العجز عن السيادة تكلم على الناعين من ماض بيان المحل
بمثال هذا ولم يتنبه بورد نظيره على حيث لا وزن قوي فإين مؤانة
أذا جردتم أن يخاطب المحل ويكون بانية في الأصل وكيف الخاطبة الجرح
الى الأصول يعرف المراد فما الكبرياء يعتقد هذا الخاطبة ان يعرف
الأصل المراد فانك لو اتيته عن تحفظات التفصيل ويعتقد في الجملة
يمثل ما بين له قلنا ان في هذا القول بين قول من جردنا

وليس كذلك اذا كان البنية في الرجوع الى الاصول لانه قد علم ان يقرب اليها
الى الخطا فلا يخلج الى ما في الرجوع الى اقل هذا كما ان لم يتشعر
كيف غفل عن وجوده مثلك عليه في قوله اذ جوت اسماع العالم المحض
وذا اسماع مختص لكنه يكون وجودا في الاصول والمخاطب مكلفا
بالرجوع اليها فاما ذلك فيجب انهما مكلفان العام قبل ان يعبر على المقصود
في الاصول فان قلت يوقف على اعتقاد احد هجرين بعينه ويعقد انه
العمد ان لم يظن له المختص قلنا ما الفرق بين هذا وبين ما قلناه من جواز
تاخير البيان فان قلت الفرق بينهما وجود القرينة وممكنة من الرجوع اليها
هناك وانما الاخير في موضع الترتيل قلنا القرينة وان كانت موجودة
العلم بها متوقف على ان يرجع فيها فاذن ذلك الزمان هو ما يلتزم
له حقيقة لم يرددها المخاطب من غير دلالة على انه متعين وهو الذي
الاشكال من فحان قلنا هذا الزمان مستثنى عن البين فاما التسليم لخلق
الامر عن الدلالة فيما بعد قلنا ما قبل مثل ذلك في موضع الترتيل وسبب الحكم
لكن لا على الصفاء من لالة العرف على قبح تاخير القرينة عن حال الخطا مطلقا
مستهدا بما ذكره من الوجوه الثلاثة فانه يوجب على الدلالة العرفا
في حقها في الكمال ثم هي غير محتمل الترتيل موجودا لا يشترط في مفهوم
الاشكال في هذا المقام فانه يوجب على الدلالة العرفا
في حقها في الكمال ثم هي غير محتمل الترتيل موجودا لا يشترط في مفهوم

[illegible]

۱۰
 یعنی از موضع آنکه
 متعلق به قوت و قاعده
 متعلق به ظاهر و قوت است
 و چون به حسب
 از موضع آنکه
 قوت و قاعده
 متعلق به ظاهر و قوت است
 و چون به حسب

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان
الخطأ لا يخرج من القول بكونه موضوعا
للمعموم بل يخرج من القول بكونه
موضوعا للخاص

واما جواب الثالث فخرج لا يكاد يحتاج الى البيان لان فرض الفاعل في
الخطأ لا يخرج من قوله في المثال ان غاية ان يصير محلا في المعين وهو

غير ضار ولا يفسد من القول بكونه موضوعا للمعموم اذ كمن
الرجوع الى القول ما هو لا وجه فان الوقف فيما قبل وقت الحاجة من
الوقف الى اكمال الخطاب من المعاون ذلك لا يبعد وقفاً والفرقة
فيما بعد الحاجة حلبة لا يخرج عندنا من الحاجة الى القرينة فبذلك يكون

الوجه الثاني في بيان ان
الخطأ لا يخرج من القول بكونه
موضوعا للمعموم بل يخرج من
القول بكونه موضوعا للخاص

للمعموم واهل الوقف يقولون بان الخطأ الى القرينة هو المعموم فان يخرج
ميتقن الادارة على كل حال المطلب الخلية في الجماع البها

يطول لغة على معينين أحدهما الغرضية فسر قوله ثم فاجعلوا حكمكم

وثانها الاتفاق فقد نقل في الأصل الى الاتفاق خاص وهو اتفاق
من لغة قول من اللغة في النفاذ على لغة على احسن الامور الدينية
والحواس كان وقوع العلم به وحجته للناس خلا في الموضع الثلاثة فتر
قوم منهم انه قد حال لجزء العلم به مع تجوز وقوعه في الشجته
معتقاً ما كان الوقوع والعلم به الكلي والذاهب اليه شاذ ومجمل
وكيفه واهية في الاعراض عنها الجدة المطلوب عن مكانها الجواب عنها
الوقوف وقع الاختلاف بيننا وبين من وافقنا على الحجية من اهل الخلاف

هذا هو الوجه الثالث في بيان ان
الخطأ لا يخرج من القول بكونه
موضوعا للمعموم بل يخرج من
القول بكونه موضوعا للخاص

لنفهمها شاعرا قوله لما كان حجة ولو حصل في اثنين كان قوله حجة لا سيما
 اتفاقه ما بل باعتبار قوله فلا تغافل من يتوهم في عدم الإجماع بانقراض
 أو الشك من الأصل مع جملة قول الباقي الأمع العلم القطعي بحل الأما
 في الجملة وهذا كلامه هو في غاية الجود والعجب غفلة فجمع من الأصل
 عن هذا الأصل وتساهاهم في دعوى الإجماع عند احتجاجهم بذلك
 الفقهية كما حكاهما حتى جعلوا عباقرة عن مجرد اتفاق الجماعة من الإجماع
 صدوا عن معناه الذي جرى عليه الأصل من غير قرينة جلية ولا
 دليل على صحة مقتضى الاعتدال عنهم الشبهة المذكورة وفيه شبهة
 إجماعا أو بعد الظرف حتى دعوى الإجماع بالمخالف أو بتأويل الخلاف
 على وجه جماعته لدعوى الإجماع وإن بعدوا أو ادعاهم الإجماع على ذلك
 بمعنى تدني في كتبهم مسنونا إلى الأئمة لا يخفى عليك ما فيه فإن تسمية
 إجماعا لا يضر المناقشة التي ذكرناه وهي العناد عن المعنى المصطلح في
 في علم الأصول من غير إقامة قرينة على ذلك هذا مع ما فيه من الضعف لأن
 الدليل على صحة مثل ما تذكره وأما عند الظرف بالمخالفات عند
 فأوضح حالا في الفناء من اثنين وقرينة تأويل الخلافات من
 لا يكاد تناو لها يد التأويل وبالحالة فالاعتراض بالمخالفات كثير من الموضع

[illegible]

الحق
 اخبرنا كتابنا هذا لعل هذا الموضع فيها والله اعلم اذ عرفت هذا
 فيها فوائد لا ولي الحق امتناع الاطلاع عادة على حصول الاجتماع في زماننا
 هذا وما ضاها من عجيبة النقل اذ لا سبيل الى العلم بقول الامام كيف
 وهو متوقف على وجود المجتهدين المحبوبين ليخل في جملة من يجدد قلوب
 مستحقين ايقولهم وهذا مما يقطع بانفسائه فكل اجتماع يجب في كلا
 الاصلين كما يتروى من عصر الشيخ الى زماننا هذا وليس مستندا الى نقل
 متواتر واحد حيث يعتبر مع القرائن المعينة للعلم فلا بد من ان يرد
 ما ذكره الشافعي من الشهرة والاثبات السابق على ما ذكرناه المقارن بعصر
 ظهور الائمة وامكان العلم باقوله في حصول الاجتماع والعلامة بطريق
 التبع والامثلة هذا انظر بعض علماء اهل الحلة حيث قال الامام
 لا طريق الى معرفة حصول الاجتماع الا في زمان الصبيح حيث كان المؤمنون
 قسما بل يمكن معرفتهم باسمهم على التفصيل ولتوضيح العلامة بانما يخرج
 بالمسائل المجمع عليها جرحا قطعيا فاعلم اتفاق الامة عليها علما وقدا
 حصل بالنسبة مع تضاف الاخبار عليها كانت بعد الاحاطة بما اقرضا
 جبر بوجه اندفاع هذا الاعتراض عن ذلك القائل لانظر كلامه
 الوقوف على الاجتماع والعلامة بتدبير عجيبة النقل غير ممكن عادة

١٤٧
 الحق
 اخبرنا كتابنا هذا لعل هذا الموضع فيها والله اعلم اذ عرفت هذا
 فيها فوائد لا ولي الحق امتناع الاطلاع عادة على حصول الاجتماع في زماننا
 هذا وما ضاها من عجيبة النقل اذ لا سبيل الى العلم بقول الامام كيف
 وهو متوقف على وجود المجتهدين المحبوبين ليخل في جملة من يجدد قلوب
 مستحقين ايقولهم وهذا مما يقطع بانفسائه فكل اجتماع يجب في كلا
 الاصلين كما يتروى من عصر الشيخ الى زماننا هذا وليس مستندا الى نقل
 متواتر واحد حيث يعتبر مع القرائن المعينة للعلم فلا بد من ان يرد
 ما ذكره الشافعي من الشهرة والاثبات السابق على ما ذكرناه المقارن بعصر
 ظهور الائمة وامكان العلم باقوله في حصول الاجتماع والعلامة بطريق
 التبع والامثلة هذا انظر بعض علماء اهل الحلة حيث قال الامام
 لا طريق الى معرفة حصول الاجتماع الا في زمان الصبيح حيث كان المؤمنون
 قسما بل يمكن معرفتهم باسمهم على التفصيل ولتوضيح العلامة بانما يخرج
 بالمسائل المجمع عليها جرحا قطعيا فاعلم اتفاق الامة عليها علما وقدا
 حصل بالنسبة مع تضاف الاخبار عليها كانت بعد الاحاطة بما اقرضا
 جبر بوجه اندفاع هذا الاعتراض عن ذلك القائل لانظر كلامه
 الوقوف على الاجتماع والعلامة بتدبير عجيبة النقل غير ممكن عادة

١٤٨
 الحق
 اخبرنا كتابنا هذا لعل هذا الموضع فيها والله اعلم اذ عرفت هذا
 فيها فوائد لا ولي الحق امتناع الاطلاع عادة على حصول الاجتماع في زماننا
 هذا وما ضاها من عجيبة النقل اذ لا سبيل الى العلم بقول الامام كيف
 وهو متوقف على وجود المجتهدين المحبوبين ليخل في جملة من يجدد قلوب
 مستحقين ايقولهم وهذا مما يقطع بانفسائه فكل اجتماع يجب في كلا
 الاصلين كما يتروى من عصر الشيخ الى زماننا هذا وليس مستندا الى نقل
 متواتر واحد حيث يعتبر مع القرائن المعينة للعلم فلا بد من ان يرد
 ما ذكره الشافعي من الشهرة والاثبات السابق على ما ذكرناه المقارن بعصر
 ظهور الائمة وامكان العلم باقوله في حصول الاجتماع والعلامة بطريق
 التبع والامثلة هذا انظر بعض علماء اهل الحلة حيث قال الامام
 لا طريق الى معرفة حصول الاجتماع الا في زمان الصبيح حيث كان المؤمنون
 قسما بل يمكن معرفتهم باسمهم على التفصيل ولتوضيح العلامة بانما يخرج
 بالمسائل المجمع عليها جرحا قطعيا فاعلم اتفاق الامة عليها علما وقدا
 حصل بالنسبة مع تضاف الاخبار عليها كانت بعد الاحاطة بما اقرضا
 جبر بوجه اندفاع هذا الاعتراض عن ذلك القائل لانظر كلامه
 الوقوف على الاجتماع والعلامة بتدبير عجيبة النقل غير ممكن عادة

وكلام العلامة آتيا يدل على حصول العلم بطريق النقل كما يصح قوله
 اخر علمنا وعبادتنا حصل بالتسامع نظرا لاجازة الثاني وقال
 الشهيد المذكور في افق جماعة من الاصحاب لم يعلم لم مخالف فليس
 اجماعا قطعيا خصوصا مع علم العين للجرم بعد انما سمع مع عدم
 علم العين لا يعلم ان البنا اعيانهم وموقفهم ولا يكفي عدم علم خلافهم
 الاجماع هو لو فاقا عدم علم الخلاف وهل هو حجة مع عدمه متناهي
 من حجة عقلية او عقلية الظن ذلك لان عدالتهم يمنع من الاقدام على
 الافشاء بغير علم ولا يلزم من عدم الظن بالدليل عدم الدليل وهذا
 الكلام عندك ضعيف لان العدالتا يؤمن معهما تعدل الا فبا بغير ما ظن
 بالاجتهاد دليل لا وليس خطأ ما مون على الظنون الثالث هو حكيم فيها
 ايضا عن بعض الامم والحق المشهور بالجمع على استقبر ان كان مرادنا
 الحق في الحجة لا في كونه اجماعا واجمع له بمثل ما قاله في العنق التي لا يعلم
 لها مخالف بقوة الظن في جانب الشهادة سواء كان استهزاء في الرأية
 بان يكون تدبيرها او القوي لها ويضعف بنحو ما ذكرناه في القوي في
 الشهادة التي تحصل مع ما قوة الظن هي كالحكمة قبل من الشيخ ولا فاع
 بعد اكثر ما يؤيد حقا في كلامهم عند بعد من ان الشيخ قد كان عليه

في كلام العلامة آتيا يدل على حصول العلم بطريق النقل كما يصح قوله
 اخر علمنا وعبادتنا حصل بالتسامع نظرا لاجازة الثاني وقال
 الشهيد المذكور في افق جماعة من الاصحاب لم يعلم لم مخالف فليس
 اجماعا قطعيا خصوصا مع علم العين للجرم بعد انما سمع مع عدم
 علم العين لا يعلم ان البنا اعيانهم وموقفهم ولا يكفي عدم علم خلافهم
 الاجماع هو لو فاقا عدم علم الخلاف وهل هو حجة مع عدمه متناهي
 من حجة عقلية او عقلية الظن ذلك لان عدالتهم يمنع من الاقدام على
 الافشاء بغير علم ولا يلزم من عدم الظن بالدليل عدم الدليل وهذا
 الكلام عندك ضعيف لان العدالتا يؤمن معهما تعدل الا فبا بغير ما ظن
 بالاجتهاد دليل لا وليس خطأ ما مون على الظنون الثالث هو حكيم فيها
 ايضا عن بعض الامم والحق المشهور بالجمع على استقبر ان كان مرادنا
 الحق في الحجة لا في كونه اجماعا واجمع له بمثل ما قاله في العنق التي لا يعلم
 لها مخالف بقوة الظن في جانب الشهادة سواء كان استهزاء في الرأية
 بان يكون تدبيرها او القوي لها ويضعف بنحو ما ذكرناه في القوي في
 الشهادة التي تحصل مع ما قوة الظن هي كالحكمة قبل من الشيخ ولا فاع
 بعد اكثر ما يؤيد حقا في كلامهم عند بعد من ان الشيخ قد كان عليه

والله في كتابه رعاية والد الفقه في مدينة الحديث مبدئاً الوجه

وهو أكثر الفقهاء الذين نشأوا بعد الشيخ كانوا يتبعون في الفقه تقليد
للمكره لثقتهم فيه من جهة من قبلها المتأخرون ومعتدلاً
مشهوره وقيل لها الشيخ ومناقبها وشهرتها بين العلماء وأما
أن حجة بها إلى الشيخ وإن الشهرة إنما حصلت بمناقبه قال الولد
وقيل طلع على هذا الكتاب بينه وتحقق من غير تقليد الشيخ الفاضل المحقق
سيدنا الذي محمود حمص السيد خي الدين بن طاهر وجماعة وقا
السيرة في كتاب التسمية بالهجرة لثمة الوجه اخبرني عبد الصالح ودام بن
فارس أن الأصح حديثاً أنه لم يبق إلا ما بينه وفقت على التحقيق بل كلهم حاله
وقال السيد عقيب ذلك والآن فقد علم أن الكتاب يفتي به ويحارب على
ما حفظ من كلام العلماء المتقدمين أصل أن اختلف أهل العصر
قولين لا يتجاوزانها من يجوز أحد القول ثالث خلاف بين أهل الخلاف
ومثله بامثلة منها أن يطأ الشريعة الكبرى ثم يجد بها عيباً فيقال أو
تمنع الرد وقيل بل يرد هاهنا مع رش التقصيص وهو تفاوت قيمتها بكرة
وثباتاً لقول برة هاهنا أقول ثالث ومنها في النكاح بالعبودية
للمنعة المصنوع فيل يفسح بها كلها وقيل لا يفسح بشئ منها فالفرق هو

الشيخ الفقيه الفقهاء والجمهورين يرونه
بجهد ذلك لم يجدوا إلا أن
يقول بنحو ما جرد عنهم وهو
بأنه

هذا الكتاب من كلام
الشيخ الفقيه الفقهاء والجمهورين يرونه
بجهد ذلك لم يجدوا إلا أن
يقول بنحو ما جرد عنهم وهو
بأنه

هذا الكتاب من كلام
الشيخ الفقيه الفقهاء والجمهورين يرونه
بجهد ذلك لم يجدوا إلا أن
يقول بنحو ما جرد عنهم وهو
بأنه

والله في كتابه رعاية والد الفقه في مدينة الحديث مبدئاً الوجه
وهو أكثر الفقهاء الذين نشأوا بعد الشيخ كانوا يتبعون في الفقه تقليد
للمكره لثقتهم فيه من جهة من قبلها المتأخرون ومعتدلاً
مشهوره وقيل لها الشيخ ومناقبها وشهرتها بين العلماء وأما
أن حجة بها إلى الشيخ وإن الشهرة إنما حصلت بمناقبه قال الولد
وقيل طلع على هذا الكتاب بينه وتحقق من غير تقليد الشيخ الفاضل المحقق
سيدنا الذي محمود حمص السيد خي الدين بن طاهر وجماعة وقا
السيرة في كتاب التسمية بالهجرة لثمة الوجه اخبرني عبد الصالح ودام بن
فارس أن الأصح حديثاً أنه لم يبق إلا ما بينه وفقت على التحقيق بل كلهم حاله
وقال السيد عقيب ذلك والآن فقد علم أن الكتاب يفتي به ويحارب على
ما حفظ من كلام العلماء المتقدمين أصل أن اختلف أهل العصر
قولين لا يتجاوزانها من يجوز أحد القول ثالث خلاف بين أهل الخلاف
ومثله بامثلة منها أن يطأ الشريعة الكبرى ثم يجد بها عيباً فيقال أو
تمنع الرد وقيل بل يرد هاهنا مع رش التقصيص وهو تفاوت قيمتها بكرة
وثباتاً لقول برة هاهنا أقول ثالث ومنها في النكاح بالعبودية
للمنعة المصنوع فيل يفسح بها كلها وقيل لا يفسح بشئ منها فالفرق هو

[illegible]

القول بأنه يفسخ بالبعض دون بعض قول ثالث محقق على التفصيل

بأنه ان كان الثالث يزعم شيئا متفقا عليه فمهم والافلا فالاول كسئل

البيكون لا يتفق على أنها لامرية فحازوا لنا مسئلة ففهم النكاح بعض

لأنه وافق في كل مسألة فذهبوا وهذا الفصل قد علموا أنه

فمنه من انما كان في اهل بيته

وَمَا أَفْهَمُكَ نَسَمَ الْإِنْسَانِ شَيْئًا مِمَّا يَفْعَلُ
فَوَصَّيْتُ الْإِنْسَانَ بِمَا آتَاهُ مِنْ أَجْرِهِ وَأُولَئِكَ أَهْلِ الْمَقَالِسِ

...الذي هو في الحقيقة...

سورة الاحقاف

والأخرى على خلافه وأما ما لا يبيد هذه الصفة فالتأنيد

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

پہر مسلمانوں پر واجب ہے کہ وہ اپنے مال سے ان کے لئے کچھ بھیجیں۔

فان كان بين المسلمين علاوة بحيث يلزم من العمل باحد هما العمل بالا

ميربح الفدا كما في زوج وابوين وامارة وابوين مرقا لالام ثلث اصل

التركه قال في الموضوعين ومن قال ثلث البا قال في الموضوعين

سير في فناء فصل وان لم يكن بينها علة قال قوم يجوز الفصل بينها

الذي يأتي على من بعدنا عند الجواز لان الامام مع احد الطائفتين قطعاً

لازم ذلك وجوب متابعتي في الجميع هذا الكلام واضح اصله اذا تتبع

انعام

وَقَدْ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ وَإِنَّكَ رَاجِعٌ أَدْنَىٰ

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم من أجل ما لا يحصى من النعمان

١٧١
اخلف الامامية على قولين فان كانت احكام الطائفتين مخلوقة للنسب

ولم يكن إلا ما هم كان الحق في الجائفة الأخرى وإن لم يكن معلومة

النسب فان كان مع احد الطائفتين دلاله قطعية قومت العلم

على قوطا الآن الامام معها قطعاً وان لم يكن مع حديقها دليل قاطع

فَالَّذِي حَكَاهُ الْمُحَقِّقُونَ مِنَ الشَّيْخِ التَّجَرُّبِيِّ الْعَمَلُ بِهَا مَا أَوعَى إِلَى عِضْرٍ

الأصْحَابُ بِالطَّرِيقِ الْقَوِينِ وَالتَّامِرِ لَيْلٍ مِنْ غَيْرِهَا ثُمَّ تَقْلَعُ عَنْ الشَّجَرِ

تضعيف هذا القول بأنه يلزم منه طرح قول الأمام بمثل هذا

يُطْلَبُ مَا ذَكَرَهُ لِأَنَّ الْأَمْعِيَّةَ إِذَا اخْتَلَفَ عَلَى قَوْلَيْنِ فَكُلُّ طَائِفَةٍ تَوْحِيدُ الْعِلْمِ

يقولوا وتمنع من العمل بقول الآخر فلو تحيزنا للاستبصار فما حصر المعصو

فلذلك لم المحقوقه جديداً لكثيره من الخطب علما بمعد وقوع مثلها

تقدمت الاشواق اليه فايدته قال المحمود ان خلف الاماميه

قُلْ لِمَنْ مِثْلُ حُجَّتِهَا لَكُمْ عَلَى أَحَدٍ الْقَوْلُ قَالَ الشَّيْخُ قَوْلُنَا

والتخلف بعد اتفاقهم بعد الخلاف لأنك لم تعلم أن القول الآخر خطأ

وقد قلنا انهم محزونون في العمل ولما قلنا ان يقولوا لا يجوز ان يكون

مشروطاً بعد الاتفاق فيما بعد على هذا الأجل إلى يوم الأربعاء بعد

الأخلاق كالأحقق وهذا كالشاة في غمارة الحبيب الوضوء ٨

[illegible]

از کتب معتبره نقل قول بانه
الطبع قول الامام عليهم السلام ما ذكره الشيخ
في مختصره في التوفيق
بعد دخول الامام في احد بابها
تقدمت الاشياء وخرت الخلق
والاعمال عادة شيئا من الاعمال
ودخل قول العصمة في زمانها
بذا وما ضا، وانت تعلم ان
هو الظاهر عليه امتداد حجة الله

[illegible]

[illegible]

في الفصل

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

في النقل وانتقله مثله في الإجماع وتبين بيان قلة الوسائط في النقل
جملة وجوه الترجيح ويندفع بأن هذا الوجه لا ينفذ بترجيح الإجماع على
الآلة معارض في الغالب قبله الضبط في نقل الإجماع من المتصديك نقله
بالنسبة إلى النقل الجبر والتطرف باب الترجيح إلى وجهه من وجوهها مشروط
بانتفاء ما ليسا به وبغيره عليه الجانب الآخر كما استعمله الثانية قل
إن بعض الأصحاب يستعمل لفظ الإجماع في المشهور من غير قرينة وكلهم
على تعيين الماد في هذا الشأن لا يستدل بما يدعي من الإجماع إلا أن
أن المراد المعنى المصطلح وما اظنه واقعا اللهم إن يذهب فله في
الشهرة للإجماع في المحبة كما اتفق كذا فلا يجرع عليه في الاحتكام ولا
في المطلب **السادس** من الأدب الأصل ينقسم إلى مجموعتين

وأما الأولى فالمؤثر هو جملة ما يفيد بنفسه العلم بصدقه ولا يحتاج إلى
وقوعه ولا يعتبر بما يحكي من خلافه كاللغات في ذلك فانه
ومكابر لا تأخذ العلم الضروري بالبلاد والتأشيه والامم كالحال
العلم المحسوس فلا يفيدها فيما يعول الجرم وما ذلك إلا بالاختصاص
وقد اختلفوا في اعتبارها بالشكوك منها أن يجوز الكذب على كل واحد من الجرمين
على الجملة أو لا ينافي كذب كل واحد من الجرمين قطعا ولأن المجموع حركتين

في النقل وانتقله مثله في الإجماع وتبين بيان قلة الوسائط في النقل
جملة وجوه الترجيح ويندفع بأن هذا الوجه لا ينفذ بترجيح الإجماع على
الآلة معارض في الغالب قبله الضبط في نقل الإجماع من المتصديك نقله
بالنسبة إلى النقل الجبر والتطرف باب الترجيح إلى وجهه من وجوهها مشروط
بانتفاء ما ليسا به وبغيره عليه الجانب الآخر كما استعمله الثانية قل
إن بعض الأصحاب يستعمل لفظ الإجماع في المشهور من غير قرينة وكلهم
على تعيين الماد في هذا الشأن لا يستدل بما يدعي من الإجماع إلا أن
أن المراد المعنى المصطلح وما اظنه واقعا اللهم إن يذهب فله في
الشهرة للإجماع في المحبة كما اتفق كذا فلا يجرع عليه في الاحتكام ولا
في المطلب **السادس** من الأدب الأصل ينقسم إلى مجموعتين
وأما الأولى فالمؤثر هو جملة ما يفيد بنفسه العلم بصدقه ولا يحتاج إلى
وقوعه ولا يعتبر بما يحكي من خلافه كاللغات في ذلك فانه
ومكابر لا تأخذ العلم الضروري بالبلاد والتأشيه والامم كالحال
العلم المحسوس فلا يفيدها فيما يعول الجرم وما ذلك إلا بالاختصاص
وقد اختلفوا في اعتبارها بالشكوك منها أن يجوز الكذب على كل واحد من الجرمين
على الجملة أو لا ينافي كذب كل واحد من الجرمين قطعا ولأن المجموع حركتين

في النقل وانتقله مثله في الإجماع وتبين بيان قلة الوسائط في النقل
جملة وجوه الترجيح ويندفع بأن هذا الوجه لا ينفذ بترجيح الإجماع على
الآلة معارض في الغالب قبله الضبط في نقل الإجماع من المتصديك نقله
بالنسبة إلى النقل الجبر والتطرف باب الترجيح إلى وجهه من وجوهها مشروط
بانتفاء ما ليسا به وبغيره عليه الجانب الآخر كما استعمله الثانية قل
إن بعض الأصحاب يستعمل لفظ الإجماع في المشهور من غير قرينة وكلهم
على تعيين الماد في هذا الشأن لا يستدل بما يدعي من الإجماع إلا أن
أن المراد المعنى المصطلح وما اظنه واقعا اللهم إن يذهب فله في
الشهرة للإجماع في المحبة كما اتفق كذا فلا يجرع عليه في الاحتكام ولا
في المطلب **السادس** من الأدب الأصل ينقسم إلى مجموعتين

[illegible]

وعلمها هنا النظر عن التواضع ان تواتر التقصيص في حكاية عن ابي
ان الفرق الذي يجل بين العلمين انما هو باعتبار كون كل واحد منهما نوعا
من الضرورة ولا يخالف النوعان بالضرورة علمها الكثرة استيناس العقل
بأحد هادون الاخر عن ان كان التصديق لا يستلزم الوفاق بموجبه
المباهمة والعناد في الشبهة الفلسفية اذ لو كانت فاعلم ان حصولها
يتوقف على اجتماع شرائط بعضها في الجزئين وبعضها في السامعين
فالاول ثلثة الاول ان يبلغوا في الكثرة حدا يمنع من العادة توطؤ
على الكذب الثاني ان يستدل علم الى الحقيقة في مثل هذا العالم لا
قطعا الثالث استواء الطرفين والوسطه اعني بلوغ جميع طبقات الجزئين
في الاول والاخر والوسط بالغاما بلوغ حد التواتر والثاني امرنا الاول
ان لا يكونوا علمين با خبر اعني خطرا الاستطالة المحصيل الحاصل
الثاني ان يكون السامع قد سبق لشبهة او قلبه توفى الى الحق فادفع
هو بخبر هذا الشرط ذكره السيد وهو جيد وحكاية عنه جماعة من
الجمهور سالكين عن طريق السيد اذا كان هذا العلم بغية الحاصل من التواضع
مستند الى العادة وليس موجع من سبب في شرطه الزيادة والتفتك
موجب على علم الله نعم المصلحة وانما اجتمعا الى هذا الشرط لئلا يتولنا

والتواضع ان تواتر التقصيص في حكاية عن ابي
ان الفرق الذي يجل بين العلمين انما هو باعتبار كون كل واحد منهما نوعا
من الضرورة ولا يخالف النوعان بالضرورة علمها الكثرة استيناس العقل
بأحد هادون الاخر عن ان كان التصديق لا يستلزم الوفاق بموجبه
المباهمة والعناد في الشبهة الفلسفية اذ لو كانت فاعلم ان حصولها
يتوقف على اجتماع شرائط بعضها في الجزئين وبعضها في السامعين
فالاول ثلثة الاول ان يبلغوا في الكثرة حدا يمنع من العادة توطؤ
على الكذب الثاني ان يستدل علم الى الحقيقة في مثل هذا العالم لا
قطعا الثالث استواء الطرفين والوسطه اعني بلوغ جميع طبقات الجزئين
في الاول والاخر والوسط بالغاما بلوغ حد التواتر والثاني امرنا الاول
ان لا يكونوا علمين با خبر اعني خطرا الاستطالة المحصيل الحاصل
الثاني ان يكون السامع قد سبق لشبهة او قلبه توفى الى الحق فادفع
هو بخبر هذا الشرط ذكره السيد وهو جيد وحكاية عنه جماعة من
الجمهور سالكين عن طريق السيد اذا كان هذا العلم بغية الحاصل من التواضع
مستند الى العادة وليس موجع من سبب في شرطه الزيادة والتفتك
موجب على علم الله نعم المصلحة وانما اجتمعا الى هذا الشرط لئلا يتولنا

[illegible]

۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵

أي فرق بين خرابيل والأخبار الواردة مع هذا النبي ﷺ سؤال من كان في الخرابيل

والتشاق القوم وليست له حصى والاشد لك واي فرق انصر من غير التلذذ

وغير النصارى اجمعين امام المؤمنين الذين قد اقامت نفاهم والا احم

ز يكون العائد الكلي $\frac{1}{1+r}$ و $\frac{1}{1+r}$ الخ $\frac{1}{1+r}$ في آخر السلسلة

والاول من

اذا حوت كنهه في القلوب وكتبت في الكتب

وكانت من اثاره في هذا الموضع

الحق في سبب بغيره لا يمكن ولا تراحم يحصل العلم بذلك

سرك و يميني النوار من جهة المعبر وذلك واديع ميز و ميسر في حرف

فصل في معرفة يدك او فعلك في احد الدالين غير لك فان يدك بالالف

الى محبته وقد عرفت لك عند وان كان يبلغ من ثمنك الا

ثُمَّ يَأْتِي دَرَجَةُ الْفُطُوحِ أَصْلُ وَخَبَرُ الْوَحْدِ هُوَ مَا لَا يَبْلُغُ حَدَّ الْوَحْدِ

وأكره أن أقام قلت وليس من أفادة العلم بنفسه نعم قد يغيب العلم

أرسل الله رُوحه فوجد أنه لا يقبل كان انضمت إليه الأصوات الأولى لما أنه

فملاك عبيد له مشرف على الموت انضم اليه قرائن من صرخه و

روح المختار على حال منكر غير معاد دون موت مثله فكذلك

والمحمد بن المصطفى بن الحسن بن علي بن ابي طالب
ابن علي بن ابي طالب بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن نضر بن كنان بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان

بالألف واللام

...الملك ...

[illegible]

والتاريخ المذكور في سنة ١٢٠٠ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسى عليه السلام

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لاهله

Handwritten text in Devanagari script, likely a continuation of the previous page, showing the end of a section or a new entry.

سنة ١٢٠٠ هـ

فان غشي عليه الموت فانه ميت

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وكرمه

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

[Faint handwritten notes at the bottom of the page]

وغيره من النسخ

... و ...

لأن كل

نشدند و آنرا در آنجا نهادند و آنرا در آنجا نهادند

قل بربري كما
في قوله تعالى

وَقَدْ كَثُرَ مِنْهُ
فَوَسَّاسُ الْفِئَةِ

منفرد و کمال و انما مع فرد

[illegible]

له وجب الاله يحسن فطلب دليل على حسنه ولا يحسن الا عند وجود الحق

وحش يوحده في الطلب لا يقع اتصال به الا بحاجه على ان اذا كونه

مطلق الطلب قريبا لما لا لا ايجاب موضع النظر ان قيل وجوب الحق

عند الا نذار لا يصلح بحجته دليل على المدعى كونه الحق منه فان الله

هو الخوف طان ان يخبر عنه قلنا الا نذار هو لا يبلغ ذكره الجوهري

قال ولا يكون الا في الخوف قريب من ذلك فيهم والقلم والحر

يوافق ايضا ولا ريب في ان عمدة الاحكام الشرعية الوجودية التحريم

يرجع بنوع من الاحتساب اليها وهما لا ينفكان عن الخوف فان الواجب

العقابية والحكم بوجوب المؤخذة فاعله وادخلت الآية ثانيا

على قول خيل الوام فيها فاعطف فباسوها سهلنا القول بالفصل

معتولا لا مقامه يمكن ادعاء الدلالة على القبول في انهم على الخطاب

فان قيل ذكر النطق في الآية يدل على ان المراد بالانذار الخوف وقبول

الوعد في موضع فاني قلنا هذا موقوف على ثبوت عقوبة المعصية

بين الفقهاء والاصحاب للنطق من الرسول على الوجه المتعبر به

عليه في الحكم هنا باثباته ومعنا اللغو طلق النعم في كل عليه

لاصالة توافقه حتى يعلم التعلق عنه ولم يثبت حصوله في ذلك العصر

ان يكون له على الخوف
ان يكون له على الخوف
ان يكون له على الخوف

ان يكون له على الخوف
ان يكون له على الخوف
ان يكون له على الخوف

ان يكون له على الخوف
ان يكون له على الخوف
ان يكون له على الخوف

ان يكون له على الخوف
ان يكون له على الخوف
ان يكون له على الخوف

ان يكون له على الخوف
ان يكون له على الخوف
ان يكون له على الخوف

ان يكون له على الخوف
ان يكون له على الخوف
ان يكون له على الخوف

ان يكون له على الخوف
ان يكون له على الخوف
ان يكون له على الخوف

مقتضى عليه ما دعى الاجماع علمك لك وقد كان قديم الاصل جلدتهم
اذ طولب بصحة ما اتفقوا عليه من مقتضى ما اتفقوا عليه من مقتضى ما اتفقوا عليه
وكيفية المدفوع فيسلم له ضمنهم من مقتضى ذلك وهذا يقتضيه من
الجماع الى من لا يثبت عليه بل قولوا ان العلم بهذا الاختصاص لا يتركوا
وتبروا من العامل به وموافقا من اهل الخلاف ليعتبروا بهذه الطريقة
ايضا فضلا عن الصحابة والتابعين ليعملوا على ذلك لئلا ينافوا عنهم
من الامة لا يخبر الواحد وعلمهم في الوقايح المختلفة التي لا تنكاد
وقد كانت ذلك مرة بعد مرة اخرى وشاع وبلغ بينهم ولم ينكروا عليه
احدا لا لقول ذلك يوجب العلم بما وافقهم كالقول الصريح
ان العلم بالعلم القطعي بالاحكام الشرعية التي يعلم بالضيق من
الدين ومن مذهب اهل البيت في نحو ما انت منسقة قطعاً والاعتماد
من اولها لا يفيد غير الظن لقصد السنة المتواترة وانقطع طريق العلم
على الاجماع من غير جهة النقل بخبر الواحد ووضوح كذا الاصله البراءة
لا يفيد غير الظن وكذا الكتاب في الدلالة واذا تحقق اسناد باب العلم
في حكم الشرع كان التكليف فيه بالظن قطعاً والعقل قاض بان الظن اذا
كان له جهات متعددة تتفاوت في القوة والضعف فالحكم عن القوي

هذا هو مقتضى ما دعى الاجماع علمك لك وقد كان قديم الاصل جلدتهم
اذ طولب بصحة ما اتفقوا عليه من مقتضى ما اتفقوا عليه من مقتضى ما اتفقوا عليه
وكيفية المدفوع فيسلم له ضمنهم من مقتضى ذلك وهذا يقتضيه من
الجماع الى من لا يثبت عليه بل قولوا ان العلم بهذا الاختصاص لا يتركوا
وتبروا من العامل به وموافقا من اهل الخلاف ليعتبروا بهذه الطريقة
ايضا فضلا عن الصحابة والتابعين ليعملوا على ذلك لئلا ينافوا عنهم
من الامة لا يخبر الواحد وعلمهم في الوقايح المختلفة التي لا تنكاد
وقد كانت ذلك مرة بعد مرة اخرى وشاع وبلغ بينهم ولم ينكروا عليه
احدا لا لقول ذلك يوجب العلم بما وافقهم كالقول الصريح
ان العلم بالعلم القطعي بالاحكام الشرعية التي يعلم بالضيق من
الدين ومن مذهب اهل البيت في نحو ما انت منسقة قطعاً والاعتماد
من اولها لا يفيد غير الظن لقصد السنة المتواترة وانقطع طريق العلم
على الاجماع من غير جهة النقل بخبر الواحد ووضوح كذا الاصله البراءة
لا يفيد غير الظن وكذا الكتاب في الدلالة واذا تحقق اسناد باب العلم
في حكم الشرع كان التكليف فيه بالظن قطعاً والعقل قاض بان الظن اذا
كان له جهات متعددة تتفاوت في القوة والضعف فالحكم عن القوي

هذا هو مقتضى ما دعى الاجماع علمك لك وقد كان قديم الاصل جلدتهم
اذ طولب بصحة ما اتفقوا عليه من مقتضى ما اتفقوا عليه من مقتضى ما اتفقوا عليه
وكيفية المدفوع فيسلم له ضمنهم من مقتضى ذلك وهذا يقتضيه من
الجماع الى من لا يثبت عليه بل قولوا ان العلم بهذا الاختصاص لا يتركوا
وتبروا من العامل به وموافقا من اهل الخلاف ليعتبروا بهذه الطريقة
ايضا فضلا عن الصحابة والتابعين ليعملوا على ذلك لئلا ينافوا عنهم
من الامة لا يخبر الواحد وعلمهم في الوقايح المختلفة التي لا تنكاد
وقد كانت ذلك مرة بعد مرة اخرى وشاع وبلغ بينهم ولم ينكروا عليه
احدا لا لقول ذلك يوجب العلم بما وافقهم كالقول الصريح
ان العلم بالعلم القطعي بالاحكام الشرعية التي يعلم بالضيق من
الدين ومن مذهب اهل البيت في نحو ما انت منسقة قطعاً والاعتماد
من اولها لا يفيد غير الظن لقصد السنة المتواترة وانقطع طريق العلم
على الاجماع من غير جهة النقل بخبر الواحد ووضوح كذا الاصله البراءة
لا يفيد غير الظن وكذا الكتاب في الدلالة واذا تحقق اسناد باب العلم
في حكم الشرع كان التكليف فيه بالظن قطعاً والعقل قاض بان الظن اذا
كان له جهات متعددة تتفاوت في القوة والضعف فالحكم عن القوي

تعارفنا

الى الضعيف فيج ولا يركب كثير من اجزاء الاحاد يحصل بها من الظن
 لا يحصل بشئ من الازالة فيجب تقديم العمل بها لوقوع هذا الدليل
 لوجوبها اذا حصل للحاكم من شهادة العبد الواحد وعواظر اقوى من
 الظن بالحاصل شهادة العبدان يحكم بالوحد هو خلاف الاجماع لا مانع
 ليس يحكم في الشهادة منوطا بالظن بل بشهادة العبد فيدق بآثارها
 ومثلها القوي في الاقرار في كاشا اشارة اليه المضيض في معنى الاستدلال
 او الشروط الشرعية كقول الشافعي في موطا الفجر بالنسبة الى الاحكام
 بها بخلاف محل النزاع فان المفروض فيه كونه التكليف منوطا بالظن لا
 احكام المستفاد من ظا الكتاب على المعطون وذلك بواسطة ضميمته
 خارجية وهي قبح خطابكم بالذات وهو يرد خلافا من غير الازالة
 عن ذلك الظاهر سائنا ولكن ذلك من خصوص فهو من قبل الشهادة لا بعد
 عن على غير الابدال لا مانع اقول احكام الكتاب كلها من قبل خطابها
 وقد رآه من خصوص الموجود في زمان الخطاب وان ثبوت حكمه في وقت
 انما هو بالاجماع وقضاء الضمير باشتراك التكليف بين الكل لا في
 الجائز ان يكون قد اقر ببعض تلك الطواهر فايد علم على الزيادة خلافا
 وقد وقع ذلك في مواضع علمنا بها بالاجماع ونحوه فيحصل الاعتماد

تعرفنا

تقرضا جازيا على الامانة المفيدة للظن القوي وجزا الواحد على
 ومع تمام هذا الاحتمال اني القطع بالحكم ويستحق الظن المستقرا
 من ظا الكتاب الحاصل من غير النظر الى اعادة التكليف لا ابتناء الفرق
 بينهما على كون الحساب توجه اليها قديتين خلافا وظنهما متصلا
 الاجماع والضرورة الدالين على الشاكلة في التكليف المستفاد من ظا
 الكتاب غير ضرورة وجود الجامع للشرايط الالمانية المفيدة للظن الرابع
 بان التكليف محال في ذلك الظن والظن ومثله في الأصلية البرهانية
 الثبت اليها بنحو ما ذكره اخيرا في ظا الكتاب حجة القول الآخر عموم قوله
 ولا تقف ما ليس لك علم فانه هي عن اتباع الظن وقوله نعم ان يتبعوا
 الا الظن وان الظن لا يغني عن الحق شيئا ونحو ذلك من الايات الدالة
 على عدم اتباع الظن والتمسك بالذم دليل الحق وهي بياني الوجود
 هناك ان جز الواحد لا يفيد الا الظن وما ذكره السيد المرتضى في جواب
 المسائل السبانية من ان احكامنا لا يعملون بمجر الواحد وان ادعا
 خلافا ذلك علمهم نعم للصحة قال لا نعلم علمنا ضرورة لا يدخل
 في مثله وفيه شك ان علمنا الشيعة الامامية يذهبون الى ان اخبار
 الاحاد لا يجوز العمل بها في الشريعة ولا القول عليها وانما ينبغي

الظن الرابع بان التكليف لا يعملون بمجر الواحد وان ادعا
 خلافا ذلك علمهم نعم للصحة قال لا نعلم علمنا ضرورة لا يدخل
 في مثله وفيه شك ان علمنا الشيعة الامامية يذهبون الى ان اخبار
 الاحاد لا يجوز العمل بها في الشريعة ولا القول عليها وانما ينبغي

١٤٢ ولاد لا ترقه لاول الطومير وسطوا الاساطير في الاحتجاج على ذلك

والنقص على خالفهم فيهم من يريد على تلك الجملة ويذهب الى انه

مستحيل من طريق العقول ان يعبدوا الله تع بالعلم باخبار الاحاد ^{اساؤا انهم في}

يجري لهم ومنهم في اخبار الاحاد يجري لهم في ابطال القياس في

الشرعية وخطره وقال في المسئلة التي افرد لها في الحق عن العمل بخبر

الواحد انه تبين في جواب المسائل التباينات ان العلم الضروري حاصل ^{بالظاهر لبعض المعنى}

لكل مخالف لا اقامية او موافق بانهم لا يعلمون في الشرعية بخبر لا يؤيد

العلم وان ذلك قد ضاعوا معار لهم يعرف به كما ان نفي القياس في الشرعية

من شعارهم الكذب يعلمهم كل خاطهم وحكم في الذريعة على التعلق

بعمل الصحابة والتابعين بان الاقامية تدفع ذلك وتقول انما علم

باخبار الاحاد من الصحابة المتأخرون الذين يحتمل التصريح بخلافهم ^{الحجج}

عن علمهم فامساك التكرار عليهم لا يدل على الرضا بما فعلوا لان الشرط ^{ان كان}

في دلالة الامساك على الرضا ان لا يكون له وجه سوى الرضا من تفتية

او خوف ما اشد ذلك ^{الخطوة} احتجاج بالايات ان العام محقق

يقيد بالدليل وقد جد كما عرفت على ان ايات الدم طاهرة ^{الظن ان}

في الاختصاص باتباع الطر فاصول الدين لان الدم فيها لا يهتأ على كمالها ^{ان}

في جواب المسئلة التي افرد لها في الحق عن العمل بخبر الواحد انه تبين في جواب المسائل التباينات ان العلم الضروري حاصل لكل مخالف لا اقامية او موافق بانهم لا يعلمون في الشرعية بخبر لا يؤيد العلم وان ذلك قد ضاعوا معار لهم يعرف به كما ان نفي القياس في الشرعية من شعارهم الكذب يعلمهم كل خاطهم وحكم في الذريعة على التعلق بعمل الصحابة والتابعين بان الاقامية تدفع ذلك وتقول انما علم باخبار الاحاد من الصحابة المتأخرون الذين يحتمل التصريح بخلافهم عن علمهم فامساك التكرار عليهم لا يدل على الرضا بما فعلوا لان الشرط في دلالة الامساك على الرضا ان لا يكون له وجه سوى الرضا من تفتية او خوف ما اشد ذلك احتجاج بالايات ان العام محقق يقيد بالدليل وقد جد كما عرفت على ان ايات الدم طاهرة في الاختصاص باتباع الطر فاصول الدين لان الدم فيها لا يهتأ على كمالها

ان الظن ان الدم طاهر في كماله وانما يهتأ في كماله في بعض الاماكن والدم في بعض الاماكن يهتأ في كماله في بعض الاماكن والدم في بعض الاماكن يهتأ في كماله في بعض الاماكن

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه العقل والشرع والجماع
 وهو ان العلم لا يتصور الا بالاشياء الحقيقية
 والاشياء الحقيقية لا تتغير ولا تتبدل
 والاشياء الحقيقية لا تتغير ولا تتبدل
 والاشياء الحقيقية لا تتغير ولا تتبدل

يعتقد في غاية اليقين محتملة لذلك ايضا وفيه مما ياتي في عمومها وصلها ١٨٥

للمسك بها في موضع النزاع لا سيما بعد الملاحظة ما تقر في خط الشبهة

فان بعد ملاحظة
 ان ثبوت حكمة عليا
 والضرورة ان العلم
 له الكيفية وان لا
 عند انقضاء ولا
 ولا ضرورة فيها
 كتحصيل العلم لهم
 متبقية الظن لا

وجبة ثبوت حكمة عليا مع ما علم في الوجه الرابع من الحق المأخوذ اليه

وانما جماع او ضرورة تقتضي لشاركتهم في التكليف بتجصيل العلم فيما

لا ينبغي لشداد باب العلم به عندنا وهم وهذا واضح من تدبر قدر

واقاما ذكره السيد المرتضى فوجه اوله ان العلم الصوري بان الامامة

تتكر العمل بخير الوالد طه غير حاصل لنا الا ان قطعنا وعلما دنا في الحكم

على نقله نقض لغرضه فله يحصل اليقينة ما يخرج عن كونها جزوا عاما

وقامنا ان التكليف بالحال ليس بخارج عندنا او معلوم ان تحصيل العلم

القطعي بالحكم الشرعي في محل الحاجة الى العمل بخير الوالد لان مستحاجا

واما كانه ضرورة ما قبله من افضة طه والامة لا يمكنها بالنسبة الى طه

علا لا يمكن ولعل الوجه في مقتضى مخالفة الامامية لغيرهم فهذا

ممكن في تلك الاوقات من تحصيل العلم بالرجوع الى انهم لم يعصوا

يحتاجوا الى اتباع الظن الحاصل من غير الوالد كما امتنعوا على الفهم

على العلم وقد دل السيد على نفيه في بعض كلامه سؤالا هذا الفقه فان

انما سئل عن طريق العمل بالاجابة على اي شيء يتحول في الفقه كله واجبا

بغير دليل انما كانت له لا قطعية ثم لا وهذا
 المتواردة هذا ان وطرا ايرانا حاشيت
 لا يبعد قطعا وكذا مع اننا شينا
 لا يكون ما كس تكليف لزم التكليف
 في القول بالوقف على هذا

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه العقل والشرع والجماع
 وهو ان العلم لا يتصور الا بالاشياء الحقيقية
 والاشياء الحقيقية لا تتغير ولا تتبدل
 والاشياء الحقيقية لا تتغير ولا تتبدل
 والاشياء الحقيقية لا تتغير ولا تتبدل

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
وهو الذي لا يمكن أن يخطأ فيه
وهو الذي لا يمكن أن يشك فيه

١٨٠
بالحاصل ان معظم الفقه يعلم بالضرورة من مذهبنا في الاخبار
المتواترة والمحقق لكيفية لعمارة الاقل ويعلق عليه على اجماع الامامية
وذكر كلاما طويلا في بيان حكم ما يقع في الاختلاف بينهم ومخصوصا ان اذا
امكن تحصيل القطع باحد الاقوال من طرق ما ذكرناها اتعين العمل عليه
والا كما يحيز بين الاقوال المختلفة لفقد دليل التعين ولا ريب ان
مادة عامة من علم معظم الفقه بالضرورة وباجماع الامامية امر متع في هذا
الزمانا شابهة في كيفية تحصيل العلم غير جاز ولا كفاية في
فيما يتعد في العلم انما لا شك فيه ولا نزاع وقد ذكره في غير موضع من
العلم فيسويج الاخبار وغيرهما من ادلة المفيد للنظر في اصالة الاشياء
الاحكام الشرعية في الجملة كما حققناه واقام مع مكان تحصيل العلم في
العمل بالامية على قيام الدليل القطعي عليه لا حاجة لنا الى العمل
مشقة البحث عن قيامه على العمل بخبر الواحد علم ان السيل قد لفت
في جواب مسائل التباينات بان اكثر اخبار المروية في كتبنا معاني مقطوع
على صحتها اما بالتواتر واما بامارة وعلازمة ولت على صحتها واصلها
فهي موجبة للعلم مقضية للقطع وان وجدناها متوعة في الكتب فينبذ
مخصوصا من طريق الاحاد وبقي الكلام في التدافع الواقع بين ما عاين الى الابد

والعلم على قيام الدليل القطعي على العمل بخبر الواحد لا يفتقر الى التواتر ولا الى الامارة ولا الى العلازمة ولا الى غيرها من ادلة العلم بالضرورة
والعلم على قيام الدليل القطعي على العمل بخبر الواحد لا يفتقر الى التواتر ولا الى الامارة ولا الى العلازمة ولا الى غيرها من ادلة العلم بالضرورة
والعلم على قيام الدليل القطعي على العمل بخبر الواحد لا يفتقر الى التواتر ولا الى الامارة ولا الى العلازمة ولا الى غيرها من ادلة العلم بالضرورة

بسم الله الرحمن الرحيم

وبين ما حكينا عن العلامة في النهاية فانه عجيب يمكن ان يتوان لعماد
المرتضى فيما ذكره على المحل من كلام اوائل المتكلمين منهم والعمل بخبر الوليد
بعد عن طريقهم وقدر حكاية المحقق عن اربعة وهو من جليلة القوافي
التعبية عقلا وتحويل العلامة على ما ظهر له من كلام الشيخ وامثاله
علمائنا المعتمدين بالفتوة الحديث حيث اوعدوا اخبارا في كتبهم ويطروا
اليها في المسائل الفقهية ولم يظهروها في دليل على موافقة المرتضى في الكلام
ان لا يتضح من حالهم الخالفه له ايضا اذ كانت اخبارا الاضطراب ومثله
قربة العهد بزمان لقاء المعصومين واستفادة الاحكام منهم وكانت
الضرائر المعاصرة لما امتسكوا الشايد اليها السيد لم يعلم انهم لعمري
على الخبر المجرد لظهور مخالفتهم لراية فيه قد تفضل المحقق من كلام الشيخ
لما قلناه بعد ان ذكر عنه في حكاية الخلاف هنا انه عمل بخبر الوليد ان
كان عدلا من الطائفة المحقة واوعد اجتماعا لمقوم من الجانبين فقال
فذهب شيخنا ابو جعفر الى العمل بخبر العدل من رواية اصحابنا الكوفة
وان كان لم يفسد التحقيق يبين انه لا يعمل بالخبر ولم يابطوا الاثبات
التي وبها عن الائمة ووقتها الاصلح لان كل خبر يرويه ما عدا جيل العمل
به هذا الكذبين في كلامه يدعي اجماع الاصحاب على العمل بهذه الاثبات

[illegible]

على جواز الاقتداء به هو بكان من الضعف ألغى حكم في المقيس عليه
لكن الفارق موجود كما يعلم من عدة في الضعف فلو كان
ثانياً والتحقيق أن مقتضى قوله رواية الفاسق يقتضي مقتضاه بطريق
لأن للفاسق باعتبار التكليف خشية من الله وبما منعه عن الكذب الجب
باعتباره بما نفعه التكليف فلا يحرم عليه الكذب لا يستحق العقاب
لأما منع من الأقدام عليه هذا الاسم ودوى قبل البلوغ أما الرولية
بعد البلوغ لما سمعته قبله فمقبولة حيث يجمع غير من الشرائط لو وجد
وهو جاز العدا الضابط وعكس لاجتهاد فاقيد ما نفعه المانع
الآن الاسم ولا ريب أن في اشتراط بقوله تعان جائكم فاستقينا
فتبينوا هو شامل للكافر وغيره ولكن قبل ما خصاصة العرف التبا
بالمسلم لذلك فمنه الوضوء على مقتضى خبر الكافر هو في الشك
الأيام في اشتراطه هو لشمس بين الأصحاب في جزمه قوله تعان جائكم
فاستقينا فتبينوا في الحق عن الشيخ أنه لجاز العمل بمجر القطع في
ضالهم لشرط أن لا يكون تبا بالكد محتملاً بأن الطائفة على مجز
عبد الله بن بكر وساعة وعلى بن حمز وعثمان بن عيسى وما رواه
بني فضال والطاهر بن وجار المحققة بأنهم يعلمون أن لا
بغير الفاسق لا ريب في ذلك
والمعنى في قوله تعان جائكم

علمنا بخبر هؤلاء والعلامة مع تغيير الأشراف في باب أكثر في الخلافة
 من مرجع قوله فإنا فاستد المذهب مكي الملة في فوائده الخلافة
 عن فخر المحققين أنه قال تسلك على المذهب باب بن عثمان قال الأثر
 عندك عند قول روايته لقوله تعان فاسق بنبا الأثر ولا فاسق اعظم
 عند الإيمان وأشار إلى ذلك ما رواه الكشي من أن بابا كان من النبا
 هذا والاعتماد عند محمد على المشهور الراجح العدالة وهو ملك في النقص
 منها من فعل الكبار والأضرار على الصغار ومنايا الملة وبنا
 هذا الشطر هو الشهور بين الأصحاب فظاهر جماعة من تأخير العمل
 إلى العمل يخرج جمل الحال كما ذهب إليه بعض العامة ونقل المحققين
 أنه قال يجب كون الرتبة معتبر عن الكفاية في الرتبة وإن كان ساقا
 مجازا وأدعى على الطائفة على جباة جماعة هذه صفته ثم قال الحق
 ونحن مع هذا الدعوى ونطالب له ليلها ولو سلمنا هذا لاقتصرنا على
 التي عملت فيها بابا خاصة وله يخرج السعد في العمل إلى غير ما روي
 التحري عن الكشي على القسوس تبعد هذا الكلام جهة القول
 بأشبه العدل الدعوى هو لا فرق بين أن لا بأسطة مجابح بين
 العدل والفسق في موضع الحاجة من اختيار هذا الشطر لأن الملك

المذكورة ان كانت حاصلة فهو علمه لا فالناسق وتوسط محمول على
انما هو من علم فسد وعد التوابع تقدم العلم بالوصف لا
يملك حقيقة وجوب التثبت في الآية متعلق بنفس الوصف لا بما
تقدم العلم منه ومقتضى لك ارادة البحث التخص عن حصوله
الاشي ان قول القائل اعط كل بالغ ومثله من هذا الجماعه مثلاً
يقضي اذ السؤل والتخص عن جمع هذين الوصفين لا الاقتصار
في من سبق العلم باجتماعهما فيه يوجب كون المراد من الآية هذا المعنى ان قوله
تعمان تصيدوا قوماً فجاءه فقصي على ما فعله فاعلمنا من تعليل الاثر
اي كراهة ان تصيدوا من البين ان الوقوع في التمسك الظن علم صدق
المجتمعة من قول اخوان له صفة الفسق في الواقع حيث لا يجوزها
في الكذب ولا مدخلية لسبق العلم بمجسوط في ذلك اذا عرف هذا
فذلك انه يصير مقتضى لا يتج وجوب التثبت عند خبر من هذه الصفة
في الواقع ونظر الامر فيوقف القول على العلم بانساناً او هو يقتضي
بلا حطة نفي الواسطة اشتراط العدالة وهذا التحقيق يتم بطولان
القول يقول رواية الجملة لانه مبنية على توسط الجملة بين الفسق
وقد بين فساداً فاما قول الشيخ فلا يتعلق بحديث الواسطة وفقاً

والمذكورة ان كانت حاصلة فهو علمه لا فالناسق وتوسط محمول على
انما هو من علم فسد وعد التوابع تقدم العلم بالوصف لا
يملك حقيقة وجوب التثبت في الآية متعلق بنفس الوصف لا بما
تقدم العلم منه ومقتضى لك ارادة البحث التخص عن حصوله
الاشي ان قول القائل اعط كل بالغ ومثله من هذا الجماعه مثلاً
يقضي اذ السؤل والتخص عن جمع هذين الوصفين لا الاقتصار
في من سبق العلم باجتماعهما فيه يوجب كون المراد من الآية هذا المعنى ان قوله
تعمان تصيدوا قوماً فجاءه فقصي على ما فعله فاعلمنا من تعليل الاثر
اي كراهة ان تصيدوا من البين ان الوقوع في التمسك الظن علم صدق
المجتمعة من قول اخوان له صفة الفسق في الواقع حيث لا يجوزها
في الكذب ولا مدخلية لسبق العلم بمجسوط في ذلك اذا عرف هذا
فذلك انه يصير مقتضى لا يتج وجوب التثبت عند خبر من هذه الصفة
في الواقع ونظر الامر فيوقف القول على العلم بانساناً او هو يقتضي
بلا حطة نفي الواسطة اشتراط العدالة وهذا التحقيق يتم بطولان
القول يقول رواية الجملة لانه مبنية على توسط الجملة بين الفسق
وقد بين فساداً فاما قول الشيخ فلا يتعلق بحديث الواسطة وفقاً

فانما هو من علم فسد وعد التوابع تقدم العلم بالوصف لا
يملك حقيقة وجوب التثبت في الآية متعلق بنفس الوصف لا بما
تقدم العلم منه ومقتضى لك ارادة البحث التخص عن حصوله
الاشي ان قول القائل اعط كل بالغ ومثله من هذا الجماعه مثلاً
يقضي اذ السؤل والتخص عن جمع هذين الوصفين لا الاقتصار
في من سبق العلم باجتماعهما فيه يوجب كون المراد من الآية هذا المعنى ان قوله
تعمان تصيدوا قوماً فجاءه فقصي على ما فعله فاعلمنا من تعليل الاثر
اي كراهة ان تصيدوا من البين ان الوقوع في التمسك الظن علم صدق
المجتمعة من قول اخوان له صفة الفسق في الواقع حيث لا يجوزها
في الكذب ولا مدخلية لسبق العلم بمجسوط في ذلك اذا عرف هذا
فذلك انه يصير مقتضى لا يتج وجوب التثبت عند خبر من هذه الصفة
في الواقع ونظر الامر فيوقف القول على العلم بانساناً او هو يقتضي
بلا حطة نفي الواسطة اشتراط العدالة وهذا التحقيق يتم بطولان
القول يقول رواية الجملة لانه مبنية على توسط الجملة بين الفسق
وقد بين فساداً فاما قول الشيخ فلا يتعلق بحديث الواسطة وفقاً

الى الأكثر من غير يصريح بالترجيح فقال المحققة لا يقبل فيها إلا ما

[illegible]

بعد طبعها معرفة العدل في نفسه للظن بما وان اراد حصول الظن في نفسه والظن يحصل في كفة العدل الوحد نعم لعدم الاكتفاء بدو طرفي
 في كفة الشاهد هو اتحاد عدلين وهذا عندكم هو كوننا انما نأشأنها
 ومن شأنها اعتبار العدي في الحكم هو كون مقتضى شرط العدل لا
 حصول العلم بالثبوت تقوم مقامه شرعا فمقتضى عنه فمقتضى ذلك
 يتوقف الاكتفاء على الدليل احوال ان التعديل شرط للثبوت فلا يخلو
 على شرطه وقد اكتفى في أصل الرضا بالوحد وانصرطح بعض فقهاء
 المناجزة فاجتمع مجموع المفهوم في ان جائزكم فاسقطوا ان تركية
 الواحد اخله فيه حيث يكون المركب عدلا لا يجب التثبت عند خبر الواحد
 من ذلك الاكتفاء في جميع الاول الخالية بالدليل على نفي الزيادة على
 الشرط فلا يراه الا مجرد كتماننا ولكن الشرط في قبول الرضا بهما
 العدل لا التعديل نعم هو الحد الطريق الى المعية بالشرط سئلوا لا يكون
 الشرط لهذا المعية على شرطه هذه الزيادة المخصوصة اظهر في الاحكام الشرعية
 عند من يعمل بخلاف الواحد من ان يتبين اذا كثر شرطه لا يقتصر الخبر بمجموعها
 على بعض الوجوه الى شهادة الشاهد والشرط في كفة الواحد في
 من توجيه بعض فضلاء المعاصرين لهذا الحق من الحق بانه ليس الاحكام
 شرط يربط على شرطه هذا والدقيق فيه الاعتبار ان التمسك في
 الحكم ينبغي فاده مناسب باهل الظاهر كما في دفع في كل منهم تتقدم بهم
 في كفة الشاهد هو اتحاد عدلين وهذا عندكم هو كوننا انما نأشأنها

١٩
 ومن شأنها اعتبار العدي في الحكم هو كون مقتضى شرط العدل لا
 حصول العلم بالثبوت تقوم مقامه شرعا فمقتضى عنه فمقتضى ذلك
 يتوقف الاكتفاء على الدليل احوال ان التعديل شرط للثبوت فلا يخلو
 على شرطه وقد اكتفى في أصل الرضا بالوحد وانصرطح بعض فقهاء
 المناجزة فاجتمع مجموع المفهوم في ان جائزكم فاسقطوا ان تركية
 الواحد اخله فيه حيث يكون المركب عدلا لا يجب التثبت عند خبر الواحد
 من ذلك الاكتفاء في جميع الاول الخالية بالدليل على نفي الزيادة على
 الشرط فلا يراه الا مجرد كتماننا ولكن الشرط في قبول الرضا بهما
 العدل لا التعديل نعم هو الحد الطريق الى المعية بالشرط سئلوا لا يكون
 الشرط لهذا المعية على شرطه هذه الزيادة المخصوصة اظهر في الاحكام الشرعية
 عند من يعمل بخلاف الواحد من ان يتبين اذا كثر شرطه لا يقتصر الخبر بمجموعها
 على بعض الوجوه الى شهادة الشاهد والشرط في كفة الواحد في
 من توجيه بعض فضلاء المعاصرين لهذا الحق من الحق بانه ليس الاحكام
 شرط يربط على شرطه هذا والدقيق فيه الاعتبار ان التمسك في
 الحكم ينبغي فاده مناسب باهل الظاهر كما في دفع في كل منهم تتقدم بهم
 في كفة الشاهد هو اتحاد عدلين وهذا عندكم هو كوننا انما نأشأنها

بعد طبعها معرفة العدل في نفسه للظن بما وان اراد حصول الظن في نفسه والظن يحصل في كفة العدل الوحد نعم لعدم الاكتفاء بدو طرفي
 في كفة الشاهد هو اتحاد عدلين وهذا عندكم هو كوننا انما نأشأنها
 ومن شأنها اعتبار العدي في الحكم هو كون مقتضى شرط العدل لا
 حصول العلم بالثبوت تقوم مقامه شرعا فمقتضى عنه فمقتضى ذلك
 يتوقف الاكتفاء على الدليل احوال ان التعديل شرط للثبوت فلا يخلو
 على شرطه وقد اكتفى في أصل الرضا بالوحد وانصرطح بعض فقهاء
 المناجزة فاجتمع مجموع المفهوم في ان جائزكم فاسقطوا ان تركية
 الواحد اخله فيه حيث يكون المركب عدلا لا يجب التثبت عند خبر الواحد
 من ذلك الاكتفاء في جميع الاول الخالية بالدليل على نفي الزيادة على
 الشرط فلا يراه الا مجرد كتماننا ولكن الشرط في قبول الرضا بهما
 العدل لا التعديل نعم هو الحد الطريق الى المعية بالشرط سئلوا لا يكون
 الشرط لهذا المعية على شرطه هذه الزيادة المخصوصة اظهر في الاحكام الشرعية
 عند من يعمل بخلاف الواحد من ان يتبين اذا كثر شرطه لا يقتصر الخبر بمجموعها
 على بعض الوجوه الى شهادة الشاهد والشرط في كفة الواحد في
 من توجيه بعض فضلاء المعاصرين لهذا الحق من الحق بانه ليس الاحكام
 شرط يربط على شرطه هذا والدقيق فيه الاعتبار ان التمسك في
 الحكم ينبغي فاده مناسب باهل الظاهر كما في دفع في كل منهم تتقدم بهم
 في كفة الشاهد هو اتحاد عدلين وهذا عندكم هو كوننا انما نأشأنها

الشرط

طريق غيره الحجج كالتعديل والاختلاف في الاكساب والحدود شرط التعميد
 جارية المتخالف في المقامين لاحد اصل **اختلاف الناس في الحجج**
 والتعديل محذور من كراهية التيقيل لبعض القبول فاما اخر
 الى الاختلاف فاقول من كراهية التيسير وفضل الثالث فوجب الحجج دون التعديل
 من الحجج فمكسب مستند في هذه الاقوال على اعتبارات هامة ووجوه
 وكيفية لا بد من التعرض لذكرها ولا اعلم في الاصل فاما لا شيء منها
 اذ المتعرض منهم بالبحث في هذا الاصل قليل على ما وصل اليه من
 استوجبه العلامة وهو ان المزمع في الجرح ان كانا عارفين بالاسباب قبل
 الاطلاق فاما الاول فممن كراهية السبب فيها وفضل كراهية الى الاكتفاء
 بالاطلاق فيها حيث يعلم عدل المخالف فيها به تحقيق العدالة والحجج مع
 استناد ذلك كون القبول موقفا على كراهية السبب هذا هو القوي في
 خلاف الحجج الى البيان ومنه يعلم ضعف توجيه العلامة اصل ان كان
 الحجج والتعديل قال اكثر الناس يقدم الحجج لان فيه جمعا بينهما اذ غانية
 قول العلامة لم يعلم فسقا والجرح يقول فاعلمت فلو حكمتنا بعد التعميد
 كان الجرح كاذبا واذ حكمتنا بفسق كانا صادقين ولجرح اولي الامكن
 وهذه الحجة مدخولة ومن ثم قال السيد العلامة جمال الدين ابن طاس
 قدس سره في الجرح

اخبار اجمالى ولم يلقوا الى الخلاف في قبوله وانما ذكر بعضهم ان قبوله ١٩٩

موضع وفاق وان خالف فيه من لم يعتد به ثم ان جمعا من الناس اختلفوا

منهم من كان له اليد في ما لم يذكر
على الصحيح من حيث قال القراء
على ما في الجواز من عرفاه وعبارة
شبهت ما على ذلك من نقد الاطلاق
عندهم صالحه

في صحت الاختلاف ان يقول الراويون وحدهم نحوها من غير تقييد

بقوله قرأه عليه نحو والباقون على جوازه مقيدا بما ذكره الا المتقو

نص فانه منع من استعمال هذه الالفاظ ونحوها فيه وان كانت

حيث قال واما قول بعضهم يجب ان يقول حدثني قرأه عليه حتى يزول

الابهام ويعلم ان لفظ حدثني ليس على ظاهرها فناقضه لان قوله

حدثني يقتضيه انه سمع من لفظه وادرك نطقه به وقوله قرأه عليه

يقتضي يقتضيه ذلك فكانت نفي ما اشبهت هذه من السيل في غاية الغرابة

فانه لا يلبس المجاز اذا ما من مجاز الامة قرينة تعاند الحقيقة وتسا

واذا كان من غير حدث ما ذكره فقوله بعد ذلك قرأه عليه قرينة على انه

ليس له حقيقة اللفظ بل مجاز وهو لا يعرف بما قرأه عليه شيئا له

بالحد لما بينهما من المناسبة في المعنى وقد نقل العلامة هذه هذا الكلام

عن السيد الهادي وتنظريه قائل لا انا منع قضا حدثني حال انصافا

الى لفظه قرأه انه سمع من لفظه وادرك نطقه به وهو جليل

ما ذكرناه واذ بين ضعف ما ذهب اليه السيد وافتاق من عملنا

الله ان السيد غير الدلالة بحقيقة
في الرواية في الحقيقة باخره هو ان
بالنطق وقراءة عليه ما قرأه فانه
ما ثبت له من عليه ما اورد في المعنى
والا فليس يؤول ما اوردنا

على صحة إطلاق المقيّد على القراءة مع الاعتراف بأن مانع من إجراء مثله في
 صورة الإجازة والاعتبار فيها واحدا للمعنى التام لجواز القراءة بلا إجازة
 تسويغ قول الرواة حديثي واخبرني وما أشبه ذلك من اللفاظ التي
 يعين ظاهرها وقوع الأخبار قضيا لا وقرا إلى جمع من العامة القو
 لية هو ما يعارض عنه تحقيق هذا ويظهر من كلام العلامة في آية أنهم
 من كلام السيد لم يرضى به القول بعد جواز الرواية بالإجازة مطم
 تفرعا على العمل بخبر الواحد حيث قال إماما بالإجازة فلا حكم لها إلا في
 العمل أن يرى له ذلك إجازة له أو لم يخبره وما ليس له أن يرى بحريم
 عليه مع الإجازة وفقد ما وعبارة السيد هذه وإن أهم ظاهرها
 القول بنفي الجواز على الإطلاق إلا أن التلخيص في سابقها ولا يصح إطلاق
 أن خصه بنفي جواز الرواية بها ما لفظ حديثي واخبرني وهو فانه ذلك
 البحث عن القراءة على الرواة أن كل من صنف أصول الفقه إجازة بقو
 لة من أئمتنا على غير من رآه عليه فاقربه حديثي واخبرني فاحرمه
 أن يسمع من لفظه ثم قال والصحيح أنه إذا قرأ عليه قوله به أنه يجوز
 يعمل بلا إجازة كان من يدين إلى العمل بخبر الواحد ويعلم أنه حديثي واخبرني
 لا قرأه له بل ولا يجوز أن يقول حديثي واخبرني لأن معنى حديثي واخبرني

في قوله عليه فاقربه حديثي واخبرني
 في قوله عليه فاقربه حديثي واخبرني
 في قوله عليه فاقربه حديثي واخبرني

في قوله عليه فاقربه حديثي واخبرني
 في قوله عليه فاقربه حديثي واخبرني
 في قوله عليه فاقربه حديثي واخبرني

في قوله عليه فاقربه حديثي واخبرني
 في قوله عليه فاقربه حديثي واخبرني
 في قوله عليه فاقربه حديثي واخبرني

101

فقال احمد وقوله في علي انه حاشي
اشارة الى وصية
بين المناوذة
الفاقة

فان لما ذهب الى كحل في كحل فاجاز لا

لفظ علی لاطن ق کما فرم و بداند که
لم یجرب انما یدفع قول من جوز انما
یاخذ و وحشی لاقول منا و حبی

باجزئی وحدی لا قولی و
انضام مع قرآن علیه آلا ان بدی
ان صنی قدش وخرنیه فقره
وخراسم و ان کان مع الضمیه و

وذكر ان المنفعة بينهما كما مر انفا
في هذا النوع لما صرح به بقا
فذكره صاع
على امره

حکم اول بالانوار
 الاشارة الى
 ما في هذا
 من ان
 في هذا
 من ان

و على عدم حيازته
بلفظ حرمته

والأجزاء
نصرة في الأول
سكان بعد حيث قال

والتصحيح انه لو علم تصحيحه في اللغة
بلاشعاره بعدم جواز احمد حنبل
واكثر ما يمكن ان يعني فاني لا ادعاه

ما ينجو من النار
ما ينجو من النار
ما ينجو من النار

علاء الدین



منه انما هو انما هو انما هو
منه انما هو انما هو انما هو
منه انما هو انما هو انما هو
منه انما هو انما هو انما هو

فانها متواترة اجمالاً والعلم بصحة مضامينها تفصيلاً لا يتفاوت من قرأها
ولا مدخل الاجادة فيه غالباً وانما فائدة تاليفها بقا اتصال سلسلة الآ
بالبحر الاثني وذلك امر مطلق مرغوب اليه للتيقن كما لا يخفى على ان الوحي
في الاستعانة بالاجازة فيها بما اتى في غير هاتين باقى وجو الرواية
غير ان رعاية التصحیح والامن من حدوث التصحيف في شعبة من انواع النقل
يزيد في وجب الحاجة الى التمعن وذلك طوبى في هذا الباب جوهر
فذكره في كتاب التفسير يعلم حكمها ثم ذكرناه فذلك اثر فاطمي ذكره على
اصل يجوز نقل الحديث بالغنى بشرط ان يكون التناقل عارفاً بواقع
الالفاظ وعند تصوراتهم عن اللفظ في اعادة المعنى مساواة لها
في الجلاء والخطا ولم تنف على حاله في ذلك من اللفظ انهم لبعض
اللفظ في خلا وليس دليل يعتد به بحيث اعلى الجواز وجوه منها ما
نقله الكليني في الصحيح عن محمد بن سالم قال قلت لابي عبد الله عليه السلام
فانيد انقص قال ان كنت تريد معانيه فلا ثم منها ان الله سبحانه
القصة الواحدة بالفاظ مختلفة ومن التعلق بملك القصة في
اقابها العربية او بعبارة واحدة منها وذلك دليل على حوزة التفسير
الى القائل وان تغاير اللفظ اصل انما ارسل عبد الله بن

منه انما هو انما هو انما هو
منه انما هو انما هو انما هو
منه انما هو انما هو انما هو
منه انما هو انما هو انما هو

منه انما هو انما هو انما هو
منه انما هو انما هو انما هو
منه انما هو انما هو انما هو
منه انما هو انما هو انما هو

منه انما هو انما هو انما هو
منه انما هو انما هو انما هو
منه انما هو انما هو انما هو
منه انما هو انما هو انما هو

رواه عن العيص ولم يلقه سوا ترك ذكر الواسطة فلما اوردوها ٢٣
مهما النسيان وغير كقول عن رجل او عن بعض اصحابنا في قوله خلا
بين الخاصة والعامة والاقوى عندنا القبول مطهر هو بخلاف
وهو قال العلامة في يه الوجه المنع الا انه عرف انه لا يرد الاعمع عليه
الواسطة كرسيد محمد بن ابي عمير من الامامية كماله في حال هذا الا
وهو الوجه لما نسبته وحكي في يه القول بالقبول عن جماعة من القضاة
ثم قال هو قول محمد بن خالد من قدام الامامية وقال المحققون اذا
اوردوا الرواية قال الشيخ انه ان كان من عرف انه لا يرد الى اخر
قبلت مطر وان لم يكن كان قبلت بشرط ان لا يكون لها معارض من الشيا
القصية واجمع لذلك بان الطائفة علمت بالبريل عند سلامتها على
كما علمت بالسانيد من اجاز لهما الاجاز الاخر هذا لمباردة المحققين
وهي تدل على توقف الحكم حيث اقتصروا على نقله عن الشيخ بحجة من غير
استعار بالقبول والرد لنا ان من شرط القبول معرفة عدالة الرو
كما تقدم بنا وهي متفقية في موضع الترتيب في الموضع الذي يصلح للدلالة
عليها اسود رواية العبد عنه وهو غير مقيد لا نعلم بالعلم ان العلم
يرى عن مثله غير وضع فرض اقتضاء على الرواية عن العبد فهو يرى

٢١٤
ثم يثبت عدالة ذلك غير كاف لجواز ان يكون له خارج له عليه كما
ذكرناه انفاً بل وفي تعيينه لا يندفع هذا الاحتمال فلا يتوجه قبول
ومن هذا يظهر ضعف ما ذهب اليه العلامة في تيم من قبول نحو من يلد
ابن ابني عمي من عرفان الركعة لا يرسل الامع عدالة الواسطة العلم
بعدالة الواسطة ان كان مستنداً الى اخبار الرواة بانه لا يرسل الامع
فهو عمل به اذ قد علم على محمول العين وقد علم حاله وان كان مستنداً
الاستقراء لم راسيله والاطلاع من خارج على ان المحدث وفيها لا يكون
الثقة فهذا معنى الاستناد ولا نزاع فيه والعجب ان العلامة ذكر
الاحتجاج على خناذرة ما هذا انضاه عدالة الاصل ثم لم يأت
غير معلومة فضفته ولي بلجماله ولم يوجبها الادوية الفرع عنه
ولست تعلم ان العلة قد جرى عن لسائل عنه لتوقفه في او
جرمه ولو علم بصحة الجواز ان يخفى عنه حاله فلا يعرفه
ولو عينه عرفنا فقد لم يطبع عليه لهذا وهذا الكلام كما ذكرنا
يلحق على الموافقة فيما ذكرناه من عدم قبول تعدي المحمول العين بحجة فبعين
ان يكون المستند عنه وذلك الاستقراء وهو في غاية البعد
على تقديره يخرج عن محل النزاع كما عرفت فاما كلام الشيخ في قوله
ما ذكر

ما ورد على العلامة ^{٢٠٥}وه على العروة ان عمل الطائفة بتوقف التمسك
عندنا على ما وقع حد الاجماع ولا يغلب حجة القائلين بالقبول ^{منه}
منها ان رواية العدة عن الاصل المستوعنة قليله لانه لو روي
من ليس بعبد ولم يبين حاله لكان له نسب اعماء بعد التمسك بذلك
منها ان اسناد محدث الى الرسول يقتضي صدق الاسناد الكائن فينا
واذا ثبت صدقنا بقبوله وذكرنا وجوه الخردية تركنا نقاها
لظهور فسادها والجواب عن هذين الوجهين في ما حققناه فلا يطيد
تقريره ^{تم} فيقسم خبر الواحد باعتبار اختلاف احوال توافق الاشياء
بالايمان والعدالة والضبط وعددها الاربع اقسام مختص كل
منها في الاصطلاح باسم الاول الصحيح هو ما اتصل منه الى العضو
ينقل العدل الضابط عن مثله في جميع الطبقات بما يطوق هذا اللفظ
مضافا الى او معين على ما جمع لسند الى الشريط خلا الالهة الى العضو
وان لم يرد بعد ذلك ارسال غيره من وجوه الاختلاف فيقال صحيح فلا
عن بعض اصحابنا عن الصم مثلاً وقيل على وجه من الاسناد مما
لشريط سئل الاتصال بالعضو مخدفة للاختلاف في مثلاً او شيخ
في الصحيح عن فلان ويقصد بذلك نبيا حال تلك الحال المخدفة

وأكثر ما يقع هذا الاستعمال حيث يكون المذکور من جنس السند أكثر
 من واحد الثاني الحسن وهو متصل السند إلى الأما في الموضع من غير
 صلة أو دم مقبول ولا بثبوت عدالة في جميع المراتب وبعضها مع كونه
 الباطن بصفة رجال الصالح وقد لا يشمل على قياس ما ذكر في الصحيح الثاني
 التوثيق وهو ما دخل في طريقين ليس باماني ولكن منصوص على توثيقه
 بين الأصحاب ولا يشمل باقي الطريق على ضعف من جهة أخرى في التوثيق
 أيضاً ولا يشمل اللفظ الأول في المعين المذكورين في ذين القسمين
 الرابع الضعيف هو ما لم يجمع فيه شروط أحد الثلاثة بأن يشمل
 طريقة على مجموع بغير فساد المذهب مجهول وبشيء من هذه الأقسام الأربعة
 الصالحة لأن الأقسام الأخر باعتبارها أمتن وكلها يرجع إلى هذه الأقسام
 الأربعة وليس هذا موضع تفصيلها وإنما نعطفنا إليها الأربعة
 وقد انفاطها على السن الفقهاء المطلبة السابع في التساوي
 لا ريب في جواز التساوي ودقوعه ما يحكي فيها من الخلاف ولا يتجوز
 ينظر إليه مجهول أصحاً بناء على اشتراطه بحضور وقت الفعل المتسوي
 سواء فعل أم لا ووافقه على ذلك جميع من العامة حكى المحقق في المصنف
 القول بجواز قبل حضور وقت العمل وهو من أهل الخلاف والحق

الاول لما انه لو وقع ذلك لا يقتضي تعلو النهي بنفسه وتعلو به الاخر
وهو حج لان الاخر يدل على كونه حسنا والنهي يقتضي قبحه فاجتماعهما
يستلزم كونه حسنا قبيحا معا وهو ظاهر الابطال ولان الفعل الاول
اما حسن او قبيح فيستلزم ان يكون حسنا يكون النهي عنه قبيحا او يستلزم
ان يكون قبيحا يكون الاخر قبيحا اتجه المخالف بوجوه الاول قوله
يحول الله ما يشاء ويثبت فانه يتناول مجموع موضع الترتيب الثاني انه
احسن بهيم يذبح ابنه ثم نسفه عنه قبل وقت الفعل الثالث ما روي
ان النبي صلى الله عليه واله المعراج يحسب صلوة ثم يرجع الى ان علقت ارجل من ذلك
فسنح قبل وقت الفعل الرابع ان المصلحة قد تعلق بفعل الاخر والنهي فحج
الافضل اعلم بما مر وذا راد الفعل والجواب عن الاول ان المخول لا
متعلقان على المشبهة فلا تم انه شئاء مثل هذا عن الثاني ان بهيم لم يذبح
بالذبح لكن هو ذري الاول بل بالمصلحة كما يدل عليه قوله نعم قد
الذي باء وكان فاعله بعض المؤمنين كان مصداق لبعض الرعايا وقد
سبق بيان ذلك وعن الثالث المطالبة بقصة الرواية مع انها لها
على الانبياء بالاقدام على الرجعة في الاواخر المطلقة وعن الرابع ان الا
والنهي يتبعان متعلما فان كان حسنا كانا كذا والافضل اعلم انه لو

^{٢٠} فتح ذلك لم يكن متعلقا بالامر اذا لم يكن مأمورا بفتح النسخ
احصل من نسخ كل من الكتاب السنة المتواترة والاحاد بمثله
 ولا ريب في نسخ الكتاب السنة المتواترة وهي ولا تعرف من
 الاصحاب الفاضل في اهل الخلاف وافقونا في انكره مثله فيهم
 وهو ضعيف جدا لا يلتفت اليه لا يجوز نسخ الكتاب السنة المتواترة
 بالاحاد عند اكثر العلماء لان خبر الواحد مضمون وهم لم يعلموا الا يجوز
 ترك المعلول للمضنون ذهب مقدمة من العامة الى جواز ونسخ بعضهم
 الخلاف في الجواز مدعيان ان محله والوقوع واما اصل الجواز فموضع
 وفاق واذا البحث في ذلك قليل الجدل فترك الاشتغال بتحقيقه
 واما الاجماع فهو جواز نسخ السنة بخلاف من يوجب على الخلاف ان الاجماع
 هل يمكن استقراءه قبل انقطاع الوجه او لا قال المتصوفة اعلم ان
 اصول الفقه هي كلامهم الى ان الاجماع لا يكون ناسخا ولا مدسوسا
 في ذلك بانه دليل مستقر بعد انقطاع الوجه فلا يجوز نسخه ولا النسخ
 وهذا القول غير كاف لان لعائل ان يترضه فيقول اما الاجماع عند
 فلا والله مستقر في كل حال قبل انقطاع الوجه وبعد واذا ثبت ذلك
 سقطت هذه العلة على ان مذهبنا في كون الاجماع حجة يفتي

أنه في الأحوال كلها مستغفرة لأن الله تعالى أمر باتباع المؤمنين وهذا الحكم
حاصل قبل انقطاع الوحي بعد النبي والخبر على ما فهمهم بأن أمته
لا يجتمع على خطأ وهذا ثابت في سائر الأحوال وإن كان الإجماع دليلاً
على الأحكام كما يدل الكتاب في السنة والنسخ لا يتناول الأدلة وإنما
يتناول الأحكام التي ثبت بها فالمانع من أن يشبه حكم بالإجماع إلا
قبل انقطاع الوحي ثم ينسخ بآية تنزل أو يشبه حكم بآية تنزل نسخ
بإجماع الأمة على خلافه والاقرب أن يؤتى أن الأمة مجمعة على أن ما ثبت
بالإجماع لا ينسخ ولا ينسخ به هذا كلام السيد وحي المحقق من الشيخ
بعد أن نقل مضمون كلام السيد أنه قال الإجماع دليل عقلي والنسخ
لا يكون إلا بدليل شرعي فلا يتحقق النسخ فيما يكون مستند العقل
حتى من بعض المتأخرين أنه قال الإجماع لا يكون اتفاقاً وإنما يكون عز
مستند قطعي فيكون لنا نسخ ذلك المستند لأنفس الإجماع قال المحقق
وهذه الوجوه أشكال والذي يجزى على ما ذهبنا أنه يصح دخول النسخ
فيه بناء على أن الإجماع انضمام أقوال إلى قول واحد كما كانت الحجج فيه
فإنها لو مثل هذا في زمن النبي ثم ينسخ ذلك الحكم بلا أنه شرعي غير
ولذلك يجوز نسخ الحكم المعلوم من السنة أو القرآن بأقوال يدرجها

هذا الكلام جيد غير انه لا يثبت عليه فائدة منه كما لا يخفى
اصل معنى النسخ شرعا هو ازالة الحكم الثابت بالليل الكثر
بدليل الشرع من غير ان يثبت عليه لولا ان كان الحكم الاول ثابتا
هذا فربا العباد المستقلة على العباد المستقلة في اللزوم عليه
كانت تلك العباد او غيرها وهو مذهب من اهل العلم وغيره
من العامة لقولهم ان زيادة صلوة على الصلوات الخمس نسخ لا يخرج
عن كونها واسطى هو طاعة النفس او ايا العباد المستقلة فكذا
الناس ان زباد ما اهل هي نسخ ولا والمحققون على انها ان نسخ
حكمها شرعا مستفاد من ليل شرعي كانت نسخا والافلا وهو انظر
لما علم من تفسيره وقال المرتضى ان كانت الزيادة من غير حكم الرب
عليه الشرعية حتى يصير وقع مستفاد من دون تلك الزيادة كذا
عاديا من كل تلك الاحكام الشرعية التي كانت له او بعضها فانه
الزيادة تقضي النسخ ومثاله زيادة دكة على كعبين على سبيل
الاتصال قال وانما قلنا ان هذه الزيادة قد عبرت الاحكام الشرعية
لان لو فعل بعد زيادة الكعبين على ما كان يفعلها عليه ولا يمكن
لها حكم وكامة ما فعلها او يحجبها عليه ستينا فاما لان مع هذه الزيادة
يتنجز

فانه وان كان المذكور في ليل شرعي لا يثبت الحكم في نفس الزيادة وان عطف الكلف بموتة لانه ان نسخ يقول شرع رواه العدل ام كماله انما

لانه لا يغيره جواز صدق غيره بما هو على وانما طاعة غيره بما هو عليه

هذا هو الوجه الثاني في رد
الشيخ في قوله لا يكون كذلك
قال في رد الشيخ في قوله لا يكون
كذلك قال في رد الشيخ في قوله
لا يكون كذلك قال في رد الشيخ
في قوله لا يكون كذلك

٢١١
يتأخر ما يجب من تشهد وتسلم مع ضد هذه لا يكون كذلك قال
ذكرناه يقتضي تغير الأحكام الشرعية بهذا الزيادة وقد حكى المحقق
عن الشيخ موافقة السيد على هذه المقالة واختاره هو ما حكاه
أولاً محتجاً بأن شرط النسخ أن يكون رافعاً لمثل حكم الشرع الشافعي
من الدليل الشرعي فتقديره أن يكون ذلك الحكم مستفاداً من العقل
لا يكون الرفع لمثل النسخ ولا لكان كل خبر رفع البرأة الأصلية
فخطا وهو بطر ثم ذكر كلام السيد في الزيادة على الركعتين بطريق التواتر
واجاباً بالآية أن ذلك نسخ لو جاز الركعتين ولا للثبوت وان كان
التي فيه فيها ما يتأهل بتفقدان يكون الشرع دل على جوب التعقيب
الشهد الثانية بل من يكون الآخر يتأخر ونسخ النجيلة اذ لم يرفع
الدليل الثاني غير ذلك وأما الركعتان فان حكمهما باق من كونهما
واجبتين غاية ما في الباب أن وجوبها كان منفواً فضاء ومنصفاً
والشي لا ينسخ بانضمام غيره اليهما لا ينسخ وجوبه أيضاً وحقق
اذا وجب عليها أخرى وأما مع كونها لو انفردت لما اجزئاً بعد انكسار
مجزئتين فان الاجزاء يعلم أن منطق الدليل بل بالعقل فلم يكن نسخاً
فلو علم الاجزاء من نفس الدليل الشرعي لكان المنسوخ اجزئاً من منفرد

لا وجوبها اذ عرف هذا فاعلم ان هذا الاخلاف يظهر في مجازاتنا

الحكم بالواجب على انه لا يفتقر الى الدليل المقطوع به فكل ما يشك في

ناسخ الامم اثباته وهذا عند التحقيق اظهر من انما اكره من

هذا الباب المطلب الثامن في القياس والاشياء اصل القياس

هو الحكم على معلوم بمثل الحكم الثابت لمعلوم اخر لا شر له في علم الحكم

وموضع الحكم الثابت يسمى صلا وموضع الاخر يسمى فرعاً والمشارك بينهما

وعلة وهي تامة مستنبطة او مضمومة وقد اطلق اصطلاحاً على منع العمل

بالمستنبطة الامر شذو في الجملة وفي غير واحد منهم وتواتر الال

بانكار صحت اهل البيت وبالمجمل فنعمة بعيد في صحت المذهب وانما

المضمومة في العلم باخلاف بينهم وظاهر النص في المنع منه انهم وقال

المحققة وان نص على العلة وكان هناك شاهد حال اليد على سقوط

لغيره ما عدا ذلك العلة في ثبوت الحكم بان تعد الحكم وكان ذلك

برهاناً وقال العلامة الاقوي عتق ان العلة اذا كانت منصوصة

وعلم وجودها في الفرع كان حجة واقعية في بطلان ذلك بان الاحكام

تابعة للمصلحة الخفية والشرع كاشف عنها فاذا انصهر على العلية

انها الباعثة والتمسك لذلك الحكم فابن ويبدو وجوب وجود المعلوم

في كل واحد من هذه الامور
فانما هو في كل واحد من هذه الامور
فانما هو في كل واحد من هذه الامور
فانما هو في كل واحد من هذه الامور

في كل واحد من هذه الامور
فانما هو في كل واحد من هذه الامور
فانما هو في كل واحد من هذه الامور
فانما هو في كل واحد من هذه الامور

حكم عن المانع الاجماع بان قول الشارع حرمت الخمر لكونها مسكرة^{٢١٣}
يحتمل ان يكون العلة هي الاسكار وان يكون اسكار الخمر بحيث يكون
قيدا لضافته الى الخمر مقبلا في العلة واذا عمل الاخر لم يضر القيد
واجاب بالمنع من احتمال القيد في العلة فان يجوز ذلك يستلزم
تجوز مثله في القليلات حتى يوافي الحركة اتم اقتضت الحركة القيد
مجرد خاص وهو تحللها بالحركة القائمة بغيره لا يكون له للمحرك كقولنا
امكان كون الشيء معتبرا في الجملة لكن العرف يسقط هذا القيد
الاعتبار فان قول الادب لا ينافي ما قلنا من الحاشية لانها تسمى بغير
منع من اكل كل حاشية تكون سماءا سلبا عند ظهور الغاء القيد لكن
دليلكم انما يتبين فيما اذا قال الشارع حرمت الخمر لكونه مسكرا اما
لو قال علة حرمة الخمر هي الاسكار تنفذ لك الالتماس ثم اورد عليه
الاغراض بان الحركة ان عتبت بها معنى يقيض الحركة هذا المعنى
فرضه بطلان الحركة وان عتبت امر الغرضاني من ذلك الالتماس
نسلم انه لا بد في ابطاله من دليل منفصل قولكم ان الحقيقة في الالتماس
هذا القيد قلنا ذلك عرفي لغرضية وهو شفقة الادب المانع من
المضرم فلم قلتم انه في العلة المنصوصة قولكم لو صرح بان العلة

^{٢١٤} الأسكارا في ذلك الاعتقال قلنا في هذه الصفة يستلزم الأسكارا المحررة
 وجعل كنهه ليس بقيا بل ان العلم بان الأسكارا من حيث هو أسكارا يقتضي
 المحررة بوجوب العلم بشيخة هذا الحكم في كل حاله ولم يكن العلم بحكمه بغير
 الحال ساخر لكون العلم بالبعض فلم يكن جعل البعض فرعاً والآخر أصلاً
 أولى من العكس فلا يكون هذا قياً ساوياً قال بعد ذلك بالتحقيق وهذا
 البابان في الترتيع هنا القطعي لأن المانع مما منع من التعبد لأن قوله
 المحررة لكونه مسكراً محتملاً لأن يكون في تقديم التعليل بالأسكارا المختار
 بالمحررة لا يتم وإن يكون في تقديم التعليل لطلو الأسكارا وقسم والمثبت
 يستلزم أن التعليل بالأسكارا المختار بالمحررة غير عام وإن التعليل بالطلو
 يتم فظهر أنهم متفقون على ذلك نعم الترتيع وقع في أن قوله حررت المحررة
 مسكراً هل هو بمنزلة علة الترتيع بالأسكارا أم لا فيجب أن يجعل المحرر
 في هذا إلا في أن النص على العلة هل يقتضي شيوع الحكم في جميع مواضعها
 فإن ذلك مقتضى عليه أقول كان العلامة من لم يقف على الجواب المقتضى
 وهذا الباب فلذلك حسب الترتيع فيه بين القوم لفظياً وأما ما
 في المعنى وكلام المرتضى صحيح بخلاف ما ظننه فإنه أخرج على المنع بأن
 حلال الشرع إنما ينبئ عن الدخول إلى الفعل أو عن وجبه المصلحة فيه

وقد يشترك الشيطان في صفته ولعل وتكون في أحدهما دلعية إلى ^{٢١٥}
فعله دون الآخر مع ثبوتها فيه قد يكون مثل الصلوة فيه مقسأة
وقد يدعى الشيء إلى غير حال دون حال وعلى وجه دون وجه
منه دون قد قال هذا بأني الدواعي معقولة وهذا جازان يعطى
الأحسن أفقر دون فقير ودهم دون درهم وفي حال دون أخرى
إن كان فيما لم تفعله الوجه لك لا جعل فعلنا بعينه ثم قال وإذا كانت
الجملة لا يمكن في النص على العلة ما يوجب التخصيص والقياس مجرى النص
على الجملة مجرى النص على الحكم في قصره على ما لا يمكن لأحد أن يقول
ألا ما يوجب النص على العلة التخصيص كأن عشنا وذلك أنه يفيدنا ما
لم تكن بفعله لولاه وهو ما له كان هذا الفعل المعين صلى الله عليه
ودلالة على كون الترتيب في المعنى ظاهرة فلا وجه لدعوى العادة
الاتفاق فيه نعم من جعل الحجة ما ذكره فهو موافق في المعنى فلا ينبغي
أن يعتد لما نعين إذ عرفت هذا فاعلم أن الأظهر عندك ما قاله المحقق
وجهه يظهر من ضاعيف الكلام في هذا المقام فلا تطيل في شرحه
وأما حجة المرضي فجوهاها أن التباديل العلة حيث يشهد الحال
لخصوصها تعالى بحكمها لا ينال الدعوى ووجه الصلوة أصلا

^{٢١٤} ذهب العلامة في سب وكثير من العامة الى ان تعدل الحكم في تحريم
 النافعة الممنوعة الاذى الزايد عنه من باب القياس وسقوطه بالقيا
 الجلي انك ذلك المحقق وجمع من الناس اختلفوا في وجه التعديل
 انه دالة مفهومة وهي عليه سبق هذا الاعتبار منهم الموافقة
 لكون حكم غير المذكور فيه موافقا لحكم المذكور فيها بل هو مفهوم القيا
 وهو ما يكون غير المذكور فيه مخالفا للمذكور في الحكم كمن هو الشرط
 الواسع في هذا دليل الخطاب في الاول فحوى الخطا انهم في الخطا
 وقال قوم انه مقتضى من موصو اللغو الى المنع من انواع الاذى وهو
 صريح كلام الحق سبحانه الداهين ان يكون مثله قياسا انه قطع
 النظر عن المعنى المناسب لترك القصور من الحكم كالاكرام في منع النساء
 وعن كونه اكد في الفرع لما حكم به لا معنى للقياس اذ ذلك واجبيات
 المعنى المناسب ليعتبر لاثبات الحكم حتى يكون قياسا بل كونه شرطا
 في دالة الملفظ على حكم المفروضة وهذا يقو به كل من لا يقو بحجة
 القياس لو كان قياسا لما قال به لانه ووجهه لانه في القيا الجلي
 اعني ما غير الحكم فيه طريق الاولى حتى يوان انه قال بهذا المهور دون القيا
 ويجعل ذلك حجة على انه ليس بقياسا وحجة النافعة القطع باقوا القيمة
 في مثله

في مثله المعنى المذكور من غير توقف على اختصاص القائل واجيب بان التوقف
على اختصاصه هو لقياس الشرع لا المجلي فانه مما يغير كل من يغير اللغة
من غير افتقار الى نظير واجتهاد واذ عرفت ذلك فامحوا ما ذكره بعض المحققين
من ان الترتيب ههنا الفعلي لا الخالي تحت أصل اختلاف الناس في
استصحاب الخالي فتعلم ان يثبت حكم في وقت ثم محيي وقت لا يقوم دليل
على انتفاء ذلك الحكم فهل يحكم ببقائه على كان وهو لا يتحقق المقتضى
الحكم في الوقت الثاني الى دليل المرتضى جماعة من العامة على الثاني يحكم
عن المصنف المصير الاول وهو اختيار الاكثر وقد مشاوا له بالمستقيم
اذ دخل في الصلوة ثم رآى الماء في ثنائها والاتفاق واقع على وجوب التفتيح
فيما قبل الروية فهل تسمى على علمها بعد استصحاب الخالي الاول
ام ليست انقضاء بالوضوء فمن قال بالاستصحاب قال بالاولى ومن اطرح
قال بالثاني احتج المرتضى بان في استصحاب الخالي جمعا بين الخالين في حكم
غير دلالة لان الخالين مختلفان من حيث كان غير واجد للماء في احدهما
ولجدا له في الاخرى فكيف يقي بين الخالين من غير دلالة قال واذا
قد اثبتنا الحكم في الحالة الاولى بدليل فالواجب ان ننظر ان كان الدليل
تساؤل الخالين متوينا بينهما في ليس ههنا استصحاب وان كان

^{١٤}تناولنا الدليل انما هو الحال الاولى فقط والثانية غاوية من دليل
 فلا ينبغي ان يقال مثل الحكم لها من غير دليل وجوه هذه الحالة مع الخلق
 من الدليل تجري الاولى لو علمت من دلالة فاداليه تجري اثبات الحكم للأولى
 الدليل فكذلك الثانية ثم اوردوا ما حصل من ثبوت الحكم في الحالة
 الاولى فيبقى استمراره الا لما منع اولوا من حيث لم يعلم استمراره وانما
 في موضع ومثل الخوف لا يمنع من ذلك كما لا يمنع حركة الفلك في حركته
 حركته من الجوز فيجب عليه كمال الحال فالمنع مانع واجباته لا يرد
 اعتبار الدليل الدال على ثبوت الحكم في الحالة الاولى وكيفية اثباته
 وهل يثبت في تلك الحالة فلهذا اوردوا على سبيل الاستمرار وهل يتعلق
 فسد الماء في الحالة الثانية موجودة واقفقت الامة على ثبوت
 في الاولى فاختلف في الثانية فالحالان مختلفان وقد ثبت في المعقولات
 ان من شاهد يدرك في الدوام غايته لا يحسن ان يقف لمستمرة كون
 في الدوام الدليل متجسدا كونه الدوام في الثاني وقد ثبت في الثاني
 متبذلة كون عمر فيهما مع فساد الرطوبة واما القضاء بان حركة الفلك
 وما جرى مجراها لا يمنع من استمرار الاحكام فذلك معلوم بالادلة وعلم
 من ادعى ان رطوبة الماء لا يمنع الحكم الدلالة ثم قال ومثله في الحكم بغيره

مجبى

من ادعى ان رطوبة الماء لا يمنع الحكم الدلالة ثم قال ومثله في الحكم بغيره
 من ادعى ان رطوبة الماء لا يمنع الحكم الدلالة ثم قال ومثله في الحكم بغيره

فيجب ان لا يقطع خبر من خبر نافع مكره وما جرى مجراها من البلد اعلى^{٢١٩}
 استلزم وجودها وذلك انه لا بد للقطع على الاستلزام من دليل اعم
 او ما يقع مقامها ولو كان البلد الذي اخبرنا عنه محل الحل البحر
 زواله لعلة البحر ان يمنع من ذلك خبر متواتر الدليل على ذلك كلة
 لا بد منه حجة القول الاخر وهو الاول ان مقتضى الحكم الاول نشأ
 والعاض لا يصلح واقاله فيجب الحكم بثبوتها في الثاني اما ان مقتضى
 الاول ثابت لا ينافي انكم على هذا التقدير اما ان العارض لا يصلح
 فلان العارض اما هو حال تجل ما يوجب والاحكام لكن احكامك
 بعاصمة حال عدمه يكون كل واحد منهما مدفوعا بمقابل فيجب الحكم
 الثابت لهما عن فتح الثاني ان الثابت ولا فابل للثبوت ثانيا ولا لالة
 من الامكان الذي الى المصلحة فيجب ان يكون في الزمان الثاني جازي
 كما كان ولا فلا يبعد الاثر المستحالة خروج المكون من احد طرفيه
 الى الاخر لا يؤثر فاذا كان التقدير يتقدم على العلم باثر يكون
 ادعى من عندك اعتقاد المجهد العمل بالراجح واجب الثالث ان الفضا
 عملوا باستصحاب الحال في كثير من المسائل والموجب للعمل هناك موجب
 في موضع الخلاف في ذلك كسئلة من تيق الظهارة وثالث في الحديث

٢٣٠ فانه يعمل على يقينه وكان العاكس من يقينها وتوجب حاله على
 حتى يعلم خلافا من شهدته باده بنى على يقينها حتى يعلم راعيا
 عام بغيره منقطع حكمه بيقين الكثرة لم يقسم قوله وعزل نصيبه
 في الموت وما ذاك الا استصحاب الحياة وهذه العلة موجودة
 في موضع الاستصحاب في العمل به ان العلة مطبقة على موجب
 ابقاء الحكم مع عدم الدلالة الشرجية على ما يقتضيه البرائة الأصلية
 ولا معنى للاستصحاب الا هذا اذا انقرض هذا فاعلم ان المحققة ذكر
 في اول كلامه ان العمل بالاستصحاب على عن المعينة وقال انه المحققة
 وانتهج له طين الوجوه الاربعة ثم ذكر حجة المانعين في جوابها وقال
 بعد ذلك في الكفاية ان نظرية الدليل المقصود لذلك الحكم فان
 يقتضيه وجب القضاء بهما كما كعقد النكاح مثلا فانه يوجب
 حل الوطى حكمه فاذا وقع الخلاف في اللفاظ التي يقع بها الطلاق فهو
 انت خلية اقربية فان المستدل على ان الطلاق لا يقع بها الوطى
 الوطى ثابت قبل التطوق به فيجب ان يكون ثابتا قبل كان استدلالا
 صحيحا لان المقصود للتخليط وهو العقد اقضاء حكمه ولا يعلم ان اللفاظ
 المذكورة واقع لذلك الا فتضا فيكون الحكم ثابتا عملا بالمقضى لا
 المقصود

المتنضي هو انعقاد ما يشب أن باق فلم يشب الحكم لما نقول وقوع^{٢٢}
اقتضي حل الوطى لا مقيدا بوقت فلم يدانظر إلى وقوع المتشظي
إلى أنه وانه يجب أن يشب المحل حتى يشب الواقع فان كان الحكم يعني^{بشيء}
ما اشترط اليه فليس لك عملا بغير دليل وان كان يعني به آخر ذلك
فمحمض عن عنه وهذا الكلام جيد لكنه عند التحقيق يوجب
اختارا أو مصادرا القول الآخر كما يشترط اليه فليس لهم موضع النزاع
بمسئلة التيم ويقض عنه حجة الرضى فكانت رده استعرافا على
اجتهاد المناقشة فاستدل بهذا الكلام وقد اخذ في العبارة
الرضى هو لا قرب المطلب^{٢٣} الشيخ الاجتهاد والتقليد اصل
الاجتهاد في اللغة محل الجهد وهو المشتقة في آخرها بالاجتهاد في الشغل
ولا ينفذ ذلك في الحقيقة اما في الاصطلاح فهو مستفاد من الفقيه
وسنة فيحصل الظن بحكم شرعي وقد اختلف الناس في قبول التجربة
بمعنى جريانها في بعض المسائل دون بعض فذلك بان يحصل للعالم
ما هو مناط الاجتهاد في بعض المسائل فقط فله ان يجزئها في الأول
وهي العلامة في التمهيد والتشديد في الذكرى المذكورة في المتن
في جملة من كتب جميع من العامة الى الأول ومن قوم الى الثاني

^{٢٢} انه اذا طالع على دليل بالاستقصاء قد ساء المجتهد المطلق في تلك المسئلة
 وعدم علمه بادل غير هاهنا لا يدخل فيها وجه فكم اجاز لذلك الاجتهاد فيها
 فكذلك هذا واجتاج الآخرون بان كل ما يقدر حمله مجتهدا تعلقه باحكم المفروض
 فلا يحصل له ظن عند المانع من مقتضى ما يعلمه من الدليل واجاب الاول
 بان المفروض هو جميع ما هو دليل في تلك المسئلة بحسب ما يحصل
 التحوير المذكور يخرج عن الفرض والتحقيق عندك في هذا المقام ان فرض الاستنباط
 على استنباط بعض المسائل دون بعض على وجه كسب واستنباط المجتهد
 المطلق لا يخرج عنه ولكن التمسك في جواز الاعتماد على هذا الاستنباط
 بالمسائل وفي المجتهد المطلق قياسا لنقولنا نعم لو علم ان العلة في العمل
 بغير المجتهد المطلق هو قدرته على استنباط المسئلة امكن الاحتاق من باب
 منصوص العلة ولكن الشان في العلم بالعلة لفقد النص عليها من الجائز
 ان يكون هو قدرته على استنباط المسائل كلها بل هذا اقرب الى الاحتياط
 من حيث عموم القدره انما هو كمال القوة والاشان ان القوة الكاملة
 ابعد عن احتمال الخطا من الناقصة فكيف يشي بان ملنا لكن التعليل
 في اعتماد الظن المجتهد المطلق انما هو على دليل قطعي وهو اجماع الأمة عليه
 وفضا الضرورة في مقتضى ما يتصور في موضع التعليل ان يحصل دليل قطعي

٢٢
 بذلك على مسأله التجري لا اجماع بالاطلاق ولعمارة التجري عليه يقضي ذلك
 لانه تجزئ في مسئلة التجري في تعلقه بالظن في العمل بالظن ورجوعه في ذلك
 الى قوى المحم بالاطلاق وان كان محكما لكنه خلاف المراد اذا فرض ان
 ابتدا بالجملة وهذا الحاقه بالعملة بحسب الدلائل وان كان بالعرض كما
 بالاجتهاد ومع ذلك الحكم في نفسه مستبعد لاقتضائين الواضحة
 احكام الحكم بالاستيناط والرجوع فيه الى التقليد ان قلت تركيبي التقليد
 والجملة ما هو غير معروف اصله ولا اجماع بالاطلاق شرائط يتوقف
 عليها وهي الاموال ان يعرف جميع ما يتوقف عليه قامة الادلة على المنا
 الشرعية الفرعية وبالفصيل ان يعلم من اللغة معناه الالفاظ الشرعية
 ما يتوقف عليه تنبأط الاحكام من الكتاب في السنة ولو بالرجوع الى
 المعملات ويؤخذ في ذلك معرفة النسخ والتفسير ومن الكتابات وما يتعلق
 بالاحكام بان يكون عالما بموافقتها ويمكن عند الحاجة من الرجوع اليها
 ولو في كتب الامتثال ومن السنة الاحاديث المتعلقة بالاحكام بان
 يكون عنده من الاصول المصحة ما يجمعها او يعرف مواقع كتابها فيمكن
 من الرجوع وان يعلم احوال الرواة في الحجج لتعديلها او بالمراجعة وان
 يعرف مواقع الاجماع ليتحرر من مخالفتها وان يكون عالما بالمطالب الشرعية

^{٢٢٤} من احكام الاواخر والنواهي والعموم والخصوص الى غير ذلك من مقاصد التوقيف
 يتوقف الاستنباط عليها وهو اعم العلم بالجهل كما ان بعض المحققين
 ولا بد ان يكون ذلك كله بطريق الاستدلال على كل اصل منها انما
 من الاخذ بالاطمئنان وهو القاصر وان يعرف شرائط البرهان ^{بأنه}
 الاستدلال بكونه الامن وبقوة دلالة تعينه عن ذلك وان يكون له
 ملكة مستقيمة وقوة ادراك يقتضيها على اقتناص الفروع من الأصول
 وفي الجرائد الى قواعد الترتيب في موضع التعارض اذا عرفت هذا ^{عل}
 ان جماعنا لا يحتاجون غيرهم عندنا في الشرائط معروفة ما يتوقف عليه العلم
 بالشائع من حديث العالم واقفا على الصانع موضوعا بحيث يتبين مما يتبع
 باعث الانبياء مصداقا لهم بالبحر اكل ذلك بالدليل الاجمالي وان قلنا
 على التحقيق بالتفصيل كما هو كمال المتبحرين في علم الكلام وناقشهم ^{ذلك}
 بعض المحققين بان هذا من لوازم الاجتهاد وتوابعه من مقتضاته ^{وشرائطه}
 وهو من معان ذلك لا يختص بالجهل وهو شرط الايمان واما ما ذكره
 فروع الفقه فلا يتوقف عليها اصل الاجتهاد ولكنها في هذا الزمان ^{تأخر}
 يحصل بالذمة فيه تعين على الوصول اليه ما يلزم به جملا او تفصيلا
 بعض أهل العصر من توقف الاجتهاد المطلق على امر واما ذكرناه من اجتهاد
 التي

قد بينا
 ح

التي فيها البدعية بنسبها والدعوى التي تقتضي الضرورة من ٢٣٥
الذين يكذبها أصل اتفق الجمهور من المسلمين على ان المصيب المجتهد
المختلن في العقليات التي تقع التكليف بها وعدوان الآخر مخطئ انما
الله نعم كلف فيها بالعلم ونصب عليه لئلا يخطئ على مقصر فيبقى في
الجهل وخالف في ذلك شذوذ من اهل الخلاف وهو يمكن ان الضيف
واما الاحكام الشرعية فان كان عليها دليل قاطع فالمصيب فيها
ايضاً ولحد المخطئ غير معذور وان كانت مما يقتضي النظر والاعتبار
فالواجب على المجتهد استقراء الواسع فيها ولا اثم عليه قطعاً غير خلاف
بعبارة نعم خالف الناس في النجس فبطل كل مجتهد مصيب يعني ان لا
حكم معناه الله فيها بل حكم الله فيها تابع لنظر المجتهد فاطنة فيها كل
مجتهد في حكم الله فيها في حقه وحق مقلده وقيل ان المصيب فيها اول
لان الله فيها احكاماً مجتهداً من اجتناب المصيب وغير مخطئ معذور وهذا
القول هو الاقرب الى الصواب وقد جعل العلامة في النهاية راي الاقارب
وهو وفن بعد الخلاف بينهم فيه كيف كان فلا ارى للبحث في ذلك
بعد الحكم بعد التاثير كثير طائل فالجزم كان ترك الاشغال التبرير
مجتهد على اقرانها من الاشكال او قوتلقتو الحال اصل والتقليد

هو العمل بقول الغير من غير حجة كخذ العامي المجتهد بقول مثله ^{٢٢٦}
هذا فالرجوع الى الرسول مثلا ليس تقليدا وكذا رجوع العامي الى
قيام الحجة في الاول بالمعجزة وفي الثاني بالسند كهذا بالنظر الى اصل
الاستعمال والافلا ربي في تسمية اخذ المقلد العامي بقول المفتي ^{٢٢٧}
في العرف هو ظاهرا تفرد هذا فاكرا العلماء على جواز التقليد بل لا يبلغ
درجة الاجتهاد سواء كان عاميا او عالما فطر من العلوم وغيره في ذلك
الى بعض قدما الاصحاب وفيها حطب لم يقولوا بوجوب الاستئذان على
وامم كنفوقه بمعرفة الاجماع الحاصل من مناقشة العلماء عند الحاجة
الى الوفايل والنصوص الظاهرة وان الاصل في المنافع الاباحة وفي المنا
الحرة مع هذا نص فاطع في مسند دلالة والنصوص محصورة ومصف
القول بظهوره في غير واحد من الاصحاب اتفاق العلماء على الاذن للعوام
في الاستفتاء من غيرنا ذكرنا في ذلك ما لا يوجب على العامة النظر
ادلة المسائل الفقهية لكان ذلك ما قبل وقوع الحادثة او عند
والقسمان باطلا لان ما قبلها فابا لاجماع ولا يثبت ثبوتها الى استبعادها
بالنظر في ذلك فيكون الى الضرر باجر المعاش المضطرب اما عند وقوع
الواقعة فلا ريب لك مستعد لا استكمال انصا كل عامي في الحادثة

٢٣٧
بصفة المجتهدين وبالحجة هذا الحكم لا مجال للتوقف فيه أصل
والحق في التقليد في أصول العقائد وهو قول جمهور علماء الأئمة لا
من يشد من أهل الخلاف والبرهان الواضح قائم على خلافه فلا نقاش
اليد اعرفت هذا فاعلم أن المحققة بعد صير إلى المنع وهذا الأصل
فذكره الاحتجاج عليه لما دلت أنه غير جائز من هذا الخطاب
عنه قال شيخنا أبو جعفر نعم وخالفه الأكرقن احتجاجه بأننا
نصها لأصلنا على الحكم لشهادة العاقل مع العلم بكونه لا يعلم تحريرا لغيره
بالأدلة العاطفة لا يتوقف على الشهادة أم كان لأنهم يعرفون وأدلة
الأدلة وهو سهل المأخذ لما نقول أن كان لك أصلا لكل مكلف
لم يتبين بوصف بالوعد فيحصل الفرض وهو سقوط الأثم وإن كان
معلوما لكل مكلف لأن يكون الحكم بالشهادة موقفا على العلم
تلك الأدلة للشاهدين كمن لك حج ولأن النبي كان يحكم بإسلام الأعداء
من غير أن يعرض عليه ذلك الكلام ولا يلزمه جابل بأمر بتعلم الأمومة
اللازمة كالصلوة وما شبهها وفي هذا الكلام شعار يعمل المحقق إلى
موقفه الشيخ على أحكامه عند تردد فيه مع أنه ليس في لأن تجريه
بالعبارة الصالحة عليها وادفع شبهة الواردة فيها ليس بالآدم بل بالآدم

^{٢٢١} معرفة الدليل الأجل بحيث يُوجب الظانينة وهذا يحصل بالإنظار فلا
 لم يوقفوا قول الشهادة على استعلام المعرفة ولم يكن التبع بعرض الدليل
 على الإعراب السليم إذا كانوا يعلمون من العلم بهذا القول كما قال أخرج
 البقرة تدل على البعير وأما الأقدام تدل على السير فماذا قالوا لم يرضوا بما
 فجاء لا يدل على اللطف بحجة أصل فيعتبر في المفتي الذي يرجع إليه
 المشكلة مع الإجماع أن يكون مؤتمرا لا في صحة رجوع المقلد إليه بل
 بخصوص الشرائط فيه أما بالخطاطة المطلقة أو بالأخبار المتواترة أو
 الكثرة المتعاضدة أو بشهادة العلما العارفين لأنهم أجمعون شريعة لا
 أن اجتماع شرائط فوطا وهذا الموضع عزيز الوجود كما لا يخفى على الشا
 ويظهر من الأصحاحات هنا نوع اختلاف في العلامة قال في النهاية
 في شرط المفتي عليه يصح إجماع المفتي لقوله نعم فاستلوا أهل
 من غير تعيين بل يجب عليه أن يقلد من يغلب على ظنه من أهل
 والورع وأما يحصل له هذا الظن فينبه له منصب المفتي بمشاهدة
 الجواهر وإجماع السالكين على استفتائه وتعيينه قال المحقق ولا يخفى
 العام في شاهد المفتي متصفا ولا دعوى إلى نفسه ولا مدعى ولا
 بأقبال العامة عليه لا بأصفايا الزهاد الورع فانه قد يكون غائبا

٢٢٩
في نفسه ومنها الطائفة لا بد ان يعلم من ان نصيبا بالشرائط المتبعة من
فان سنده وطائفة العلماء وشهادتهم له بالتحقق من نصيبا القوي في
آياه والاختلاف بين هذين الكلامين كما ترى وكلام المحقق في هذا
وهو لا يخرج الا يخرج الى البناء والتجديد العلامة في بالاية علميات
اليعرود واما اولها فلنوع العوفا وقديس عليه آية اما ثانيا فلانه
تقدير العوفا لا بد من تخصيص هل الذكر من جمع شرائط العوفا بالنظر
الى سؤالا استقفا للاتفاق على عقد وجوانب متغيرة بل عقد جواز
فتح فلا بد من العلم بحسب الشرط او ما يقوم مقامه هو شهادة العدلين
ويظهر من كلام المرتضى في المواهب ان ذكر المحقق في قال وللعلم
الى معرفة صفة من يجب عليه ان يستقيته لانه يعلم بالعلم والطه والنجاة
المواترة حال العلماء في البلد الذي يكتفون به في العلم والاصب
انهم والديانة قال وليس يطعن في هذه الجملة قول من يطيل الفتيا
بان يقول كيف يعلم عالما وهو لا يعلم شيئا من علومه الا ان يعلم العلم
بالتجارة والصناعة في البلد ان لا يعلم شيئا من التجارة والصناعة
فكذلك العلم بالخو واللغة وفنون الادب اذا عرفت هذا فاعلم ان حكم
التقليد مع كمال المقتضى وكذا مع التعمد والاتفاق في العوفا واما

^{٣٠} مع الاختلاف فان علم استوائهم في المعرفة والعدالة بخير المستفي في تقليدنا
 شله وان كان بعضهم لم يجمع في العلم والعدالة من بعض عين عليه تعليله
 وهو قول الاصحاب الذين وصل اليه كلامهم وحجتهم عليه ان الثقة بقول
 الاعلم اقرب واكد ويجوز عن بعض الناس القول بالتميز هنا انما والاعتناء
 على ما عليه الاصحاب واوترج بعضهم بالعلم والبعض بالورع والقوة
 يتقدم الاعلم لان الفتوى يستفاد من العلم لا من الورع والقوة الذي
 من الورع يخرج عن الفتوى بما لا يعلم فلا اعتبار به جاز في ورع الاخر
 من اصل فذهب العلامة في بيان جواز بناء المجتهد في الفتوى
 بالحكم على الاجتهاد السابق ومنع من ذلك المحقق في شرائط تسوغ
 الفتوى ان يكون للمفتي بحيث اذا سئل عن قضية الحكم في كل واقعة فتوى
 بها في جميع اصول التي يتفق عليها وقال في موضع اخر اذا اقمى المجتهد
 عن نظر واقعة ثم وقت بعينها في وقت اخر فان كان اكر الدليل بها جاز له
 الفتوى وان نسبة افتقر الى استيناف نظر فان نظر الى الاول فلا كلام ولا
 خالفه جبا الفتوى في الاخر ولا ريب ان ما ذكره المحقق في او غير ما
 فذهب اليه العلامة متوجها لان الوجه على المجتهد بتحصيل الحكم بالاجتهاد وقيل
 فوجوب الاستيناف عليه بعد ذلك يحتاج الى الدليل وليس بمتطلب اصل الامر

خلافاً في عند اشتراط مشافهة المفتي في العمل بقوله بل يجوز بالرأى ^{٣٣١}بعضه
فأدام حياً ولتجوز لذلك بالإجماع على جواز رجوع الحائض إلى الرجوع إلى الحيض
أذروى عن المفتي وبلغم العسر واليسر والبرام السماع منه وهل يجوز العمل بالرأى
عن الميتة لا أصح الأطباء على عقد من أهل الخلاف من جازوا وحجة
المذكورة المنع في كلام الأصحاب على ما وصلنا إليه من جهة جد الاستحسان
يذكر ويمكن الاحتجاج له بأن التقليد إنما ساع للرجوع إلى المنقول بقلاً
والفرج يخرج الشك والعسر يتكلف الخلو بالاجتهاد وكلا الوجهين يصلح
دليلاً في موضع النزاع لأرصونة حكاية الإجماع صريحة في الاختصاص
بتقليد الأئمة في العسر يتدفعان بتسوية التقليد في الجملة على أن
القول بالجواز قليل الجدة على أصولنا لأن المسئلة اجتهادية ومنه
فيما الرجوع إلى أقوى المجهودات فالغائل بالجواز إن كان ميتة فالرجوع
إلى أقوىها فيما دون ذلك وإن كان حياً فاتباعه فيها والعمل بقوى المؤيد في
غيرها بعيد عند الاحتساب والتأني خالفنا يظهر من اتفاق علماءنا على
المنع من الرجوع إلى أقوى الميت مع وجود المجهودات التي يلقاها في الرجوع إلى
صريح بعض الأصحاب **حاشا** في التعادل والترجح تعادل الأثرين
أي الدليلين الظاهرين عند المجهود فيقتضي تخيير في العمل بأحدهما لا في

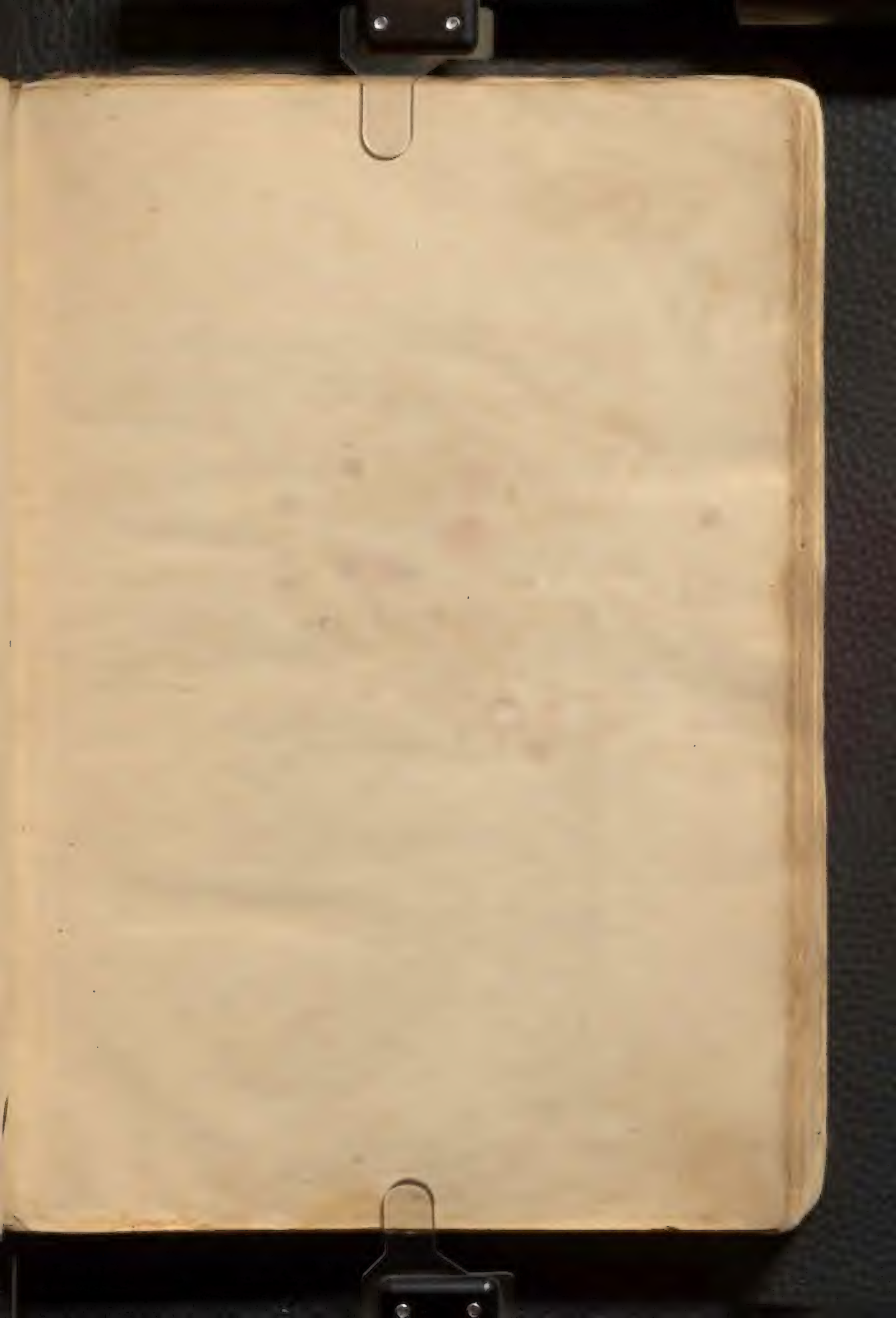
^{٢٣٢} وفي ذلك من الأختصاص الفاعلية أكثر أهل الخلاف منهم من حكى بتساوقها
والرجوع إلى البرائة الأصلية وإنما يحصل التعادل مع اليأس من الترجيح
بكل وجه لوجوب الضمير ليدل على التعاضد وعدم إمكان الجمع ولما كان
تعارض الأدلة الظنية عند المنصهر في الأفعال لا يعرف كانت وجوب الترجيح
كلها راجعة إليها وهي كثيرة منها الترجيح بالسند يحصل بأمور الأول
كثرة الروايات كان يكون رواية أحدهما أكثر عددا من الآخر فيرجح ما رواه
أكثر القوم الثاني إذا بعد أكثر بعد عن الخطأ من الأقل ولأن كل واحد
يفيد متساوفاً انضمام غيره قوي حق فيه إلى التواتر المفيد لليقين
الثالث رجحان رواية أحدهما على الآخر في وصف يغلب معه ظن الصدق
كالشفقة والفتنة والودع والعلم والضبط قال المحقق لا يرجح الشيخ
بالضابط والأصبط والعالم والأعلم احتجاً بأن الطائفة قدمت ما
رواه محمد بن مسلم وبريد بن معن والفضل بن عيسى ونظارهم على من
ليس عالم قال ويمكن أن يرجح لذلك بأن رواية العالم والأعلم بعد
أعمال الخطأ وانما يقال الاحتجاج على جهة فكانت أولى المثال الثالثة
الوساطة وهو على الاستناد في رجح العالم لأن أعمال الخطأ وغيره
صوبه لخلل فيه أقل قال العلامة في تبيينه الاستناد وان كان رجحاً

من حيث كمالها كانت القراءة اقل كمالا خيال الغلط والكذب اقل الالة^{٢٣٣}
مخرج باعتبار اندوه وانهم فان جهل الخطا والغلط في العمل الاقل انما
يكون اقل او لا يتخذ اشخاص الرواة في الخبرين في الصفا واما اذا تعدت او
تفاوتت الاكثر اكثره لا وهذا الكلام ليس بشئ لان ما يثير الشك في مثله
غير محمول واشترط الاتحاد والمساواة في الصفا واما اذا تعدد او كا
مستدل لاق المفروض في باب الترجيح استيضا واحدا اليه بل من جهة الترجيح
وهو انما يكون مع الاستواء في اعدادها اذ لو وجد مع الاخر ما يساويها او
عليها لم يعقل استناد الترجيح اليها وبالحكمة فهو في غاية الظهور ومنها
باعتبار الرواية في ترجيح المروي بل يفتقر على المروي بمناهج وحكي المحفوظ عن الشيخ
انه قال اذكر احد الراويين للفظ والاخر المعنى وتعارضان فان كان ذلك
المعنى معروفا بالضبط والعرف فلا ترجيح بينهما وان لم يوثق منه بذلك
ان يوثق المروي لفظا ثم قال المحقق في هذا هو لانه ابعد من الترجيح
منه كيف يصح من الشيخ بالتفصيل الحكم عنه مع ان جهة الرواية
بالخط المشروط بالضبط والمعرف تعليلا بجميع اللفظ بانه ابعد من الترجيح
ينبغي ان يقدم مطلقا مع عدم الضبط والمعرفة في ذلك المعنى كما شرط
الشيخ ومنها الترجيح بالنظر في المتن فهو من وجوه احدى ان يكون لفظ

^{٢٣٤} المخبر فيضحا ولفظ الآخر كذا بعيد عن الاستعمال في ترجيح الفصحح
 فاما الاضمح فلا يرجع على الفصحح خلافا للعلامة في سبب الاستعمال
 لا يمكن ان يكون كل كلمة فصيحاً مايتها ان يتأكد الدلالة في أحدهما بان يتعد
 جهات الدلالة او يكون أقوى لا يوجد مثله في الآخر في ترجيح متأكد الدلالة
 ومن مثله ما جاء في بعض أخبار التفسير ليسافر بعد دخول الوقت من قول
 قصير فان لم يفعل فقد والله مخالفت رسول الله وقالها ان يكون قد
 اللفظ في أحدهما حقيقة في الآخر جازيا وليس يغالب في ترجيح ذر الحقيقة
 او يكون فيها جازيا لكن مصحح الحق يعني العلامة في أحدهما أشهر وأقوى
 وأظهر منه الآخر فيجب ترجيح الأشهر والأقوى والأظهر وما بينهما ان يكون الدلالة
 أحدهما على المراد منه غير محتاجة الى توسط آخر ودلالة الآخر موقوف
 عليه في ترجيح غير المحتاج قد ذكر بعض الناس شيئا وهو الآخر كونه ^{المعروف}
 منها داخل في عموم ما ذكرناه وان كان في كلام الكل مفردا بالذكر كترجيح العا
 الذي انحصر المطلق لله لم يقيد على المحض والمقتيد كترجيح ما فيه كسر
 للعلامة على ما اقتصر فيه على الحكم وكترجيح ما يكون اللفظ فيه اقوالا
 على ما هو أكثر كالمشرك بين بعينين على المشترك بين ثلثة معان ووجه
 دخولها ما ذكرناه في الأقدم على ما يرجح الحقيقة على الجازوا ^{الثاني} التي ترجح
 الأقوى

الأقوى لأنه على الضعف لأن التعليل يعين تقوية الحكم وكذا الثاني^{٢٣٥}
 ومنها الترجيح بالأمور الخارجة وهي أربعة الأولى اعتضاد أحدهما بالبرهان
 الغرابة ترجح على ما لا يؤيد دليل الثاني عمل أكثر السلف بأحدهما
 به على الآخر قال المحقق إذا عمل أكثر الطائفة على أحد الروايتين كانت
 أدلجونا كونا لإمام في جملتهم لكن الكثرة أمانة الترجيح والعمل بالراجح
 واجب الثالث مخالفة أحدهما للأصل ومخالفة الآخر له ترجح المخالف عند
 العلامة وأكثر العامة وتذهب بعضهم إلى ترجح الموفق وهو خيار الشيخ
 حجة الأول وجهان أحدهما أن المخالف للأصل يعجز عنه بالنقل لضعفه
 منه فالعمل الآمن والموفق يتبين بالمقرحة مقلوب العقل فكانت
 الأولى أولى الثاني أن العمل بالنقل يقتضي تبليط النص لأنه يزيل حكم العقل
 فخطأ خلاف المقر فانه يوجب كثير لاذلة حكم الناقل بعد زالة الأصل
 حكم العقل فحجة الثاني أن عمل الشريعة على الأصلين فالأصل شرع أولى
 حمله على العقل بعينه إذ فائدة التأسيس أقوى من فائدة التأسيس
 وحمل كلام الشريعة على الأكثر فائدة أولى والحكم بترجيح الناقل يستلزم الحكم
 بتقدم المقر عليه ذلك يقتضي كونه وادعائه لا حاجة إليه مقتضى
 معلو إذا ذلك بالعقل فلا يعين سؤالا كيد وقد علم حجة بخلافه

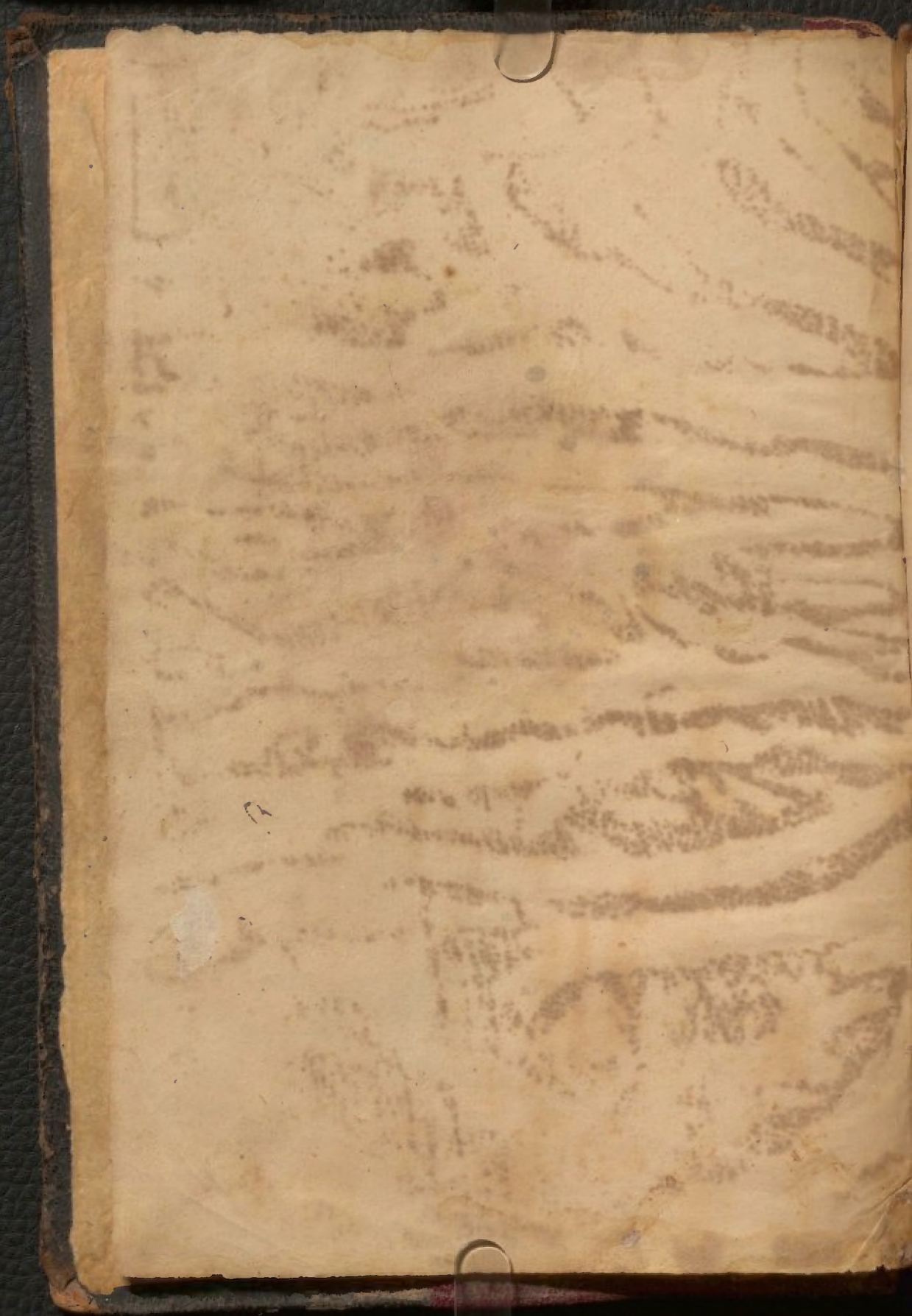
^{٢٣٤} ما اذا رجحنا المقرة فان ترجيح حقيقة نقد الناقل عليه فيكون كل منهما
 واردا في موضع الحاجة اما الناقل فله واما المقرة فيكون له في موضع
 ما رخصه لنا فيكون هذا اول دليلنا للتحسين لا تخفى باثبات ذلك فان
 المحققة بعد نقل القولين وحاصل التحسين ونعم انما قال الحق ان كان يكون
 لغير ان عن النبي او عن الائمة فان كان عن النبي وعلم التاريخ كان المشتك
 اولي سوا كان مطابقا للاصل او لم يكن مع حمل التاريخ شيئا للتوقف
 لانه كما يحتمل ان يكون احدهما ناسبا يحتمل ان يكون مستورا وان كان عن
 الائمة وجب القول بالتحسين سواء علمنا انهما الرجل لان فائدة التاريخ مفقودة
 هنا والسنة لا يكون بعد النبي الرابع ان يكونا احدهما موافقا لاهل البيت
 والاخر مخالفا فيرجح المخالف لاهل البيت في التفتة في الموافقة عن المحققة
 عن الشيخ انه قال اذا تساوت الروايتان في العدالة والعلم بعلمنا بعد
 من قول العامة ثم قال المحققة والطائفة احتجاجة ذلك برتبة رتبة
 عن القم وهو اثبات لمسئلة علمية بخبر واحد ولا يخفى عليك فافهم مع
 انه قد طعن فيه فضلا عن الشيعة كما لم يندفعه فان اتجه بان لا يعمل لا يحتمل
 الا انصو والموافق العامة يحتمل التفتة فوجب الرجوع الى ما يحتمل قلنا لا
 انه لا يحتمل الا انصو لانه كما انما انصو لمصلحة يراها الزمام كان يجوز

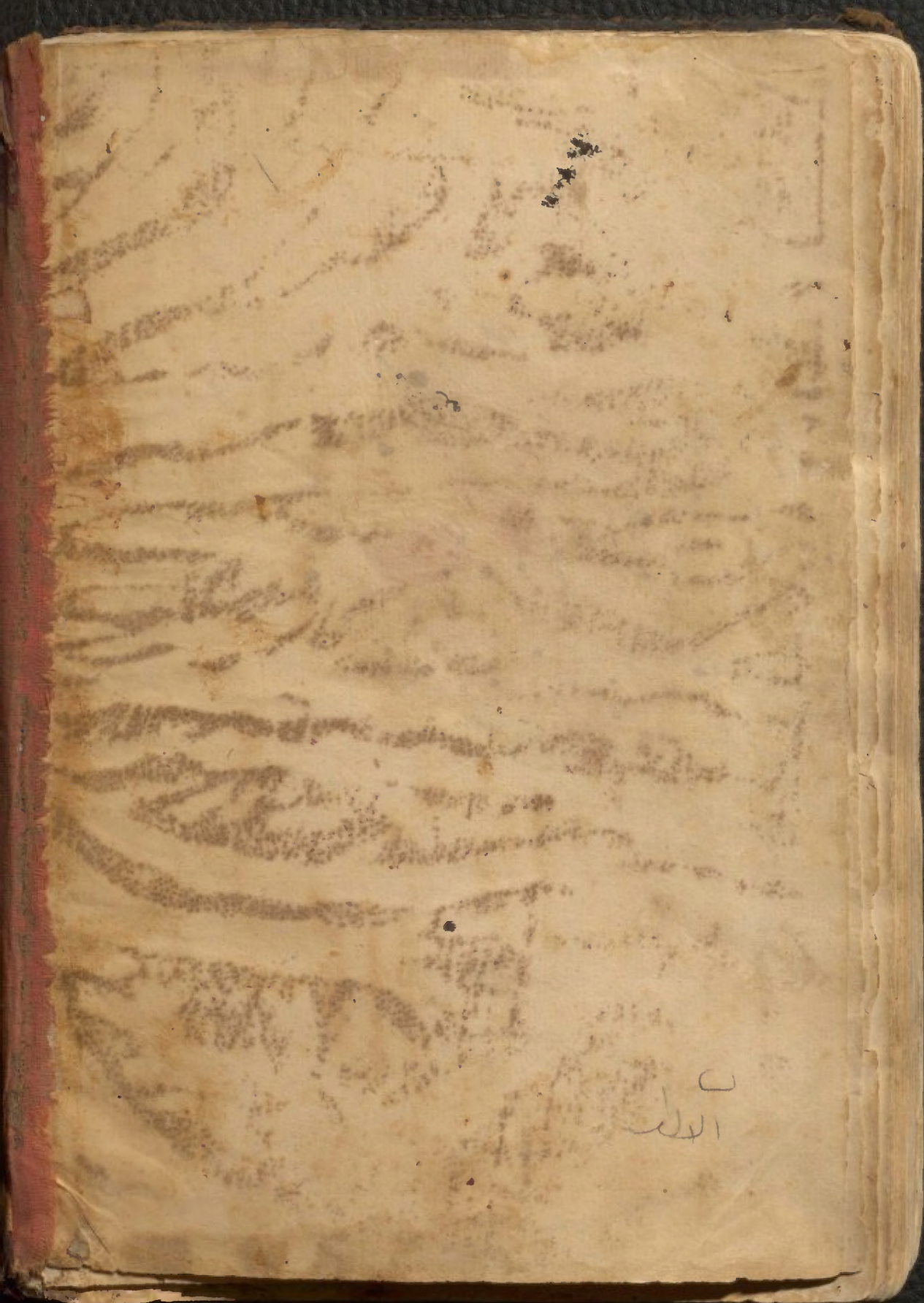




الحرف

Handwritten text in Devanagari script, likely a signature or name, located at the bottom of the page.





ب
الاول

Handwritten text in Arabic script, likely a title or description, oriented vertically on the left side of the page.

Handwritten mark or signature in the upper center of the page.

Handwritten text in Arabic script, located in the upper right quadrant of the page.

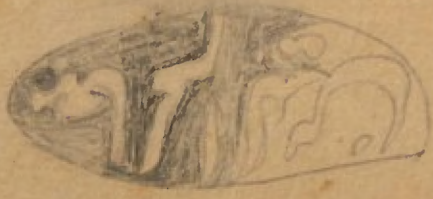
Handwritten text in Arabic script, located in the center of the page.

Handwritten text in Arabic script, located in the middle right section of the page.

Handwritten text in Arabic script, located in the middle right section of the page.

Handwritten text in Arabic script, located in the lower middle section of the page.

Handwritten text in Arabic script, located in the lower right section of the page.



Handwritten text in Arabic script, located in the bottom right corner of the page.

